جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

التباين المكاني والزماني للجرائم الجنائية في المملكة الأردنية الهاشمية وعلاقتها ببعض المتغيرات خلال الفترة (2009-2013م)

إعداد الطالب
مهند محمد منصور البطوش

إشراف
الدكتور رافع الخريشه

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في علم الاجتماع / تخصص علم الجريمة

جامعة مؤتة، 2015م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب مهند محمد البطوش الموسومة بـ:

التباين المكاني للجرائم في المملكة الاردنية الهاشمية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **علم الجريمة**.

القسم: علم الاجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
د. رافع عارف الخريشا		05/08/2015	مشرفاً ورئيساً
د. مراد عبدالله المواجدة		05/08/2015	عضواً
د. ولاء عبدالفتاح الصرايرة		05/08/2015	عضواً
د. احمد عبدالسلام المجالي		05/08/2015	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. علي الضمور

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL.:03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail:
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo

مؤتة – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: ٦١٧١٠
تلفون: ٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى من احمل اسمه بكل فخر، إلى من كلل العرق جبينه، وشققت الأيام يديه، إلى من علمني إن الإعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة، إلى من جرع الكأس فارغا؛ ليسقيني قطرة حب، إلى من كلت أنامله ليقدم لي لحظة سعادة، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريقي، وعندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حنانه؛ ليخفف من آلامي، إلى والدي أطال الله بعمره وألبسه ثوب الصحة والعافية، ومتعني ببره ورد جميله، اهدي ثمره من ثمار غرسه. إلى القلب الكبير(امي العزيزة) إليكي أماه، قطرة في بحرك العظيم، حباً وطاعةً وبراً، إلى من حاكت سعادتي بخطوط منسوجة من قلبها، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى شمعة منقذة تنير ظلمة حياتي، إلى من نذرت عمرها في أداء رسالة صنعتها من أوراق الصبر، وطرزتها في ظلام الدهر، على سراج الأمل بلا فتور، رسالة تعلم العطاء كيف العطاء، وتعلم الوفاء وكيف يكون الوفاء.

بكل الحب، إلى رفاق دربي، إلى من أرى التفاؤل بعينيهم، والسعادة في ضحكتهم، إلى شعلة الذكاء والنور، إلى القلوب الناصعة بالبياض، إلى ينابيع الصبر والتفاؤل والأمل، قد أشرقت شمسكم في سماء حياتي، وما زلتم نوراً قد غطى على أحزاني وبدلها أفراح، لقد أصبحت الحياة جميلة بوجودكم معي، بابتسامتكم التي ترتسم على محياكم الجميل، إلى الأرواح التي سكنت روحي، إلى من ملكوا قلبي، ونوروا ظلام دربي، إلى من ساروا معي نحو الحلم خطوة بخطوة، بذرناه معاً، وحصدناه معاً، وسنبقى معاً بإذن الله..احبك جداً إخواني وأخواتي الأعزاء).

إلى سندي وقوتي وملاذي، إلى من أثروني على أنفسهم، إلى من علموني علم الحياة، إلى من اظهروا لي ما هو أجمل من الحياة، إلى القلوب الطاهرة الرقيقة، والنفوس البريئة، **(اخوالي واعمامي وعماتي وخالتي) والي روح خالي الطاهرة ابو الليث**

مهند محمد منصور البطوش

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين الذي أنعم علي ومكنني من إتمام هذه الرسالة المتواضعة.

ولا يسعني في هذا المقام إلَّا أن أتقدم بالشكر والتقدير لكل من أسهم وأعان في إعداد هذه الرسالة حتى خرجت بهذه الصورة التي أرجو أن تنال رضى وتقدير من يطلع عليها.

وأخص بالشكر والتقدير أستاذي الجليل الدكتور رافع الخريشه الذي شرَّفني بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة، وأكرمني بإبداء ملاحظاته القيِّمة وآرائه السَّديدة النيِّرة التي ساهمت على إتمام هذه الرسالة، فأدعو الله أن يمدّ في عمره بخير وعافية من جميع البلاء، ويبقيه ذخراً لطلبة العلم.

والشكر والتقدير موصول لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة: الـدكتور مراد المواجدة –رئيس قسم علم الاجتماع- والدكتورة ولاء الـصرايرة، والـدكتور أحمد المجالي. الذين شرَّفوني بالموافقة على تقييم هذه الرسالة، وإبداء ملاحظـاتهم وتصويباتهم عليها؛ لتكون أكثر إحكاماً ورصانة، فلهم جميعاً منِّي عظـيم التَّقـدير والثَّناء.

مهند محمد منصور البطوش

فهرس المحتويات

المحتوى	**الصفحة**

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
	المحافظة لعام 2013	
28	التوزيع المكاني لجرائم الاغتصاب لكل 25000 نسمة حسب المحافظة لعام 2013	67
29	التوزيع المكاني لجرائم هتك العرض لكل 25000 نسمة حسب المحافظة لعام 2013	69
30	التوزيع المكاني لجرائم الخطف لكل 25000 نسمة حسب المحافظة لعام 2013	71
31	التوزيع المكاني لجرائم تزيف النقد لكل 25000 نسمة حسب المحافظة لعام 2013	73
32	التوزيع المكاني لجرائم تزييف النقد لكل 25000 نسمة حسب المحافظة لعام 2013	75
33	التوزيع المكاني لجرائم السرقات الجنائية لكل 25000 نسمة حسب المحافظة لعام 2013	77
34	التوزيع المكاني لجرائم الرشوة لكل 25000 نسمة حسب المحافظة لعام 2013	79
35	التوزيع المكاني لجرائم الاتجار بالمخدرات لكل 25000 نسمة حسب المحافظة لعام 2013	81
36	التوزيع المكاني لجرائم تعاطي المخدرات لكل 25000 نسمة حسب المحافظة لعام 2013	83
37	التوزيع المكاني لجرائم حيازة المخدرات لكل 25000 نسمة حسب المحافظة لعام 2013	85
38	معدلات البطالة (ذكور، إناث) في المحافظات الأردنية	87

الملخص

التباين المكاني للجرائم في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (2009-2013م)

مهند محمد منصور البطوش

جامعة مؤتة، 2015

هدفت الدراسة إلى معرفة الاختلافات المكانية في توزيع وحجم وأنماط الجرائم في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية، ووضع خرائط تبين توزيع أنماط الجريمة وعلاقتها بالنمو السكاني، بهدف مساعدة المخططين في دعم القرارات الأمنية المتعلقة بتوجيه الخطط والسياسات الأمنية المناسبة لمكافحة الجريمة في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية.

ولتحقيق هذه الأهداف، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الكمي، الذي يعتمد على وصف الظاهرات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية، وذلك لوصف وتحليل التوزيع المكاني للجرائم في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك وصف العلاقة بين المتغيرات. واستخدمت الدراسة بعض البرمجيات الخاصة بإنتاج الخرائط. حيث استخدمت هذه الخرائط كأساس لتوقيع وتمثيل بيانات الجريمة في محافظات المملكة، والربط بينها. فضلا عن إجراء تحليل كارتوغرافي عليها، وتمثيل نتائج التحليل الإحصائي على الخرائط. وإجراء اختبار معاملات الارتباط والانحدار المتعدد للتعرف على العلاقات بين المتغيرات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أبرزها: زيادة معدلات أعداد الجرائم في الأردن بوجه عام خلال فترة الدراسة، حيث ازداد عدد الجرائم تدريجياً وبشكل ملحوظ، وبلغ عددها عام 2009م نحو 24727 ارتفع إلى نحو 33853 عام 2013م، وأوضحت الدراسة من خلال خرائط التوزيع المكاني للجرائم في المحافظات الأردنية التباين الكبير في توزيع أعداد الجرائم بكافة أنواعها بين المحافظات، حيث لم يكن التوزيع متساوياً أو منتظماً، واتسم بالتركز الشديد في محافظات: العاصمة، واربد، والزرقاء والبلقاء ومأدبا، حيث ضمت هذه المحافظات أكثر من 50 % من مجموع الجرائم خلال فترة الدراسة.

وأظهرت نتائج التحليل المتعلقة بمدى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للخصائص المكانية للمحافظات بأبعادها (حجم السكان، معدلات البطالة) على "ارتكاب الجرائم بأنواعها في الأردن". حيث بينت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأعداد السكان في المحافظات ومعدلات البطالة فيها على ارتكاب جميع الجرائم والتي شملت (القتل العمد، والقتل القصد، والضرب المفضي للموت، الاغتصاب، الخطف، هتك العرض، الاتجار بالمخدرات، وتعاطي المخدرات، وحيازة المخدرات، السرقات الجنائية)

وقد أوصت الدراسة بضرورة تكثيف الرقابة الأمنية في المحافظات الأردنية التي شهدت أكبر نسبة لارتكاب الجرائم كما هو مفصل في هذه الدراسة، وإجراء المزيد من الدراسات المتخصصة التي تهتم بالتحليل المكاني للجرائم التي لم تشملها الدراسة للوقوف على أنماط توزيعها والخصائص المكانية والزمانية لها بهدف مساعدة المؤسسات الأمنية على الحد منها ومنع وقوعها.

Abstract

Spatial Distribution of Crimes in Hashemite Kingdom of Jordan During the Period (2009-2013)

Mohannad Al-Btoosh

Mu'tah University, 2015

The study aimed to identify the spatial differences in crimes' distribution, size and patterns in the Jordanian provinces, and to draw maps that explain the distribution of crime patterns in relation to population and its growth to assist in spatial analysis for crime so as to help planners in supporting security decisions related to directing the appropriate security plans and policies for fighting against crime in the Jordanian provinces. To achieve these goals, the study followed the descriptive quantitative approach that depends on describing phenomena and analyze them using the statistical methods, this approach was follower for describing and analyzing the spatial distribution of crime in the Jordanian provinces, in addition to describing the relationship among the variables. The study utilized some software programs specialized for maps production and these maps were used as the base for appointing and representing the data of crime in the Jordanian provinces and linking them together, in addition, a Kartgrave Analysis was conducted for these data with presenting the results of the statistical analysis on these maps and correlation test and multi regression analysis were used for identifying the relationship among variables of the study. Results also indicated an increase in the rates of crimes' numbers in Jordan generally during the period included in the study as number of the crimes have gradually increased in a remarkable way, and in 2009 the number was about (24727) and has increased to about 33853 in 2013. Based on the spatial distribution maps for crimes in the Jordanian provinces, results indicated a great contrast in the distribution of the numbers of all kinds of crimes among the provinces, as the distribution wasn't equal or regular, and characterized by a great concentration in the capital city Amman, and Irbid, Zarqa, Balqa and Madaba provinces as these provinces had more than 50% of the total number of crimes during the period studied. In addition, analysis of the spatial characteristics for provinces with the dimensions of population size and unemployment rates indicated a significant statistical effect at ($\alpha \leq 0.05$) for the population size and unemployment rates within these provinces on commission all kinds of crimes (murdering, intended murdering, leading to death beating, raping, kidnapping, indecent assault, drugs trafficking, drug abuse, drug possession and criminal thefts).

In light of these results it was recommended with the necessity of intensifying security control in the Jordanian provinces that witnessed the highest percentage of crime commissions as shown in the study in addition to conducting more specialized studies concerning with the spatial analysis of crimes that weren't included in this study to identify the patterns of the distribution of these crimes and there spatial and time characteristics so as to assist security facilities in limiting these crimes and prohibit them.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة

تُعدُّ الجريمة من المشكلات التي تعاني منها المراكز الحضرية في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية منذ عقود من الزمن، فبالرغم من تطور المحاولات الأمنية المتعددة لمعالجتها إلا أنها ما زالت مستمرة في النمو عاماً بعد آخر نتيجة للعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إضافة إلى الزيادة السنوية الطبيعية في أعداد وقدوم اللاجئين للأردن.

ومع تزايد النمو السكاني عاماً بعد عام وما يشهده مجتمع المملكة الأردنية الهاشمية منذ بداية التسعينات من مشكلات اقتصادية واجتماعية أصبحت مشكلة انتشار الجريمة في الأردن على درجة كبيرة من التعقيد مما استدعى العمل على مكافحة الجريمة وإجراء الدراسات العلمية المتخصصة لدراسة هذه الظاهرة من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية، وإجراء الدراسات المتخصصة في توزيع الجريمة المكاني وألزماني، وخصائص مرتكبيها، والتعرف على أسبابها وبؤرها وحجمها وطرق مكافحتها بشتى الطرق الممكنة، بالإضافة إلى القيام بتحديث الخطط والسياسات الأمنية المعتمدة على المعطيات الكمية والبرامج المتطورة من قبل الجهات الأمنية وكافة الجهات ذات العلاقة لإيجاد الحلول لهذه المشكلة، خاصة وان التقارير الأمنية أوضحت بأن انتشار الجرائم في الأردن أصبحت من الخطورة بحيث أنها تهدد أمن المواطن اجتماعياً واقتصادياً وأمنياً، والدليل ما تنشره الجهات الأمنية من بيانات عن تنامي معدلات الجريمة عاما بعد عام من شتى أنواع الجرائم والتي تتركز حول مخالفة الأنظمة والقوانين وجرائم أخلاقية وسلوكية وصلت إلى حد ترويج المخدرات والمسكرات والجرائم الجنسية والتهريب والسرقة والتسول والاعتداء على الممتلكات والأرواح (الأمن العام، 2014).

وحيث إنَّ الجريمة ظاهرة حضارية من أحد جوانبها، فقد أشار (Herbert, 1982) إلى وجود علاقة طردية بين التحضر والإجرام، ويعود ذلك إلى اكتظاظ

المناطق الحضرية بالسكان الذين يتصفون بضعف تجانسهم فضلا عن تعقد الحياة في هذه المناطق، ويترتب على هذه العلاقة تميز في شكل الجريمة ومضمونها وتوزيعها المكاني وألزماني. ولاسيما أن المدن الرئيسة في الأردن كعمان وإربد والزرقاء تعد بؤرة لتركز السكان، حيث تحولت هذه المدن إلى قطب جاذب للزائرين واللاجئين والمهاجرين من الداخل والخارج، وقد صاحب ذلك حدة التباين بين سكانها نتيجة الهجرة إليها بمعدلات كبيرة ، لتصبح مسرحا للكثير من الجرائم المتنوعة التي هي في الحقيقة انعكاس صادق وتعبير صريح للتغيرات التي حدثت في المنطقة تحت تأثير عملية التحضر السريع، ومن هذا المنطلق فان بعض المحافظات الأردنية تواجه تحديات أمنية داخلية مستمرة طالما أن عوامل الجذب مشجعة للتركز السكاني والإقامة فيها، الأمر الذي أدى إلى زيادة أعداد السكان وزيادة عدد الجرائم وتنوعها وتركزها في أماكن محددة في الأردن، ومن الطبيعي أن هذه الجرائم بحاجة إلى دراسة لأسبابها ومعرفة حجمها ونوعها، وتحديد التوزيع ألزماني والمكاني لها، لإيجاد الحلول الإجرائية العلمية للحد أولا من هذه المشكلة ومن ثم القضاء عليها مستقبلاً.

وانطلاقاً من مبدأ اعتبار الجريمة سمة من سمات تفاعل الإنسان مع بيئته بشكل أو بآخر، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تناول ظاهرة الجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية، من خلال التعرف على " حجمها، أنواعها، توزيعها المكاني"، وذلك في إطار الدراسات الايكولوجية الاجتماعية التي تركز على دراسة توزيع الجريمة من خلال ربطها بأعداد السكان ونموهم.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

نظراً لخطورة الجريمة والتي اتخذت أشكالا مختلفة في بعض المحافظات الأردنية بسبب التركز السكاني فيها، حيث تشهد هذه المحافظات أحداثاً إجرامية تعدى انعكاسها وآثارها الفرد لتشمل المجتمع الأردني ككل، لذا نبعت مشكلة الدراسة في أن مكافحة الجريمة وضبطها ومعالجتها في الأردن له أهمية أمنية واقتصادية واجتماعية عالية، وأن ظهور أنماط جديدة من الجريمة وزيادة معدلاتها

تهدد أمن المواطن على المستوى المحلي، مما جعل البحث عن أساليب جديدة وفعالة في التعامل معها أمراً ملحا على المستوى العام والخاص، وقد شهدت بعض المدن الأردنية نمواً حضاريا متسارعاً خلال الفترات الزمنية القليلة السابقة بحكم وظيفتها الاقتصادية والحضرية، وفي ضوء ما سبق تتبلور مشكلة الدراسة في زيادة حجم الجريمة وتنوعها وزيادة درجة خطورتها على الأمن في بعض المحافظات الأردنية، والمعاناة التي تعاني منها هذه المحافظات من تبعات هذه الجرائم وتكررها، فقد لوحظ من خلال إحصاءات الجريمة والتقارير الأمنية أن حجم الجرائم في المدن الرئيسة في المملكة آخذة في الازدياد مؤخرا (الأمن العام،2014).

ولما لدراسة التباين المكاني للجريمة من أهمية في الوقاية من الجريمة والتخطيط لمكافحتها لحفظ الأمن وحماية السكان والممتلكات وغيرها، لذا فان دراسة التحليل المكاني للجريمة يجب بالضرورة أن يؤخذ بها في الحسبان عند وضع السياسات الأمنية الخاصة بمكافحة الجريمة، فمعرفة الواقع المكاني يساعد في اتخاذ القرارات الأمنية الصحيحة ويحدد مكان مواقع وحدات الأمن وتواجدها الثابت وحركتها وإجراءاتها المختلفة.

وتسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

(1) ما الوضع الراهن للتوزيع المكاني للجرائم العامة بأشكالها المختلفة في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية، وما مدى التباين في توزيعها في المحافظات خلال الفترة 2009-2013م؟

(2) هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). بين النمو السكاني والجريمة بأنواعها المختلفة في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية؟

(3) ما درجة التباين في التوزيع المكاني للجرائم العامة بأشكالها المختلفة (لكل 25000 نسمة) في المحافظات الأردنية خلال الفترة 2009-2013م؟

(4) هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) للخصائص المكانية للمحافظات الأردنية بأبعادها (حجم السكان ، معدلات البطالة) على ارتكاب الجرائم بأنواعها في المحافظات الأردنية؟

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1) الإسهام في الحد من مشكلة زيادة حجم الجريمة في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية والتي هي إحدى المشكلات التي تواجه المجتمع الأردني ككل من منظور زماني ومكاني.
2) تفسير التباين ألزماني المكاني لواقع الجريمة في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية والتعرف على الجوانب المكانية لحركة الجريمة من حيث مكان وقوع الجريمة والخصائص والعلاقات المكانية المختلفة المتعلقة بها.
3) معرفة الاختلافات المكانية في توزيع وحجم وأنماط الجرائم في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية.
4) التعرف على أشكال الجرائم السائدة والمنتشرة في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية.
5) وضع خرائط تبين توزيع أنماط الجريمة في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية تساعد في التحليل المكاني للجريمة يمكن الرجوع إليها في الخطط والتدابير الأمنية الخاصة بمكافحة الجريمة في الأردن والضبط المكاني والبحث العلمي.
6) التعرف على أثر أعداد السكان ومعدلات البطالة في المحافظات الأردنية على ارتكاب الجرائم بأنواعها في المحافظات الأردنية.

4.1 أهمية الدراسة:

يعد دراسة التوزيع المكاني للجريمة في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية من الدراسات التي لها أهميتها على مختلف المستويات العلمية والعملية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الأهمية على المستوى العلمي:

تتلخص الأهمية العلمية لدراسة التوزيع المكاني للجريمة في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية في أن دراسة الجريمة من حيث تنوعها ونمط توزيعها، ومعرفة

العوامل المؤدية هي محاولة لتعميق الفهم لتمركز الجرائم في مناطق معينة من النسيج الحضري لمحافظات المملكة الأردنية الهاشمية والتي تكون مرتبطة بعوامل مختلفة ستقوم الدراسة بتوضيحها والتي تشمل: النمو الحضري السريع لبعض مدن المملكة والكثافة السكانية فيها، إلى جانب دراسة خصائص السكان، ويمكن بيان الأهمية العلمية للدراسة من خلال ما يلي:

1- إن تحليل وتوضيح العلاقات الزمانية والمكانية للجريمة يساعد في إيجاد الحلول والسياسات الأمنية الفاعلة والمناسبة للحد من الجريمة في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية.
2- إن التفسير العلمي لتوزيع الجريمة ألزماني والمكاني يقلل كثيراً من الاعتماد على البحوث والدراسات النظرية التي أجريت على مثل هذا الموضوع.
3- قد تسهم هذه الدراسة في الكشف عن مدى انتشار الجريمة وتركزها في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية والعوامل التي ساهمت في توزيعها ألزماني والمكاني؛ من أجل إيجاد الحلول المناسبة لها.
4- إن التحليل العلمي للتوزيع ألزماني والمكاني للجريمة في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية من واقع المجتمع الأردني أمر يستحق الدراسة والتوثيق؛ وذلك لوجود نقص في مثل هذه الدراسات، سواء على المستوى المحلي والعربي. حيث إن معظم الدراسات تناولت علاقة الجريمة بمتغيرات أخرى، مما يساهم في إثراء المعرفة العلمية.

ثانياً: الأهمية على المستوى العملي:

تكمن أهمية الدراسة من الناحية العملية في الآتي:

1- قد تساعد الدراسة - بما تقدمه من توضيح زماني ومكاني للجريمة في معالجة مشكلات اجتماعية قد تكون على درجة من الخطورة، والحد من سلبياتها.
2- تنبع أهمية هذه الدراسة في جانبها العملي من كونها محاولة لتزويد الجهات الرسمية بمجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها المساهمة في مواجهتها، والحد أو التخفيف منها في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية.

3- ما سيسفر عن هذه الدراسة من نتائج، ومن توصيات، هو وسيلة من وسائل رسم السياسات والاستراتيجيات الخاصة بمشكلة الجريمة في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية، وإيجاد الحلول الإجرائية للحد من الآثار السلبية لهذه المشكلة.

4- قد تكون هذه الدراسة قاعدة للبيانات المكانية والزمانية التي لا غنى عنها للباحثين، كمنطلق لدراسات جديدة في هذا المجال.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من خلال ما يلي:

1. حداثة موضوع الدراسة ورغبة الباحث في تناول موضوع غير تقليدي بالبحث والدراسة.
2. الرغبة في تحليل موضوع الجريمة بمنطقة الدراسة معالجة زمانية ومكانية، حيث يقل مثل هذا النوع من الدراسات التحليلية مقارنة بالمعالجات الاجتماعية والقانونية.
3. الرغبة في توجيه نظر الجهات الأمنية المختصة في تحقيق الأمن ومكافحة الجريمة إلى البعد ألزماني والمكاني في مكافحة الجريمة قبل وقوعها.
4. التأكيد على أهمية الجانب التطبيقي لعلم الجريمة وصلته بالعلوم التطبيقية الأخرى التي تعنى بالتوزيع المكاني للظواهر.

6.1 المفاهيم الإجرائية:

تشتمل الدراسة الحالية على بعض المفاهيم ذات الصلة بموضوعها، والتي سيتم تحديد إطار تعريفي لها، وهي:

1- التباين المكاني للجريمة: يقصد بالتوزيع لغوياً، القسمة والتفريق، وزع الشيء قسمه وفرقه، (ابن منظور ، 1998م). وتوزيع الجريمة هو الطريقة التي تنتشر فيها الجرائم ضمن الحيز المكاني (Donald . J , 1969). ويعتبر التوزيع المكاني Spatial Distribution ومن المعلوم اهتمام الجغرافيين وعلماء الجريمة بالتوزيعات المكانية للظواهر، والذي يهم الجغرافيين والمختصين بعلم الجريمة في دراسته للتوزيع هو معرفة إذا كان التوزيع يشكل نمطاً Pattern محدداً له مسبباته

ومبرراته، أم إنه مجرد توزيع عشوائي أوجدته قوى الحظ والصدفة (الفاروق والجابري، 2009م).

يشير مفهوم التوزيع المكاني Spatial Distribution إلى مواقع الظاهرات المختلفة على الحيز المكاني، ويقصد به في هذه الدراسة توزيع الجرائم العامة في المحافظات الأردنية.

2- الانتشار المكاني: ويشير هذا المفهوم إلى عملية انتشار الظواهر ضمن أو خلال الحيز المكاني (غنيم، 2005)، ويقصد به في هذه الدراسة اختلاف انتشار الجرائم ضمن المحافظات الأردنية، ويتطلب تحديد الانتشار المكاني للظواهر الجغرافية تحديد عنصرين أساسيين لعملية الانتشار، الأول: عنصر الزمن لوقت حدوث الجريمة، والثاني: عنصر المكان، حيث أن عملية الانتشار تتم ضمن الأماكن المختلفة (برهم وأبو صبحة وعبدالفتاح، 1998).

3- العلاقات المكانية Spatial Relationship : ويشير هذا المفهوم في هذه الدراسة إلى التفاعلات والعلاقات بين أماكن الجرائم المختلفة في المحافظات الأردنية.

4- **الحجم** Size : ويشير إلى كبر الظاهرة بمقدار حجمها، وعادة ما يتم التعبير عن حجم جريمة ما بمقدار عدد أو متوسط ارتكابها خلال فترة زمنية محددة، ويقصد به في هذه الدراسة هو عدد الجرائم ومتوسطها الحسابي في المحافظات الأردنية.

5- النمو السكاني: يشير مفهوم النمو السكاني إلى التغير في أعداد السكان بالزيادة أو النقصان، ويمثل عدد السكان في أي منطقة توازنا بين قوتين، هما: الزيادة الطبيعية والتي هي عبارة عن الفرق بين عدد المواليد والوفيات، فإذا كان عدد المواليد أكثر من عدد الوفيات زاد عدد السكان مما يعني نمو سكاني، والقوة الثانية هي صافي الهجرة وهي الفرق بين الهجرة الخارجية والداخلية، وعليه فإن نمو السكان أو التغير في السكان يكون نتيجة لتفاعل أربعة عناصر، هي: المواليد والهجرة الداخلية، ثم الوفيات والهجرة الخارجية، حيث تعمل المواليد والهجرة

الداخلية على زيادة الأعداد السكانية في حين تعمل الوفيات والهجرة الخارجية على خفض أعداد السكان (برهم وأبو صبحة وعبد الفتاح، 1998).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

المكان والزمان في نظريات علم الجريمة

يعد التوزيع المكاني للظواهر المختلفة محط اهتمام الكثير من العلوم، فقد أشار (أبو عياش، 1984) إلى أن الأشكال المختلفة التي تتخذها الظواهر تعد انعكاسا لنوع الأنماط السائدة، فكلما تغيرت الأنماط تغيرت الأشكال، وبالتالي فإن اهتمامنا بالأنماط سيقودنا إلى معرفة عوامل التغير المؤدية إلى تكوين هذه الأنماط بتوزيعاتها المختلفة، ولوصف التوزيعات المكانية استخدمت ولفترات طويلة مصطلحات عديدة ومختلفة، كمزدحم وكثيف وذلك للدلالة على تركز الظاهرة في نطاق ضيق، أو وصف التوزيع بمشتت ومبعثر للدلالة على عدم تمركز الظاهرة وتباعدها (الفاروق والجابري، 2009).

وبما أن الجريمة تحدث في مكان أو ضمن نطاق مساحي محدد، وكل ما يحدث في المكان ماديا أو معنويا نمطا قابلا للدراسة فقد توصل علماء الإجرام من أمثال البلجيكي كيتيليه Queteletet والفرنسي أندريه جيري André Guerry (1802-1866) إلى أن بعض أنواع الجرائم تتوزع ضمن نمط معين وتتركز في أقاليم معينة، وأنها تتبع نمطا زمنيا محددا وتزداد في بعض فصول السنة، ويعزز هذا الاتجاه ما ذكره "هيربرت" (Herbert, 1982) من أن السلوك البشري في بعض جوانبه ما هو إلا نتاج أو محصلة التفاعل بين الإنسان وبيئته. وأن أنماط الجريمة وأعدادها هي انعكاس للتركيب الاجتماعي والتنظيم المكاني للسكان ونشاطه الاقتصادي، وهذا الرأي ليس بعيدا من وجهة نظر بليك التي تقول بأن صورة المكان ليست إلا محصلة للأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وقريب من هذا المفهوم ما يسمى ولادة الجريمة أي وجود علاقة قوية بين نمط استخدامات الأرض في مكان ما، ونوع وكم الجرائم التي تحدث فيه، وقد أشار هاريس (Hariss, 1974) إلى أن الاستخدام الحضري للأرض في منطقة ما على نمط متحضر من شأنه أن يرفع معدلات الجريمة في تلك المنطقة ويؤثر على نوعها،

ومثال على ذلك انتشار جرائم المخدرات وسرقة المنازل والسيارات في المدن، وفي المقابل يندر وجود هذا النوع من الجرائم في الأماكن الريفية أو الأقــل تحــضراً، موثق في(بدوي، 2003).

وتتطلب دراسة التوزيع المكاني للجريمة التعرف على الأطــر النظريــة لعلــم الإجرام لتكوين نقاط التقاء بين الجريمة والمكان والزمان، حيث تتقاطع عملية دراسة مكان الجريمة في العديد من نظريات الجريمة.

وهناك بعض الاتجاهات والنظريات التي تفسر الجريمة والتي ركزت على عامــل الزمان والمكان لفهم الجريمة ومن أبرزها الاتجاه الايكولوجي (البيئــي)، الاتجــاه الجغرافي.

الاتجاه الايكولوجي (البيئي) :

كان أول من نادى بالفكرة الايكولوجية علماء الاجتماع من جامعة شيكاغو في أمريكيا، وعلى رأسهم كلاً من (روبرت بــارك R. Park) و(أبرســت بيــرجس E.Burgess) في سنة 1921. ويرى أصحاب هذا الاتجاه بان البيئــة المحيطــة بالفرد هي من العوامل التي تدفعه إلى ارتكاب الجريمة، وان الفروق بين البيئــات الاجتماعية تؤدي إلى اختلاف في نسب الجريمة وأنماطها، وقد كانت فكرة (روبرت بارك R. Park) و(أبرست بيرجس E.Burgess) تتركز في أن المدينة هي التــي تحدد سلوك الأفراد، فالأحياء الفقيرة مثلاً تسكنها الطبقات ذات الدخول المتدنيــة أو القليلة، لذا فالظروف المعيشية فيها تكون إلى حدً ما رديئة أو سيئة لذا فالانحراف أو الجنوح والجريمة تكثر في مثل هذه المناطق. إما المناطق الأخرى من المدينة التي يسكنها ذوو الدخول المرتفعة أو المتوسطة فتقل فيها الجريمة (سذرلاند وكريــسي، 1968).

ولعل دراسات "كليفورد شو" (C. Show) من أبرز الدراسات الايكولوجيــة حيث درس مدينة شيكاغو عام 1930، وأهم ما تناوله في هذه الدراسات موضــوع الحي ومدى اختلاف نسبة الجريمة بين حي وآخر، وقد تمحورت فكرة "شو" فــي انه كلما توسعت المدينة زادت المنافسة بين الأفراد (السمري، 2009).

وهــذا يدعو إلى تقسيم المدينة إلى خمسة أقسام هي:

المنطقة الأولى: وتتحدد بمركز المدينة وهي المنطقة التي تكثر فيها المراكز التجارية.

المنطقة الثانية: والتي تقع حول المنطقة الأولى وتكثر فيها الأحياء الشعبية.

المنطقة الثالثة: وهي المنطقة التي تكثر فيها بيوت الطبقة العاملة.

المنطقة الرابعة: وهي المنطقة التي يسكنها ذوي الدخول العالية.

المنطقة الخامسة: وهي منطقة الضواحي وتكثر فيها محلات اللهو.

وعلى أثر هذا التقسيم درس "شو" نوع السلوك الإجرامي والانحراف في كل منطقة من هذه المناطق، مركزا على المنطقة الثانية بصورة خاصة لكثرة المناطق الشعبية فيها، وزيادة جنوح الأحداث والجريمة بمختلف أنماطها، أما المنطقة الأولى فتكثر فيها جرائم المال بصورة خاصة، واستنتج وجود علاقة بين الظروف السكنية والظروف الاجتماعية المتدنية والجريمة(Allen, 1981) وخلاصة فرضية " شو" في مناطق الجريمة هو أن نسبة الجريمة والجنوح تتفاوت باختلاف بعد المنطقة أو قربها عن قلب المدينة وعن المراكز الصناعية، وأن نسبة الجريمة تقل تدريجيا كلما ابتعدنا عن قلب المدينة متجهين نحو ضواحيها (الجميلي، 2001).

وتعد نظرية الجريمة والبيئة المحيطة من النظريات التي عالجت الجريمة من المنظور المكاني حيث ترى هذه النظرية أن هناك أربعة عناصر للجريمة هي المكان، والقانون، والجاني، والهدف (Eck and David,1995). وتركز النظرية على مكان ووقت حدوث الجريمة، والخصائص المادية والاجتماعية لأماكن حدوث الجريمة، كما تركز هذه النظرية على تأثير القوانين على خلق أماكن ساخنة للجريمة أو الحد منها. وباختصار فان هذه النظرية ركزت على دراسة اثر المكان وتفاعله مع الأبعاد الثلاث الأخرى للجريمة ويطلق البعض على هذه النظرية اسم الايكولوجيا والجريمة، أو نظرية المنطقة. وهي تركز على الحدث الجرمي لتحديد النمط المكاني وألزماني للجريمة، وتحاول ربط العنصر المكاني مع العنصر الاجتماعي في تفسير الجريمة (الوريكات، 2008) وتركز هذه النظرية أيضا على نمط توزيع الجريمة المكاني وألزماني، والرحلة إلى الجريمة، وكيفية الوقاية من الجريمة من خلال تعزيز المكان (المهيرات، 2001).

وقد جمع التحليل الإيكولوجي بين التصور الديمغرافي والاقتصادي للسكان، بحيث أكد أصحاب المدرسة الإيكولوجية في صورتيها التقليدية والمحدثة على عامل السكان والمكان أي الحجم والكثافة لقياس درجة التحضر باعتبار الإنسان وعلى مر الزمن استطاع أن يتكيف مع البيئة الطبيعية ومواردها ويسيطر عليها ويستخدمها لصالحه ورفاهيته وانعكس هذا الاستخدام للطبيعة على الجانب الفيزيقي للمجتمع الحضري حجمه توزيع السكان واتجاهات النمو فيه، كما يهتم في الاتجاه الإيكولوجي بدراسة تأثير المدينة وكثافتها على التنظيم الاجتماعي ويميل إلى معالجة التغيرات التي تطرأ على التنظيم الاجتماعي بوصفها سببا للتغيرات التي تطرأ على الحجم. (السيد عبد المعطي، 2003)

الاتجاه الجغرافي:

يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أمثال العالم الفرنسي "مونتسكيو" Montesquieu (1689-1755) بوجود علاقة بين توزيع وكثافة الجريمة والظروف الطبيعية والجغرافية والمناخية والتغيرات التي تطرأ عليها من خلال التوزيعات المتباينة لمناطق ومعدلات الجريمة، ويذكر "ابن خلدون" أن المناخ وتقلبات الطقس تؤثر في أخلاق الناس وطبائعهم وأمزجتهم، كما أن المناخ يؤثر على توفر الغذاء والماء وتوفير الراحة الفكرية والجسمية، وعقد في ذلك مقارنة بين سكان مصر وسكان مدينة فاس المغربية، فذكر أن المصريين يميلون إلى المرح واللهو وأنهم غير قلقين على مستقبلهم، بينما ذكر أن سكان مدينة فاس المغربية قلقين على مستقبلهم (جوستون، 1964). وتعد دراسات " مونتسكيو" في علم الاجتماع القانوني فاتحة الدراسات الجغرافية، وذلك لأنها كانت محاولة لتطبيق الاتجاه الجغرافي في مجال القانون، ففي كتابه " روح القوانين" أشار إلى أثر المناخ على القوانين، وأشار أن معدل الجرائم يزداد في المناطق الحارة ويتناقص في المناطق الباردة (الخشاب، 1977) وقد وجد بعض العلماء أمثال العالم البلجيكي " كتيليه" Quetelet -1796) (1874 والعالم الفرنسي " أندرية جيري" Anddre Geerry (1802-1866) أن بعض الجرائم المتمثلة بالاعتداء على الأشخاص كانت أكثر شيوعا في الأقاليم الجنوبية الغربية من فرنسا أكثر من الأقاليم الشمالية، كما لوحظ أن ازدياد معدلات

تلك الجريمة تكون في أشهر الصيف في حين أن معدلات جـرائم الاعتـداء علـى الأموال تزداد في الأقاليم الشمالية وخصوصا في أشهر الـشتاء (يـسر وعثمـان، 1977)، وبالنسبة لجرائم الانتحار فقد وجد أنها تزداد في فصل الربيع والصيف وأن جرائم المال تزداد في الجو البارد والطقس الماطر في حين تزداد جرائم القتل فـي المناطق الحارة القريبة من خط الاستواء (Brewton & Henry, 1978)

وعلى الرغم من إمكانية قبول الفرض الذي ينص على أن العوامل الطبيعيـة المؤثرة على المكان قد تؤثر على سلوك الأفراد وتوجههم نحو الجريمة، إلا أنـه لا نستطيع القول بأن هذه العوامل الطبيعية هي أسباب كافية لارتكاب الجريمـة، وإن تفسير الجريمة يحتاج إلى تفسير علمي منطقي، وعلى هذا الأساس فقد تـم دراسـة الظاهرة الإجرامية من خلال استخدام الخرائط في التحليل الإحصائي الموقعي لحجم الجريمة، وتحديد مناطق الجريمة أو ما تسمى بحاضنات الإجرام، ومن ثم يتم دراسة العوامل التي أدت الى ارتفاع معدلات الجريمة في هذا المجتمـع أو هـذا المكـان وتحليل خصائصه الاجتماعية والثقافية والجغرافيا (فوزية، 1998).

نظرية الاختيار العقلاني The Rational Choice Perspective

ترى هذه النظرية أن المجرم شخص عقلاني يضع قراراته الإجرامية ويـوازن بين التكلفة المحتملة لارتكاب الجريمة والفائدة المتوقعة منها، وتتميز هذه النظريـة بأنها تركز على دراسة الحدث الجرمي أو الظروف التي تحيط بمكان الجريمة وليس صفات المجرم نفسه، فالمكان عنصر مُهم وحيوي من حيث تأثير صـفات المكـان على حدوث الجريمة من خلال الأهمية النسبية للمكان وأثره في تحقيق الهدف مـن الجريمة، كما أن وجود الحراسة ومدى فعاليتها لها تأثير في اختيار مكان الجريمة. حيث يتم التركيز في حالة الحراسة المشددة على كيفية اكتشاف المجـرم لطريقـة الوصول إلى مكان الجريمة. وقد وضع هذه النظرية كل من "كـورنش وكـلارك" Cornish & Clark عام 1986، ووفقا لهذه النظرية فـإن الفـرد الـذي يريـد الانخراط في الجريمة، فأنه يبدأ بالموازنة بين الفوائد الكامنة والعواقب المتوقعة من الجريمة وفقا لظروفها وفرصها واختياراتها (البداينة والخريشة، 2013).

وفيما يخص مكان الجريمة فإن الدراسات تسعى لإيجاد إجابات علـــى الأســـئلة التالية:

1. لماذا يوجد هناك أماكن أكثر تعرضاً لوقع الجريمة من غيرها ؟
2. لماذا هذه المناطق أكثر جذباً للجناة من غيرها ؟
3. ما هي الظروف التي تساعد على جعل بعض المناطق أكثر عرضة للجريمة من غيرها (Eck and David,1995).

نظرية تباين الفرص The Differential Opportunity Theory

ترى هذه النظرية أن فرص ارتكاب الجرائم غير متساوية في المجتمع، مثلها في ذلك فرص الانحراف والجريمة في السلوك السوي، فالجريمة تحـــدث وفـــق هـــذه النظرية حينما تتوافر فرصة حدوثها، وقد تأسست هذه النظريـــة أولا علـــى يـــد " كلاورد وأوهلين" Cloward and Ohlin عام 1960، ومن ثم تـــم تطـــوير هـــذه النظرية للتناسب مع التوزيع الجغرافي للجريمة، ووفق ذلك فإنه كما تختلف فـــرص ارتكاب الجريمة من شخص لأخر، فإن الجريمة أيضا يختلف فرصة ارتكابها مـــن مكان لأخر، بحسب ما يمكن توفر الفرص لارتكاب الجريمة في المكان (البداينـــة والخريشة، 2013)، وقد وجد كل من هربرت وهايد Herbert and Hyde ســـنة 1986، أن بعض الأماكن تجذب المجرمين أكثر من غيرها، وأن الجريمة يحب أن تدرس من أربعة أبعاد هي: القانون، والمجرم، والهدف، والمكان (عبـــد الجليـــل، 1995). وأشار "كوك" Coocke عام 1986، بأن حدوث الجريمة في مكان وزمان محددين، يتطلب توافر أهداف يحققها الأشخاص من خـــلال ارتكـــابهم الجريمـــة، وأشخاص لديهم دوافع لارتكاب الجريمة، وغياب الحماية الكافية التي تتمثـــل فـــي الشرطة أو الضبط المجتمعي أو الذاتي للفرد.

وفي ضوء هذه النظرية يمكن التنبؤ بحدوث جرائم السرقة والنشل في منطقـــة مكة المكرمة وبالذات في مدينة مكة أو جدة بسبب الازدحام الكبير للناس ومحدودية المساحة حيث يقل انتباه الناس ومتابعتهم. وتحدث جرائم السطو المسلح عـــادة فـــي الأماكن الأقل ازدحاما، وتحدث جرائم سرقة السيارات في الأمـــاكن المهجـــورة أو الطرق الخالية من المراقبة وحركة الناس والسير، ويتضح مما ســـبق أن الجريمـــة

مرتبطة بتوفر الفرص المهيأة لارتكابها، وعند غياب هذه الفرص أو تشديد الحراسة يمكن التنبؤ بقلة حدوث الجرائم وندرتها (الحـــواس، 2005) ويـــشير (الخليفـــة، 2000) إلى أنه من الممكن التعرف على خصائص الجريمة مـــن خـــلال الموقـــع، والتوقيت، وتكرار حدوثها. وأن نظرية الفرصة أسهمت في تكوين فكرة أن الفرصة في حد ذاتها بنية اجتماعية، مما يعني أن السلوك الاجتمـــاعي للأفـــراد يعرضـــهم ويعرض ممتلكاتهم لخطر الجريمة، وأن أدوات الضبط وغيرها من الأنـــشطة فـــي المجتمع تعمل على تقليل حجم الجرائم التي يمكن أن يتعرض لها المجتمع.

نظرية الأنومي:

طور هذه النظرية العالم الفرنسي أميل دوركايم، وترتكز هذه النظريـــة علـــى رفضها لتفسير الجريمة تفسيرا نفسيا أو بيولوجيا أو أي تفسير يبتعد عـــن الـــركن الاجتماعي، وذلك تجنبا للوقوع في التفسيرات الغائية أو الاعتمـــاد علـــى العوامـــل الدخيلة في تفسير الجريمة، ويؤكد دوركايم على أن الجريمـــة ظـــاهرة اجتماعيـــة طبيعية وينتشر وجودها في سائر المجتمعات البشرية، ولكنها في الوقت نفسه ليست سوية، حيث تكمن المشكلة ف ارتفاع معدلاتها في زمن معـــين أو مجتمـــع مـــا. وعموما فإن دراسة دوركايم عن التغير الاجتماعي في المجتمعـــات الإنـــسانية قـــد انتهت للقول: بأن كثافة السكان المرتفعة في منطقة معينة بفعل الهجرة تؤدي إلـــى تنوع المهن وتعدد الأعمال والأدوار، الأمر الذي يفضي إلى تكوين تشكيلة مختلفـــة للسكان مغايره نوعيا للتركيبة الاجتماعية السابقة في المجتمع، وفي هذه الحالة فـــإن المعايير الثقافية في المجتمع تبدأ بالضعف والتلاشي ويضعف قدرتها علـــى ضـــبط سلوك الأفراد في المجتمع وتوجيههم نحو القيم والممارسات التي يدعو لها المجتمع، وقد لاحظ دوركايم أن المعايير الثقافية والاجتماعية تفقد ما لها من قوة عندما تتغير الخصائص المميزة للجماعة تغيرا سريعا، مما يخلق حالة من الأنومي التي يصحبها ازدياد في حجم الجريمة (اميل دوركايم، 1988)، والملاحظ أن نظرية دور كـــايم تقوم على فرضين هما:

1- كلما زاد التماثل بين أعضاء الجماعة كلما زاد تماسكهم معا.

2- وكلما قوي التماسك في الجماعة زادت مقاومتها للجريمة والسلوك المنحرف.

وقد قبل دوركايم هذين الفرضين بعد أن انتقد الاتجاه الجغرافي في الجريمة، والذي يشير على أن الجريمة ضد الأشخاص تزيد في الصيف وأن الجرائم ضد الأموال تزيد في الشتاء بقوله: أن هذا الاتجاه قد ركز على متغيرات دخيلة لتفسير الجريمة، واستدل على ذلك بأن أدخل متغير النشاط الاجتماعي في دراسة مقارنة بين بعض المجتمعات، فالنشاط الاجتماعي في أي مجتمع يزداد في الصيف ويقل في الشتاء، ومن هنا فإن عناصر المناخ لا تتحكم في معدلات الجريمة وإنما في مدى نشاط الأفراد وتفاعلهم وهذا هو الذي يؤثر في حجم الجريمة في المجتمع (البداينة والخريشة، 2013؛ الوريكات، 2008).

مفهوم التحليل المكاني للجريمة "جغرافية الجريمة":

جاء تعريف التحليل المكاني للجريمة أو "جغرافية الجريمة" في قاموس الجغرافية البشرية أنها موضوع فرعي يوضح ويشرح العلاقة بين الحيز أو المكان وبين أفعال المجرمين، وبين حدوث الجريمة وخصائص الضحايا (Block, 1997) .

وكانت الجهود الأولى تضعها تحت مفهوم " العلاقة بين الجريمة والبيئة الطبيعية " وظهر ذلك في كتابات (Harries, 1974). ويذكر (Herbert, 1992) أن جغرافية الجريمة يجب أن تهتم بالعملية الاجتماعية التي توجد أماكن جرمية أو مختصة بنوع معين من الجرائم .

كما دعا البعض إلى التركيز على التطبيق العملي للتحليل المكاني وتمثيل المواقع التي حدثت بها الجرائم من خلال إجراء الدراسات التطبيقية (Brantingham and Brantingham ,1981)

وهناك أكثر من تعريف للتحليل المكاني للجريمة منها :

"دراسة الاختلافات المكانية في توزيع الجرائم والسلوك الإجرامي أو الخوف من الجريمة ومحاولة تفسير ذلك في ضوء العوامل البيئية الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية" (الخريف، 1999).

وكذلك " دراسة التوزيع المكاني لوقوعات الجريمـــة والتنظـــيم الاجتمـــاعي والحضاري للسلوك الإجرامي من منظور مكاني " (الدويكات، 2004).

ومما سبق نجد أن هناك مفهوما عاما للتحليل المكاني للجريمة أو جغرافيـــة الجريمة يتمثل في ربط الظاهرة الإجرامية بمكان الجريمة الذي هو أحد عناصرها الأساسية الأخرى :القانون، والجاني، والهدف، والمكان (Herbert, 1992)

تطور علم جغرافية الجريمة:

لعبت البيئة الجغرافية دوراً مهماً في حقل الجريمة كما أســـهمت فـــي فهـــم الاهتمام الحالي بدراسة التحليل المكاني للجريمة "مكان الجريمة". وقد مرت دراسات التحليل المكاني للجريمة بثلاث مراحل هي: (Davis, 2006)

1. الموجة الأولى قام بها المختصون الإنجليز والفرنسيون الذين وصفوا نمط توزيع الجريمة على المكان الجغرافي في الأقاليم والدول بـــدون نظريـــات محددة.
2. الموجة الثانية ظهرت في الولايات المتحدة ، وكانت بسبب زيادة الاهتمـــام بالجانب النظري لما أصبح يسمى بمدرسة شيكاغو وأطلقت عليه اسم البيئة الاجتماعية Social Ecology . حيث قام البعض بتمثيل الجريمـــة فـــي أحياء شيكاغو (Sherman, 2008) وقارن بين الأحياء . وقد واجـــه هـــذا الاتجاه نقدا كبيرا في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين بـــسبب مشاكل نظرية وأخرى عملية تتعلق باستخدام الإحصاء .
3. الموجه الثالثة بدأت في السبعينيات من القرن العشرين وركزت على دراسة البيئة وكيفية تـــأثير نظـــام البيئـــة الحـــضرية Urban Environment والهندسة البيئية على الجريمة ومفهوم الأمن . وركزت هذه الموجه علـــى المكان كعنصر من عناصر الجريمة وكان سبب تخلف الجانب الجغرافـــي هو التمسك بدراسة حوافز المجرم والعجز عن التركيز على موقع الجريمة.

أما الاتجاهات الحديثة كما يراها روزبـــوم (Rosenbaum and Paul, 1995)و (Lewis and Sdem,1986) فهي ثلاثة:

1. الاتجاه الأول :

وظهر في بداية السبعينيات من القرن العشرين وركز على مسح الضحايا على مستوى المدينة أو الدولة وبدأ الاهتمام بالضحية ومنع الجريمة وردة الفعل على الجريمة بدلا من الاهتمام بالجاني فقط .

وقد أدى هذا الاتجاه إلى أن يضيق مستوى التحليل من الدولة والمدينة إلى مستوى الحي. وبدأت دراسات ما يسمى بالمناطق الصغيرة، وفيها يتم التركيز على تحليل العناصر التالية: (المكانية، والزمنية، والاجتماعية) كعناصر متداخلة وليست مستقلة عن بعضها البعض في جغرافية الجريمة .

وبالرغم من تركيز الدراسات البريطانية على مسح خبرات الضحايا والأمريكيين على ردة فعل الأشخاص والجماعات على الجريمة، إلا أنهما اهتما بقياس خبرات الناس في مناطق جغرافية صغيرة أو محدودة.

وهم بذلك يشيرون إلى أهمية دراسة التباين في خبرات الناس تبعاً لمداركهم المختلفة المستندة إلى خلفيات اجتماعية وبيئية مختلفة. واهتمت بالمسح الاجتماعي على مستوى الحي والمنطقة الصغيرة (مربع أو أكثر من مربعات المدينة والواقع بين أربعة شوارع، أو زاوية شارع، أو سوق، أو عمارة، أو مجموعة بنايات).

2. الاتجاه الثاني: هذا الاتجاه لم يهتم بالمكان الأصغر، بل اهتم بالعوامل الاجتماعية المتداخلة، وطالب باستخدام طرق معقدة للتحليل، وهي عبارة عن دراسة للعمليات الاجتماعية غير الرسمية.

3. الاتجاه الثالث: فقد اهتم بمحاولة منع الجريمة من خلال تنظيم وبنية البيئة وإيجاد فراغ محّصن. ويستند هذا الاتجاه على نظريتي:

أ . منع الجريمة من خلال تصميم البيئة Crime Prevention Through Enviromental Design (الحد من الجريمة ومنعها من خلال تنظيم البيئة المحيطة والقضاء على الظروف الطبيعية المشجعة لارتكاب الجريمة).

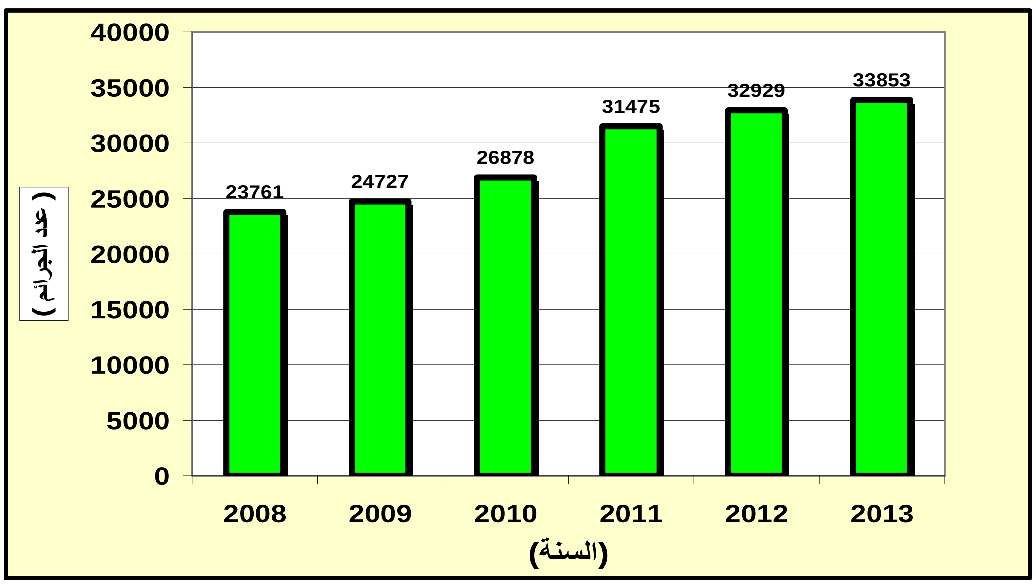
ب. الفراغ المحمي Defensible Space وترى هذه النظرية بأنه بالإمكان جعل المكان محمي من خلال طراز البناء وتصميمه وتنظيم ساحاته

وحراسته. كل ذلك يسهم حسب النظرية بالحد من معدلات الجريمة أو منعها في كثير من الحالات.

وقد بين هذا الاتجاه أن دراسة الصفات الاجتماعية للأحياء عامل مهم في تحليل الجريمة، وهي تساعد في التنبؤ بالجريمة أكثر مما تتنبأ به البيئة الطبيعية .

تطور أعداد الجرائم في الأردن:

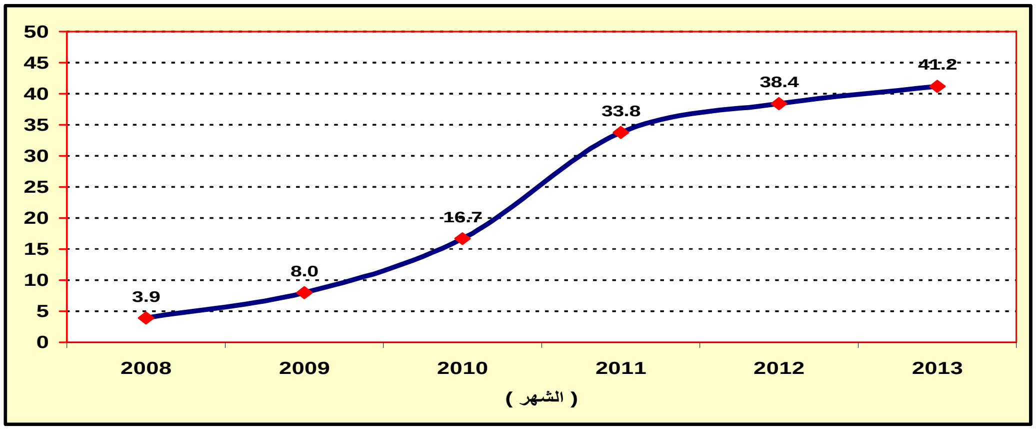
تشير الإحصاءات الصادرة عن مديرية الأمن العام إلى ازدياد المعدل الطبيعي لنمو الجريمة في الأردن، حيث بلغ عدد الجرائم في عام 2008 نحو 23762 جريمة، وفي عام 2009 بلغت 24727 جريمة، وفي عام 2010 بلغت 26878 جريمة، وفي عام 2011 بلغت 31475 جريمة، وفي عام 2012 بلغت 32929 جريمة، وفي عام 2013 بلغت 33853 جريمة، شكل رقم (1). وهذا مؤشر على تزايد الجرائم في الأردن. وبحسب إحصائيات وزارة العدل فأن الجنايات الكبرى والصغرى، والجنح المرتكبة خلال العام 2011 بلغ مجموعها 156257 جريمة، وفي عام 2012 بلغت جرائم الجنايات الكبرى والصغرى، والجنح 163143 جريمة.



المصدر: مديرية الأمن العام، 2014.

الشكل (1)

تطور أعداد الجرائم في الأردن



المصدر: مديرية الأمن العام، 2014.

الشكل (2)

الزيادة التراكمية في أعداد الجرائم في الأردن خلال الفترة (2008-2013)

وحول أسباب ازدياد حجم الجرائم الجنائية في الأردن على اختلاف أنواعها، فقد يرجع ذلك إلى العديد من العوامل والأسباب وراء ذلك، وهذه العوامل والأسباب يمكن إجمالها بما يلي:

(1) عدم صرامة القوانين وفاعليتها، حيث أن تطبيقها لا يخضع لأسس شفافة، وفي بعض الأحيان تتدخل القوانين العشائرية، وتحول دون التطبيق الدقيق لهذه القوانين.

(2) التركيبة السكانية والعامل السياسي دورا في تزايد الجريمة، حيث إن وجود الأردن في منطقة متوترة سياسيا وامنيا وخصوصا في ضوء العلاقات الوطيدة بين شعوب المنطقة جعلت الأردن مركزا يتأثر بهذه التطورات السياسية والأمنية، كما إن زيادة السكان وما رافق ذلك من تغيير في التركيبة السكانية وزيادة أعداد الوافدين الداخلين والخارجين إلى البلاد.

(3) انتشار الأسلحة بمختلف أنواعه و سهولة حمل السلاح وانعدام حاجز الخوف من استخدامه، أنتجت في نهاية المطاف نوعا جديدا من الجرائم الطارئة على المجتمع، وهي القتل (بداعي الاستفزاز) نتيجة قرب السلاح من الشخص وعدم إدراكه لخطورته، وسهولة الحصول عليه أصلا سمحت

لهذا النوع من الجرائم الاستهانة بحياة الإنسان ورفعت نسبة وأشكال الجريمة في الأردن.

(4) إن الثورة في وسائل نقل وعرض المعلومات وخاصة وسائل الإعلام غير المسئولة ساهمت في الإخلال في منظومة القيم لدى الشباب من خلال انتشار أفلام العنف والجنس والترويج للقيم والثقافات الأجنبية دون مراعاة للقيم والأعراف المحلية، كما أن تدهور المنظومة الأخلاقية وتراجع الوازع الديني والاجتماعي، وسواء القيم الرأسمالية والمادية وحب المصلحة الذاتية قد ساهم في تصاعد معدلات الجريمة.

(5) التراجع الاقتصادي وتفاقم مشكلة الفقر والبطالة وفرت بيئة خصبة لانتشار الجريمة وألحقت الضرر في الاستقرار الاجتماعي والأمني، كما أن سوء توزيع الدخل والثروة نَمى الشعور بالحرمان والحسد وساهم في غرس بذور الجريمة، ولفتت الدراسة إلى أن بعض الجرائم اقترفت من قبل أشخاص صغار السن وقاصرين يحكمون بأحكام مخففة ويوضعون في سجون وبيئة يفترض أن تكون إصلاحية لكنها للأسف ساهمت في مزيد من تلويث أفكارهم وإثارة مشاعر الحقد والضغينة لديهم، الأمر الذي أدى إلى معاودة اقترافهم للجريمة مرة أخرى (أروى، 2011).

2.2 الدراسات السابقة:

دراسة (أروى، 2011) والتي هدفت إلى التعرف على واقع الجريمة في إقليم الشمال والتوزيع الجغرافي لها، ومحاولة التعرف على بعض المتغيرات المتعلقة بمرتكبي الجرائم، وتفسير العلاقة بين بعض المتغيرات وبين أنماط الجريمة ومعدلاتها، والتعرف على المحددات المكانية والزمنية للجريمة في محافظات الشمال. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير أداة استبيان مغلقة جمعت بواسطة المسح الشامل من جميع مجتمع الدراسة المتعلق بالسجناء في سجون محافظات الشمال والبالغ عددهم 267 سجين. كما استخدمت طرق الإحصاء الوصفي والانحدار المتعدد المتدرج في الإجابة على تساؤلات الدراسة، حيث توصلت الدراسة إلى جملة

من النتائج كان أهمها: أن 38.6% من الجرائم في محافظات الشمال كانت في محافظة أربد، وكان 82% منها في لواء قصبة أربد، وتوزعت بشكل أساسي على أحياء مدينة أربد وبالتحديد الحي الغربي، أما نسبة الجرائم المرتكبة في محافظة المفرق فقد بلغت 5.6% جميعها كانت في لواء قصبة المفرق، وفي محافظة جرش بلغت نسبة الجرائم 5% جميعها كانت في لواء القصبة ومدينة جرش في الحي الغربي، ومخيم سوف وبلغت نسبة الجرائم الواقعة في محافظة عجلون 1.5 % كانت في قصبة عجلون توزعت على مدينتي عجلون وعنجرة. وحول المحددات الزمنية للجريمة توصلت الدراسة أنها تتركز بشكل أساسي في فصلي الصيف حيث أن نسبة الجرائم تزداد من شهر أيار حتى تصل إلى قمتها في شهر تموز، ثم الشتاء حيث تصل نسبة الجرائم إلى مستويات مرتفعة في شهر كانون الثاني ولكن تبدأ بالانخفاض بالتدريب إلى شهر أيار، أما في فصول الخريف والربيع فتكون أقل حيث تصل الجرائم إلى أدنى مستوياتها في شهر أيلول، ولم يتبين وجود اختلاف في توزيع أنماط الجرائم على فصول السنة حيث كانت تتركز في فصلي الصيف ثم الشتاء وبدرجة قليلة في فصلي الخريف والربيع. وكانت نسبة الجرائم بمختلف أنماطها باستثناء تلك المتعلقة بأمن الدولة ترتفع في وقت الظهيرة وبالتحديد الساعة الثانية عشر، وفي ساعات الصباح الثانية والخامسة صباحاً، ووقت المساء الساعة الثامنة، إلا أن نسبة وقوع الجرائم في الساعة السابعة صباحاً، والساعة الرابعة مساءاً تعد منخفضة، وأما جرائم أمن الدولة فقد كانت تختلف قليلاً حيث كانت تتركز في الساعة الحادية عشر والثانية عشر ظهراً وتنخفض من الساعة الواحدة حتى الخامسة مساءً.

وأجرى (البطيحي وزكريا، 2010) دراسة بعنوان "التوزيع الجغرافي للجريمة في محافظة بابل لسنة 2007" وهدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة انتشار الجريمة بعد سقوط النظام العراقي، والتعرف على التباين المكاني للجريمة في محافظة بابل، والتعرف على العلاقة بين معدل انتشار الجريمة والمتغيرات " أعداد النشطين اقتصادياً في محافظة بابل، ومساحة المناطق الإدارية" باستخدام معاملات الارتباط البسيط، وفحص الفرضيات المتعلقة بالعلاقة بين التباين المكاني

للجريمة والمساحة وأعداد النشطين اقتصادياً، وهدفت أيضا إلى تمثيل المتغيرات المتعلقة بالجريمة على خرائط الوحدات المساحية المتساوية Choropleth Maps بناءً على تصنيف بياناتها باستخدام تقنيات كمية أخذت طبيعة توزيع بيانات هذه المتغيرات بعين الاعتبار، وذلك بهدف معرفة العلاقة المكانية لها باستخدام المقارنة البصرية للخرائط التي تمثل المتغيرات التي تشغلها ظاهرة الجريمة. وقام الباحث ووفقاً لطبيعة البيانات المتوفرة من مديرية شرطة محافظة بابل بتقسيم المحافظة إلى سبع قطاعات يتضمن كل قطاع عدداً من النواحي والمحلات، وأظهرت الدراسة من خلال نتائجها الموقعة على الخرائط أن الجرائم الجنائية وجرائم الإرهاب في كل من قطاعات منطقة الدراسة كافة لا تتوزع بشكل متماثل، وإنما تتفاوت من قطاع لآخر، حيث تبلغ أوسع انتشاراً لها في القطاع الأول والبالغة (600) جريمة جنائية، واقل نطاقاً من حيث انتشار الجريمة هو القطاع السادس حيث تبلغ (179) جريمة، وان انعكاس هذا التفاوت في الأهمية المطلقة للجريمة الجنائية من قطاع لأخر دفع إلى تصنيفها في رتب كشفاً عن التباين المكاني لها.

وأجرى (الفيصل، 2008) دراسة هدفت إلى معرفة التباين المكاني لجريمة السرقة في مدينة حائل ومعرفة توزيعها الجغرافي وخصائص مرتكبيها بالإضافة إلى تحليل العلاقات المختلفة بين خصائص المكان والزمان لجريمة السرقة ومرتكبيها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الإجابة عن أسئلتها واختبار فرضياتها، وقد اعتمدت الدراسة على بيانات تم جمعها من خلال استبيان وزع على نزلاء سجن مدينة حائل عام 2007م، إضافة إلى البيانات التي تم استخلاصها من سجلات سجن المدينة عن حالات السرقة عام 1997. أظهرت النتائج أن هناك تركزاً لمساكن الجناة في الأحياء القريبة من القلب التجاري للمدينة وهي الأحياء الأكثر شعبية، وتبين أن السرقات تتشتت وتمتد على مساحة أوسع من اللاندسكيب الذي يشكل أرض المدينة، وأظهرت النتائج أن هناك علاقة قوية بين مكان سكن الجاني ومكان ارتكاب جريمة السرقة، حيث وقعت 56% من حالات السرقة ضمن الحي الذي يقطنه الجاني، وأظهرت النتائج أن طول نصف قطر الدائرة التي تمثل المسافة المعيارية، وهذا يعني وجود تركز واضح لحالات السرقة

حول مركز المتوسط الذي هو قريب من المركز التجاري للمدينة، وأظهرت النتائج أن هناك تباين كبير في اتجاه جرائم السرقة بين عامي 1997م و2007م حيث كان اتجاه الجرائم عام 1997م نحو الشمال الغربي من المدينة مقارنة باتجاهها نحو الشمال الشرقي في عام 2007م. ويتماشى ذلك مع الامتداد العمراني للمدينة، وأظهرت نتائج التحليل الكارتوجرافي أن هناك علاقة بين التوزيع الجغرافي للسكان وتوزيع حالات السرقة حيث أن الأحياء الأعلى كثافة في السكان هي تلك التي تقع وسط المدينة، في حين تتناقص الكثافة في الأحياء الهامشية الحديثة، وأظهرت نتائج الدراسة أن أكثر أنواع السرقة من حيث الأهمية النسبية في مدينة حائل هي سرقة السيارات، ثم المحلات التجارية، فالمزارع. وتبين أن نوع المسروقات يختلف من حي لآخر في مدينة حائل.

دراسة (بدوي، 2003) بعنوان" التوزيع المكاني للجريمة في مدينة الرياض وعلاقتها بالخصائص البيئية للمكان – دراسة تحليلية في جغرافية الجريمة" وهدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة التوزيع الجغرافي للجرائم في مدينة الرياض والتعرف إلى أماكن توزيع مرتكبيها، كما هدفت إلى معرفة العلاقة بين الظروف البيئية والطبيعية والجرائم في مدينة الرياض واستقصاء العوامل البيئية والبشرية والطبيعية ذات العلاقة بينها. اعتمدت الدراسة على المنهج المكتبي القائم على استخلاص البيانات الإحصائية الرسمية للفترة (1411- 1424)، وعلى الخرائط والمرئيات الفضائية ومن أبرز نتائج هذه الدراسة:

1) التناقض داخل المركز الشرطي الواحد بين الفئات السكانية من حيث الدخل والمستوى التعليمي، قد يفسر التفاوت الملاحظ في معدلات الجريمة بين الفئات الساكنة في اختصاص المركز الشرطي الواحد.
2) يزيد عدد الجرائم بزيادة عدد السكان في أي منطقة جغرافية معينة داخل النسيج الحضري بمدينة الرياض.
3) هناك علاقة قوية بين الجرائم والفقر.
4) هناك علاقة وثيقة بين الجريمة والمتغيرات البيئية للمدينة.
5) لوحظ وجود علاقة بين الجريمة وأنماط استخدامات الأرض.

6) لوحظ ارتفاع نسبي في معدلات جرائم السرقات والجرائم الأخلاقية وهذا يعزى لمنظومة من الأسباب لعل أهمها التقبل الجزئي للنمط الغربي من التحضر والتأثر بالإعلام الخارجي غير الموجه.

كما قام (الخريف، 1999) بدراسة بعنوان "الجريمة في المدن السعودية" وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستويات الجريمة وأنواعها وتطور أعدادها في الفترة بين (1987ـ1993)، وهدفت الدراسة أيضا إلى تحديد التباين المكاني بين المدن السعودية في أعداد الجريمة ومعدلاتها وخصائصها، بالإضافة إلى التباين بين المدن في خصائص الجناة والمجني عليهم. ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن الجريمة في المدن أكثر منها في الأرياف، وخاصة في المدن الكبرى. وأظهرت أيضاً وجود علاقة بين حجم المدينة ونوع الجريمة، إضافة إلى وجود تباين بين المدن السعودية من حيث معدلات الجريمة حسب نوع الجريمة. كما توصل أيضاً إلى أن جرائم السرقة والمسكرات والمخدرات هي الأكثر شيوعاً بين الجرائم، وأن معظم الجرائم قد حدثت ليلاً وبصورة فردية غير مخطط لها وعلى مسافة لم تتجاوز 41 كم من موقع سكن الجاني.

أجرت تابانجين (Tabangin, 2008) دراسة بعنوان "دراسة أماكن النقاط الساخنة للجريمة وأثرها على التصميم البيئي في المدينة " وهدفت هذه الدراسة معرفة العلاقة بين خصائص أماكن حدوث الجريمة وأنماط الجرائم، وتحديد أوقات حدوث الجريمة والمناطق الساخنة للجريمة في هذه المدينة استخدمت الدراسة التقارير الأمنية الرسمية الصادرة من الشرطة في مدينة باجيو الأمريكية في الأعوام من 2004 إلى 2007، واستخدمت الدراسة العمل الميداني بطريقة الملاحظة. أظهرت الدراسة انه يمكن حساب النقاط الساخنة للجريمة وانه يمكن التنبؤ بحدوث أماكن الجريمة في المستقبل من خلال إجراء تحليل مكاني للجرائم السابقة.

وأجرت براون (Brown, 2001) دراسة بعنوان "الجرائم الرئيسة في ولاية أوريجون"، وهدفت الدراسة إلى تحديد مواقع حدوث الجرائم على مخطط المدن الرئيسة في الولاية، وتحليل البعد المكاني لانتشار الجرائم باستخدام برامج نظم المعلومات، واعتمدت هذه الدراسة على التقارير الأمنية للجرائم الرئيسة في الولاية،

وأظهرت الدراسة أنه يوجد تركز شديد للجرائم في بعض المناطق في الولاية، وإظهار المناطق الأكثر أمناً، وإن برامج مكافحة الجريمة يجب أن تركز في خططها على زيادة الرقابة الأمنية في المناطق الأكثر تعرضا للجرائم والتي تم توضيح مواقعها على الخرائط.

ومن الدراسات الأجنبية، دراسة "هربـــرت" (Herbert, 1992) بعنـــوان "التوزيع الجغرافي للجرائم الحضرية"، وأجريت هذه الدراسة في مدينة Swansea في بريطانيا، وهدفت الدراسة إلى معرفة التوزيع الجغرافي للجريمة في المدينة بناءً على تقسيم المدينة إلى ثـــلاث منـــاطق جغرافيـــة حـــسب المـــستوى الاجتمـــاعي والاقتصادي للسكان، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن توزيع الجرائم وتركزها فـــي المدينة يختلف مكانيا، حيث كان توزيع جريمة السرقة مركزا فـــي داخـــل منطقـــة مركز المدينة، وتركزت جرائم العنف في وسط المدينة كنتيجـــة لوجـــود محـــلات الترفيه مثل صالات الرقص والنوادي، والجرائم الجنسية تركزت في الحدائق العامة والأماكن المفتوحة، وتركزت جرائم السرقات حـــول حـــدود المنـــاطق التجاريـــة المركزية، وأظهر توزيع جرائم السرقات في المدينة بعض التطابق مع توزيع جرائم العنف في المدينة.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

1.3 منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الكمي، الذي يعتمد على وصف الظاهرات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية، وذلك لوصف وتحليل التوزيع المكاني للجرائم في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك وصف العلاقة بين المتغيرات.

مصادر بيانات الدراسة:

1 – البيانات والإحصائيات الصادرة عن الدوائر الأمنية.

2- بيانات من وزارة الداخلية الأردنية.

3– الملاحظات الشخصية للباحث.

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها فقد اعتمدت منهجية هذه الدراسة على ثلاث محاور أساسية هي:

1- المحور الأول: ويشكل الإطار العام والنظري للدراسة حيث يشمل دراسة ومراجعة المفاهيم والأسس النظرية والتطبيقية لموضوع التحليل المكاني لتوزع الجرائم. وكذلك مراجعة الدراسات السابقة المتاحة ذات الصلة بالموضوع.

2- المحور الثاني: ويشمل جمع ومعالجة البيانات والمعلومات الخاصة بالجريمة خلال فترة الدراسة.

3- المحور الثالث: ويمثل الإطار التحليلي للدراسة ويتضمن تحليل التوزيع المكاني للجريمة والسكان في المحافظات الأردنية باستخدام تطبيقات التقنيات الكارتوغرافية لرسم الخرائط. وكذلك يشمل هذا المحور استخدام التحليل الكمي الإحصائي لتحديد مؤشرات واتجاهات الجريمة خلال فترة الدراسة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المناهج التالية:

1. المنهج التاريخي: استخدم لتتبع التطور في أعداد الجرائم في المحافظات الأردنية خلال فترة الدراسة.

2. المنهج الوصفي: استخدم لوصف الخصائص العامة للجرائم.

3. المنهج التحليلي: استخدم لتحليل التوزيع المكاني للجرائم، بالإضافة إلى تحليل توزيع السكان ونموهم في المحافظات الأردنية خلال فترة الدراسة.

2.3 إجراءات الدراسة:

لقد تم الموائمة بين المناهج المذكورة سابقاً وإخضاع الدراسة إلى المراحل المتتالية الآتية:

أولاً: مرحلة جمع المعلومات والبيانات المكانية والوصفية، وشملت هذه المرحلة ما يلي:

أ. مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة بعد الحصول عليها من مصادرها المكتبية المختلفة. وكذلك الاستعانة بالوثائق والدراسات والتقارير المنشورة وغير المنشورة والمصادر العربية والأجنبية التي تعالج موضوع التحليل المكاني بشكل عام وموضوع الدراسة بشكل خاص.

ب. الحصول على الخرائط والبيانات والمعلومات والتقارير المنشورة وغير المنشورة والنشرات الصادرة عن الهيئات والمؤسسات الرسمية الحكومية والخاصة المتعلقة بمنطقة الدراسة، وتشمل:

1. الخارطة الإدارية لموقع منطقة الدراسة وتقسيماتها الإدارية الداخلية الصادرة عن المركز الجغرافي الملكي الأردني.
2. بيانات التعدادات السكانية وبيانات ديموغرافية أخرى منشورة من دائرة الإحصاءات العامة.

ثانياً: مرحلة معالجة وتبويب البيانات والمعلومات (المرحلة التحضيرية)

تم في هذه المرحلة معالجة وجدولة وتبويب جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالجريمة في المحافظات الأردنية لتنفيذ مختلف عمليات التحليل المكاني.

ثالثاً: مرحلة الإخراج والتحليل الكارتوغرافي Cartographic Design

تم في هذه المرحلة إنتاج جميع الخرائط الموضوعية المتعلقة بالدراسة وفق الثوابت التقنية الكارتوغرافية الخاصة بتمثل التدرج النوعي والكمي للظاهرات.

3.3 الاختبارات الكارتوغرافية المستخدمة في الدراسة:

تم تمثيل النتائج المتعلقة بالتوزيع المكاني للجرائم في الأردن في جداول وخرائط لإظهار انتشارها الجغرافي ولتفسيرها ومقارنتها من خلال الاختبارات الإحصائية والتحليل المكاني والكارتوغرافي، من خلال:

1. استخدمت الدراسة بعض برمجيات الخاصة بإنتاج الخرائط. حيث ستستخدم هذه الخرائط كأساس لتوقيع وتمثيل بيانات الجريمة في محافظات المنطقة، والربط بينها. فضلاً عن إجراء تحليل كارتوغرافي عليها، وتمثيل نتائج التحليل الإحصائي على الخرائط.
2. استخدام المعادلات الإحصائية لإيجاد معدلات النمو السكاني، وإجراء اختبار معاملات الارتباط والانحدار المتعدد للتعرف على العلاقات بين المتغيرات.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتضمن هذا الفصل من الدراسة النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بتحليل العلاقات المكانية لتطور أعداد الجرائم في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية، ومدى ارتباطها بعدد من المتغيرات الأخرى، بالشكل التالي.

1.4 عرض نتائج أسئلة الدراسة:

السؤال الأول: ما هو الوضع الراهن للتوزيع المكاني للجرائم العامة في الأردن، وما مدى التباين في توزيعها في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 2009-2014م؟

للإجابة عن هذا السؤال تم أولاً تتبع تطور أعداد الجرائم في الأردن، وثانيا تحديد التباين في أماكن حدوثها حسب المحافظات خلال فترة الدراسة.

أولاً: تطور أعداد الجرائم العامة في الأردن

شهدت المدن الرئيسة في كافة المحافظات في الأردن زيادة في أعداد السكان فيها خلال الثلاثين عام التي تلت عام 1985م ، وتعزى الزيادة السكانية في المدن الرئيسة في المحافظات الأردنية بنسب مرتفعة نتيجة للتوسع العمراني الذي شهدته بعض المدن مثل عمان والزرقاء وإربد، وإلى عامل الهجرة الداخلية إلى المراكز الحضرية، فضلا عن الاهتمام بالجانب الصحي للسكان مما أدى إلى انخفاض عدد الوفيات خصوصاً وفيات الأطفال الرضع وزيادة أعداد المواليد، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الخدمات، والتطور الاقتصادي الحاصل حيث تم إنشاء العديد من المشاريع التجارية والصناعية والخدمية والزراعية والتي أدت إلى جذب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة وتوفير السكن لها خصوصا في العاصمة "عمان ". وأدت زيادة أعداد السكان وتركزهم في أماكن قليلة إلى ازدياد أعداد الجرائم فيها، حيث ازداد عدد الجرائم في المملكة تدريجياً وبشكل ملحوظ، حيث بلغ عدد الجرائم العامة في الأردن **22109** جريمة عام 2007، ثم ارتفعت أعداد الجرائم بصورة كبيرة وأصبح

عددها نحو **33853** جريمة عام 2013، بنسبة زيادة ســنوية مقــدارها 8.3 %. واستمرت زيادة أعداد الجرائم بصورة طبيعية خلال الفترة مــن 2009 – 2013 ، حيث اتسم نمو أعداد الجرائم خــلال فتــرة الدراســة (2009-2013) بانتظامــه واستقراره بالمقارنة بعقد التسعينيات وبداية القرن الحادي والعشرين. ويبين الجدول (1) تطور أعداد الجرائم العامة في الأردن خلال فترة الدراسة.

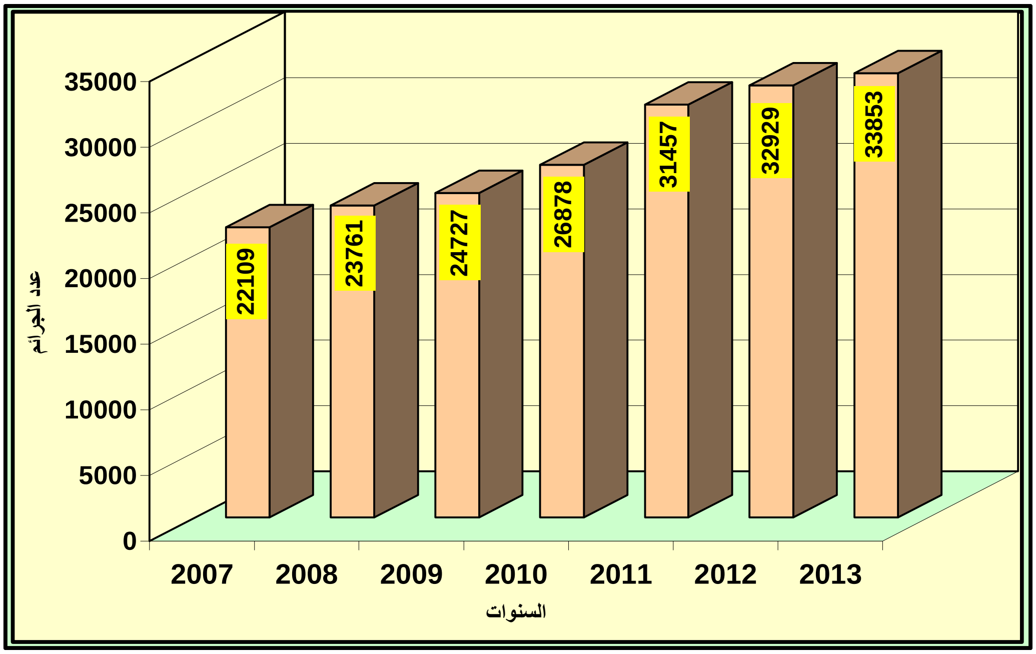
ويبين الجدول (1) والشكل (3) تطور أعداد الجرائم العامة في الأردن خلال فترة الدراسة.

جدول (1)

تطور أعداد الجرائم العامة في الأردن خلال الفترة (2007-2013 م)

السنوات	عدد الجرائم	النسبة المئوية من المجموع العام (%)	معدل التغير النسبي (%)
2007	22109	9.03	-
2008	23761	13.18	7.47
2009	24727	10.69	4.07
2010	26878	10.33	8.70
2011	31457	10.74	17.04
2012	32929	12.83	4.68
2013	33853	15.25	2.81
المجموع	195714	100	-

المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على بيانات مديرية الامن العام، 2014.



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات(2009، 2010، 2011، 2012، 2013).

شكل (3)

تطور أعداد الجرائم العامة في الأردن خلال الفترة (2007-2013 م)

من خلال الجدول (1) والشكل (3) يظهر بوضوح التزايد المستمر في معدلات أعداد الجرائم في الأردن بوجه عام خلال فترة الدراسة. وتبين أيضا ما يلي:

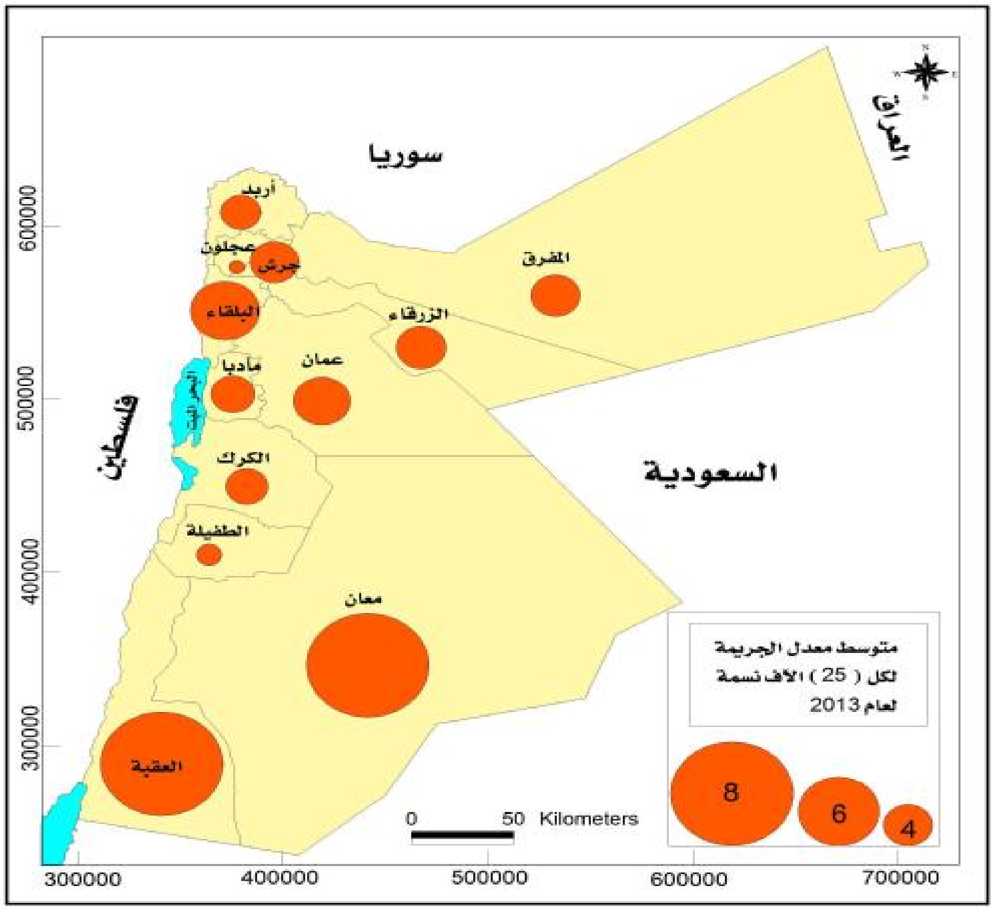
1) ارتفاع أعداد الجرائم العامة في الأردن بشكل قليل نسبياً خلال الفترة (2007-2010) حيث تراوحت قيمة معدل التغير (4.07-8.70).

2) في الفترة بين عامي 2011 – 2013 ارتفعت أعداد الجرائم العامة في الأردن بشكل كبير نسبيا مقارنة مع الفترة السابقة، حيث تراوحت قيمة معدل التغير (2.81-17.04).

3) بلغ الوسط الحسابي لمقدار الزيادة السنوية لأعداد الجرائم العامة في الأردن خلال الفترة (2007-2013) نحو 1956 جريمة سنوياً، وكانت القيمة العظمى للزيادة السنوية نحو 4579 جريمة بين عامي (2011) و (2010)، بينما كانت

القيمة الصغرى للزيادة السنوية نحو 924 جريمة بين عامي (2013) و (2012).

أما بالنسبة لمتوسط أعداد الجرائم العامة في الأردن لكل 25000 نسمة، لعام 2013، فيظهر من الشكل (4) أن محافظة معان والعقبة والبلقاء قد تبوأت المرتبة الأولى في أعداد الجرائم بالنسبة لأعداد سكانها، بينما جاءت محافظات عجلون والطفيلة في الترتيب الأخير في أعداد الجرائم فيها بالنسبة لأعداد سكانها.



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام (2013)

شكل (4)

متوسط أعداد الجرائم العامة في الأردن لكل 25000 نسمة لعام 2013م

ثانياً: تطور أعداد جرائم القتل في الأردن:

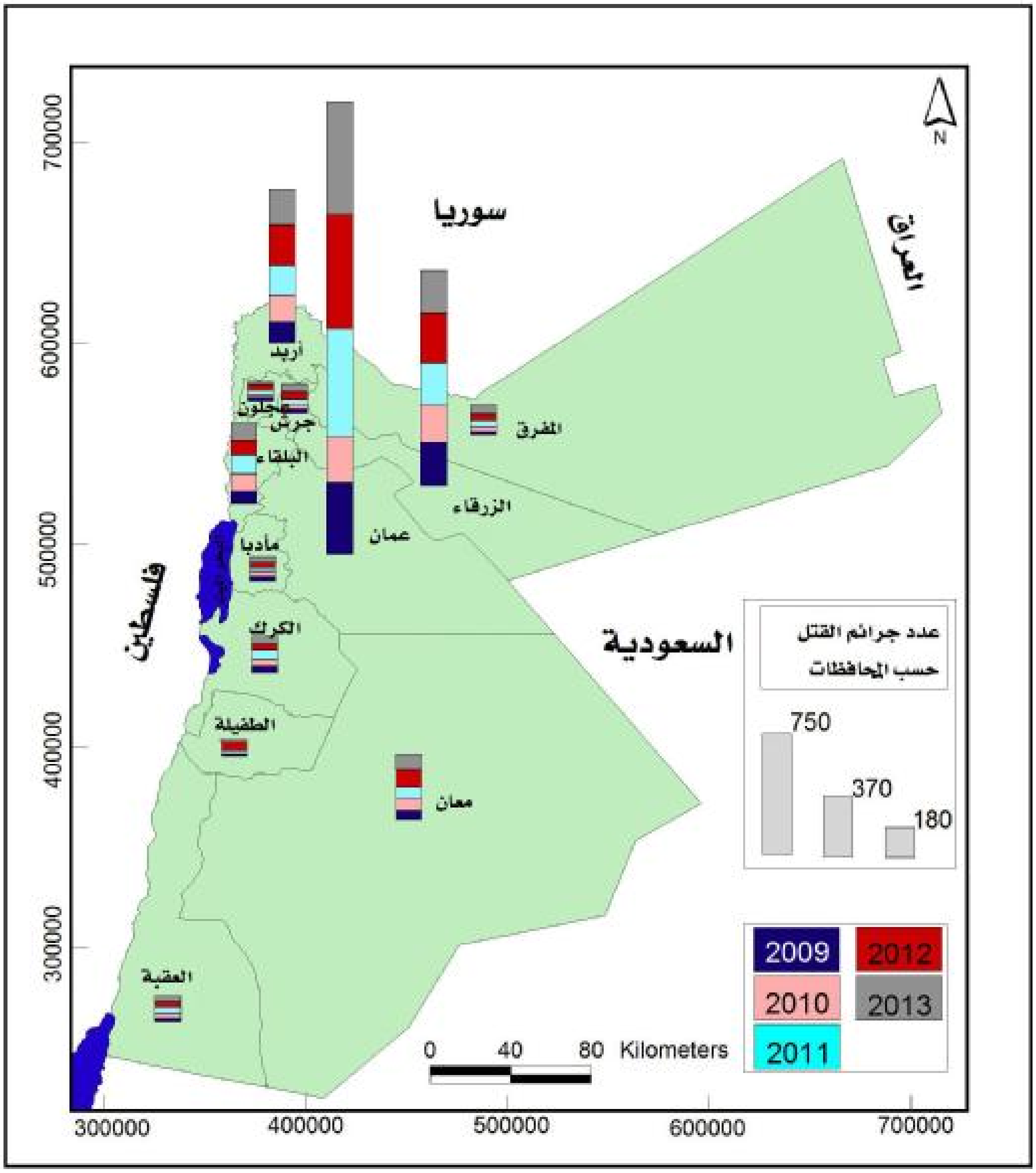
يبين الجدول (2) والشكل (5) والشكل (6) تطور أعداد جرائم القتل في الأردن حسب المحافظات للفترة (2009 - 2013)، والتي شملت (جرائم القتل العمد، جرائم القتل القصد، وجرائم الضرب المفضي للموت).

جدول (2)

أعداد جرائم القتل في الأردن حسب المحافظات للفترة (2009 - 2013)

المحافظات	السنة 2009	2010	2011	2012	2013
محافظة العاصمة	459	299	695	750	721
الزرقاء	279	256	266	316	271
اربد	137	167	191	253	234
السلط	80	109	122	91	113
معان	58	87	80	115	112
الكرك	47	42	60	40	53
جرش	31	30	34	45	55
المفرق	22	30	39	46	58
العقبة	18	32	42	34	37
مأدبا	33	31	26	29	38
عجلون	22	19	29	42	20
الطفيلة	8	6	19	57	14
المجموع العام	1194	1108	1603	1818	1726

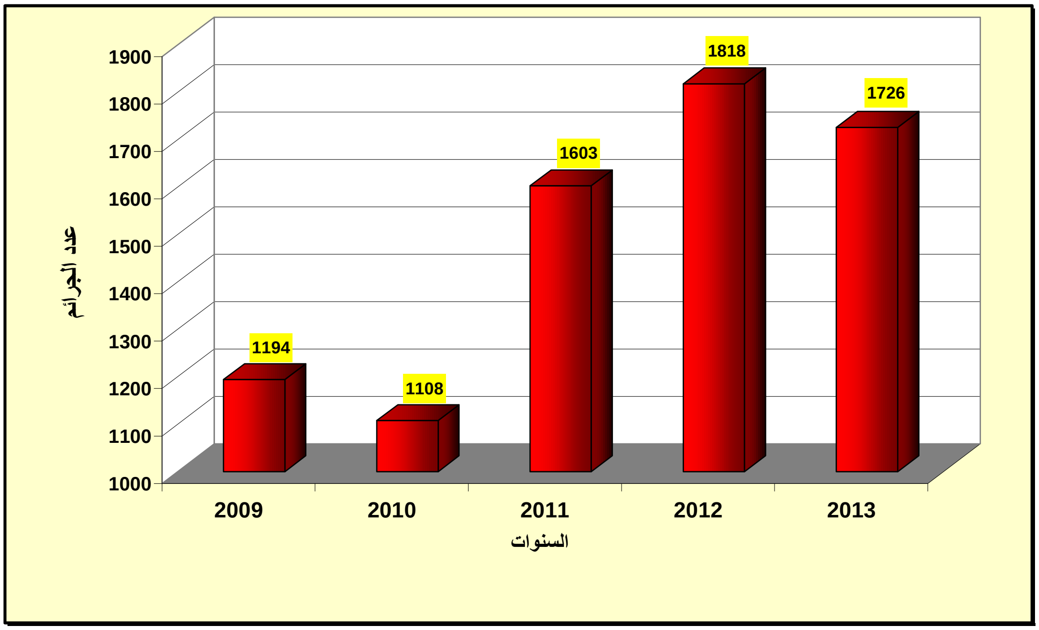
المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات(2009، 2010، 2011، 2012، 2013).



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات(2009، 2010، 2011، 2012، 2013).

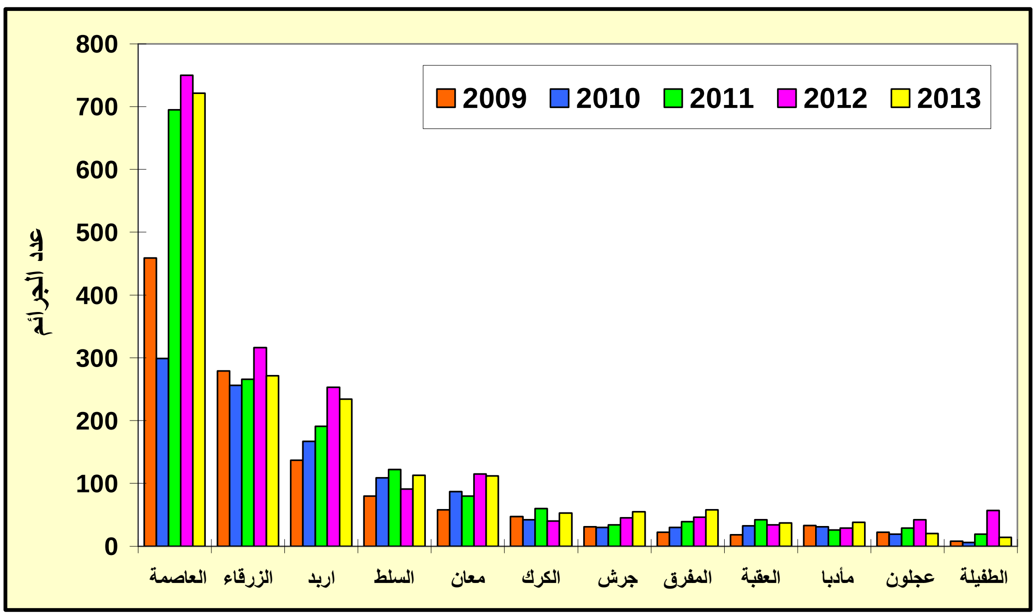
شكل (5)

التوزيع المكاني لأعداد جرائم القتل في المحافظات الأردنية للفترة (2009 - 2013)



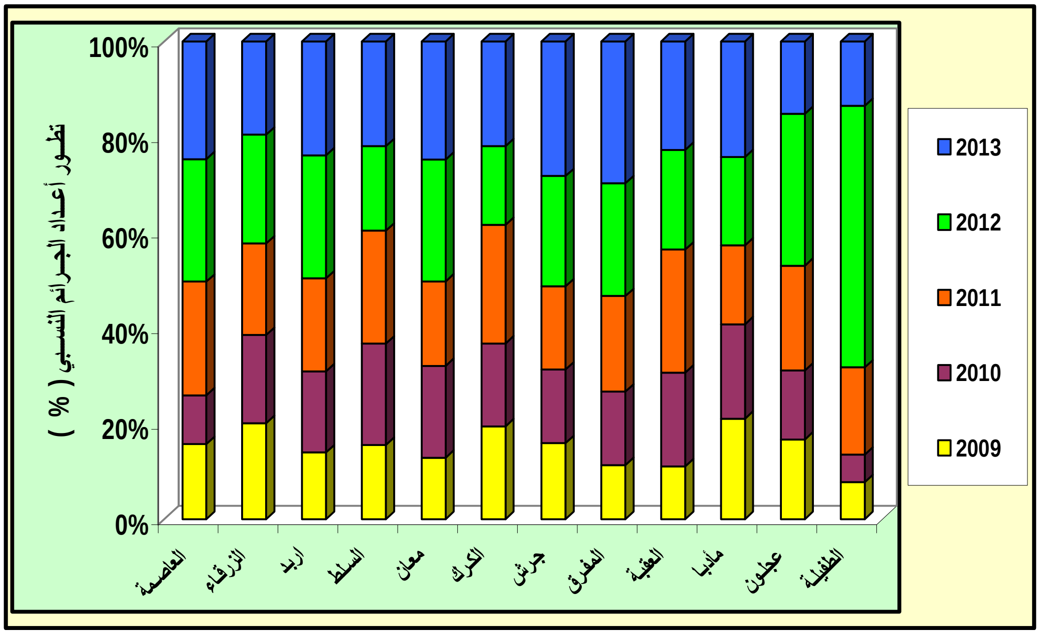
شكل (6)

أعداد جرائم القتل في الأردن للفترة (2009 - 2013)



شكل (7)

توزيع أعداد جرائم القتل في المحافظات للفترة (2009 - 2013)



شكل (8)

التغير النسبي في أعداد جرائم القتل في الأردن للفترة (2009- 2013)من خلال الجدول (2) والشكل (5) يظهر بوضوح التباين الكبير في أعداد جرائم القتل في الأردن بوجه عام خلال الفترة (2009-2013).

وتبين من خلال الجدول (2) والأشكال (6)، (7)، (8) ما يلي:

1) تناقص أعداد جرائم القتل في الأردن بشكل قليل نسبياً خلال الفترة (2009-2010) حيث بلغ عددها عام 2009 نحو 1194 جريمة، انخفضت عام 2010 إلى نحو 1108 جريمة.

2) في الفترة بين عامي 2011 – 2013 ارتفعت أعداد جرائم القتل في الأردن بشكل كبير نسبيا مقارنة مع الفترة السابقة، حيث بلغ عددها عام 2011م نحو 1603 جريمة، بينما بلغت نحو 1726 جريمة عام 2013م.

3) بلغ الوسط الحسابي لمقدار الزيادة السنوية لأعداد جرائم القتل في الأردن خلال الفترة (2007-2013) نحو 133 جريمة سنوياً، وكانت القيمة العظمى للزيادة السنوية نحو 495 جريمة بين عامي (2011) و (2010)، بينما كانت القيمة الصغرى للزيادة السنوية نحو -92 جريمة بين عامي (2013) و (2012).

4) حققت محافظة العاصمة والزرقاء واربد والبلقاء ومعان أعلى نسبة لجرائم القتل خلال فترة الدراسة، بينما حققت محافظات الطفيلة والعقبة والمفرق أقل نسبة لجرائم القتل خلال فترة الدراسة.

ثالثاً: تطور أعداد جرائم المخدرات في الأردن.

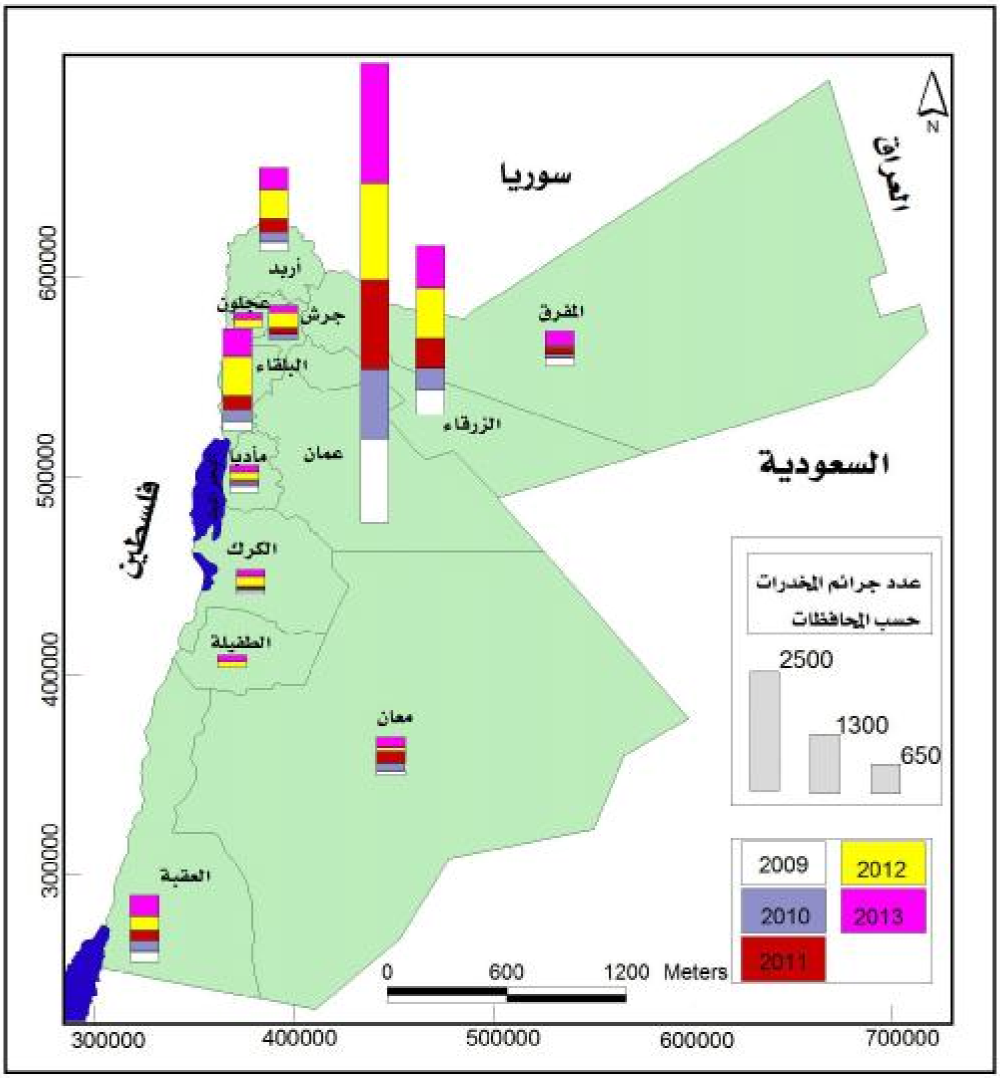
يبين الجدول (3) والشكل (9) والشكل (10) تطور أعداد جرائم **المخدرات** في الأردن حسب المحافظات للفترة (2009 - 2013)، والتي شملت (جرائم تعاطي المخدرات، جرائم الاتجار بالمخدرات، وجرائم حيازة المخدرات).

جدول (3)

تطور أعداد جرائم المخدرات في الأردن للفترة (2009 - 2013)

المحافظات	السنة 2009	2010	2011	2012	2013
العاصمة	1817	1539	1931	2090	2568
مأدبا	156	98	77	171	147
جرش	5	178	126	319	190
عجلون	0	7	11	137	26
اربد	238	265	290	658	481
الزرقاء	524	477	644	1074	909
الكرك	79	71	53	191	152
الطفيلة	3	9	7	53	38
معان	95	178	261	101	219
العقبة	215	267	226	319	451
المفرق	174	100	111	81	319
السلط	238	259	186	875	613
المجموع العام	3544	3448	3923	6069	6113

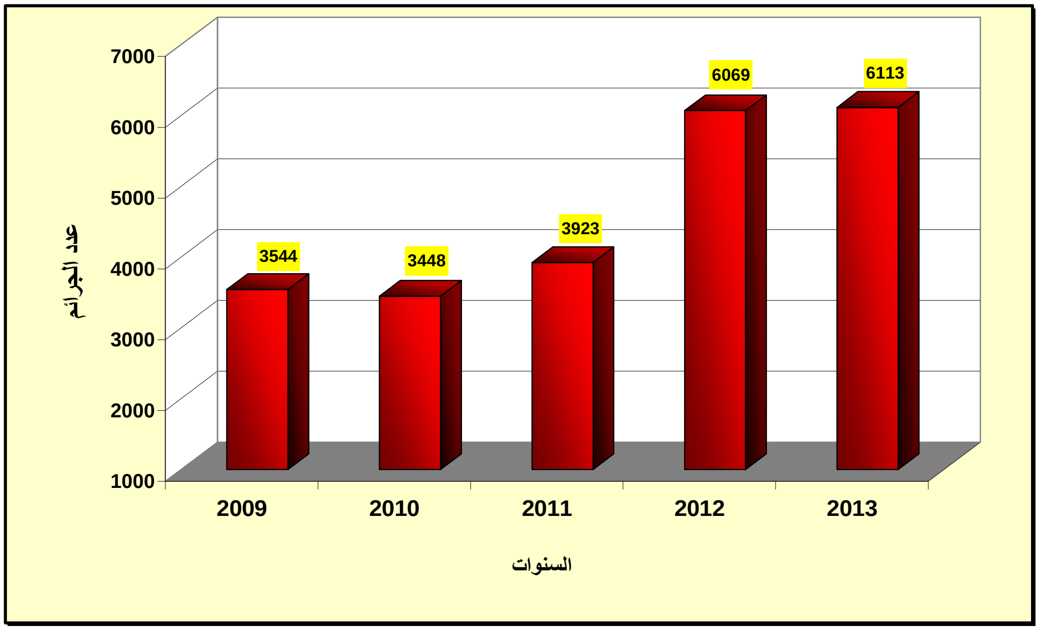
المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات(2009، 2010، 2011، 2012).



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات(2009، 2010، 2011، 2012، 2013).

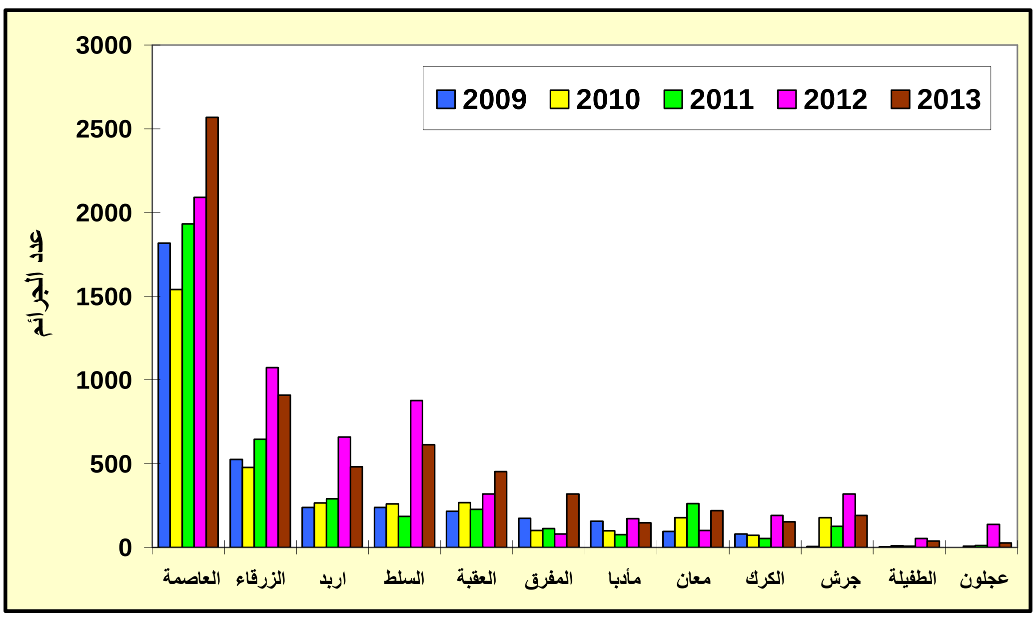
شكل (9)

التوزيع المكاني لأعداد جرائم المخدرات في المحافظات الأردنية للفترة (2009 - 2013)



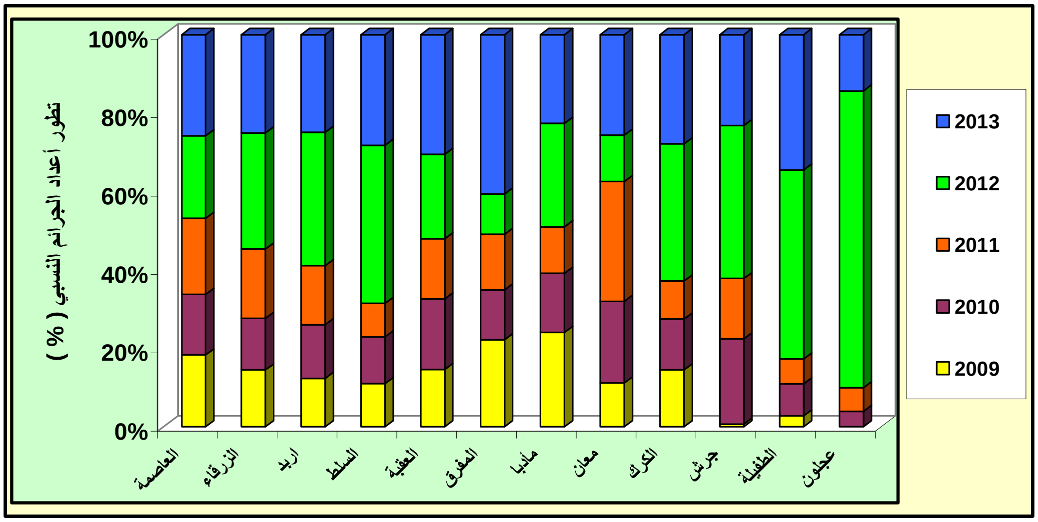
شكل (10)

أعداد جرائم المخدرات في الأردن للفترة (2009 - 2013)



شكل (11)

توزيع أعداد جرائم المخدرات في المحافظات للفترة (2009 - 2013)



شكل (12)

التغير النسبي في أعداد جرائم المخدرات في الأردن للفترة (2009- 2013)

من خلال الجدول (3) والشكل (9) يظهر بوضوح التباين الكبير في أعداد جرائم المخدرات في الأردن بوجه عام خلال الفترة (2009-2013).

وتبين من خلال الجدول (3) والأشكال (10)، (11)، (12) ما يلي:

1) زادت أعداد جرائم المخدرات في الأردن بشكل قليل نسبياً خلال الفترة (2009-2011) حيث بلغ عددها عام 2009 نحو **3544** جريمة، ارتفعت عام 2011 إلى نحو 3923 جريمة. بزيادة مقدارها 379 جريمة.

2) في الفترة بين عامي 2012 – 2013 ارتفعت أعداد جرائم المخدرات في الأردن بشكل كبير نسبيا مقارنة مع الفترة السابقة، حيث بلغ عددها عام 2011م نحو 3923 جريمة، بينما بلغت نحو 6113 جريمة عام 2013م. بزيادة مقدارها 2190 جريمة.

3) بلغ الوسط الحسابي لمقدار الزيادة السنوية لأعداد جرائم المخدرات في الأردن خلال الفترة (2009-2013) نحو 624 جريمة سنوياً، وكانت القيمة العظمى للزيادة السنوية نحو 2146 جريمة بين عامي (2012) و (2011)، بينما كانت القيمة الصغرى للزيادة السنوية نحو -96 جريمة بين عامي (2010) و (2009).

4) حققت محافظة العاصمة والزرقاء والبلقاء واربد والعقبة أعلى نسبة لجرائم المخدرات خلال فترة الدراسة، بينما حققت محافظات الطفيلة وعجلون و مأدبا أقل نسبة لجرائم المخدرات خلال نفس الفترة.

ثالثاً: تطور أعداد الجرائم المخلة بالآداب العامة:

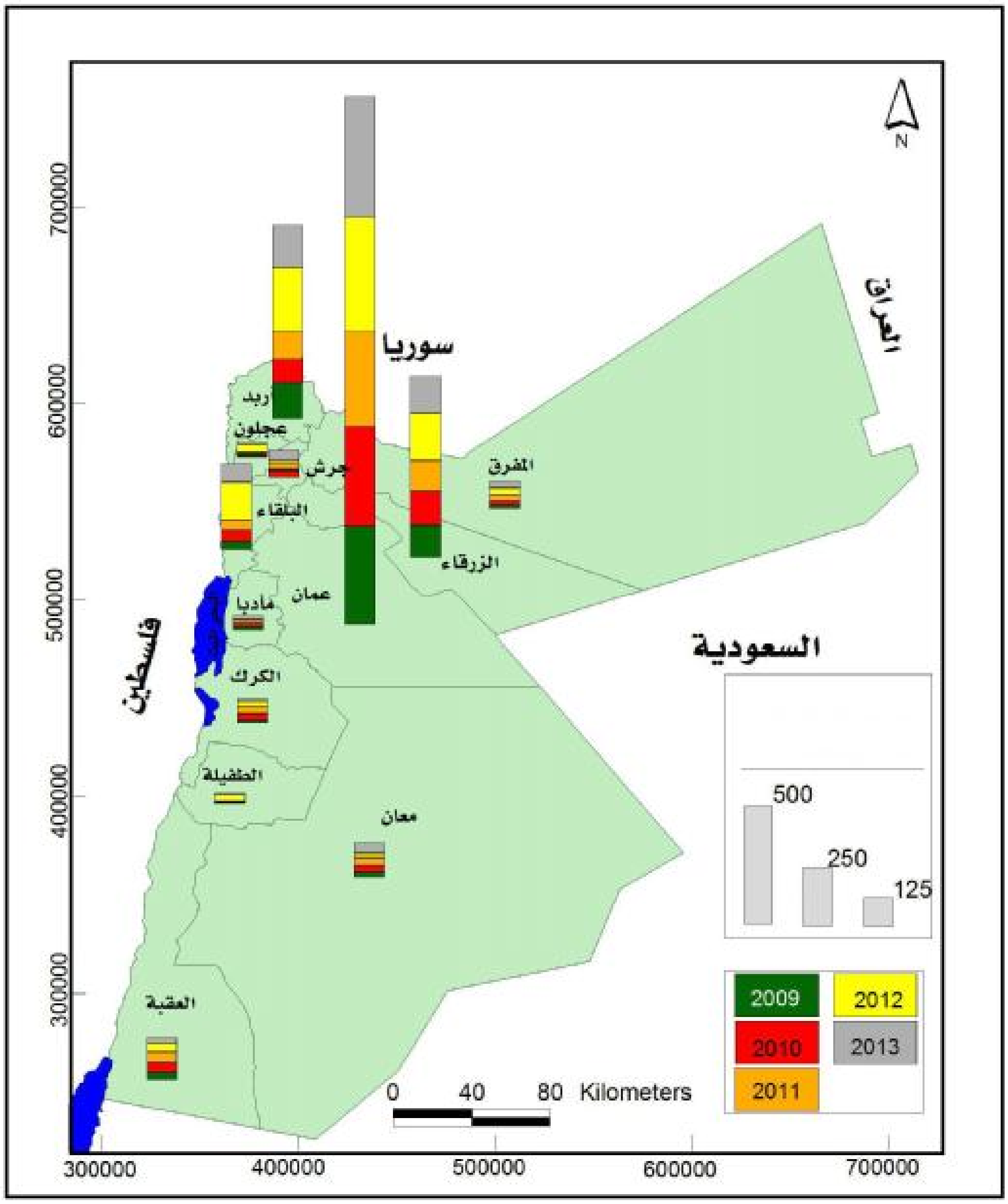
يبين الجدول (4) والشكل (13) والشكل (14) تطور أعـــداد الجـــرائم المخلـــة بالآداب العامة في الأردن حسب المحافظات للفترة (2009 - 2013)، والتي شملت (جرائم الاغتصاب، وهتك العرض، والخطف).

جدول (4)

تطور أعداد الجرائم المخلة بالأخلاق العامة في الأردن للفترة (2009 - 2013)

المحافظات	السنة				
	2009	2010	2011	2012	2013
العاصمة	417	423	406	512	527
مأدبا	16	15	13	4	14
جرش	9	28	26	12	43
عجلون	9	2	2	35	3
اربد	151	114	124	275	178
الزرقاء	137	145	131	200	156
الكرك	12	27	28	24	14
الطفيلة	3	2	2	26	4
معان	18	30	32	18	45
العقبة	32	42	46	37	25
المفرق	16	20	23	30	29
السلط	41	49	46	161	76
المجموع العام	861	897	879	1334	1114

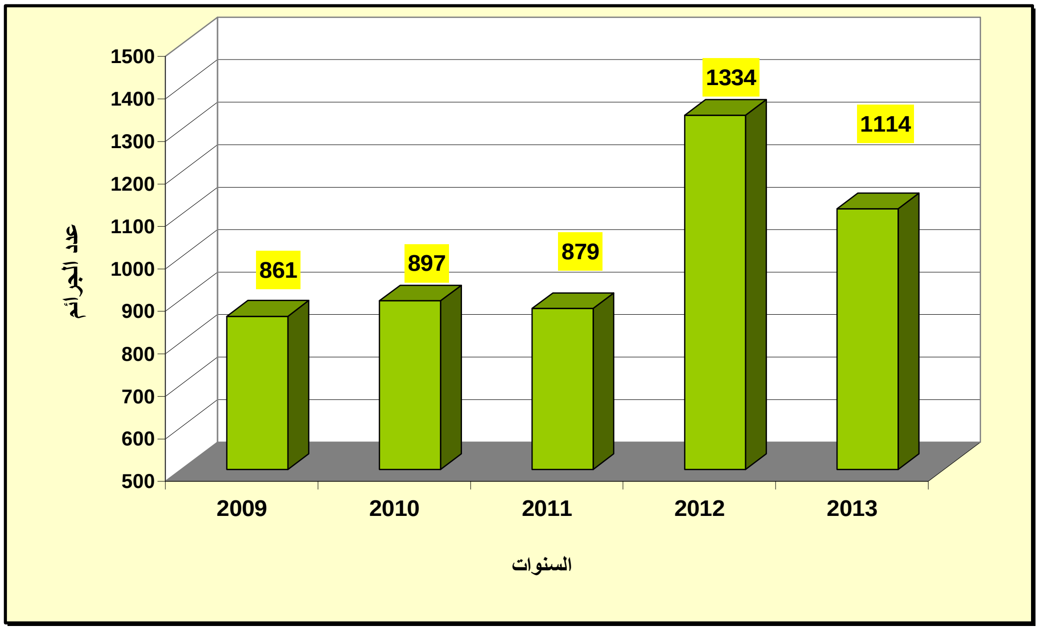
المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات (2009، 2010، 2011، 2012، 2013).



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات(2009، 2010، 2011، 2012، 2013).

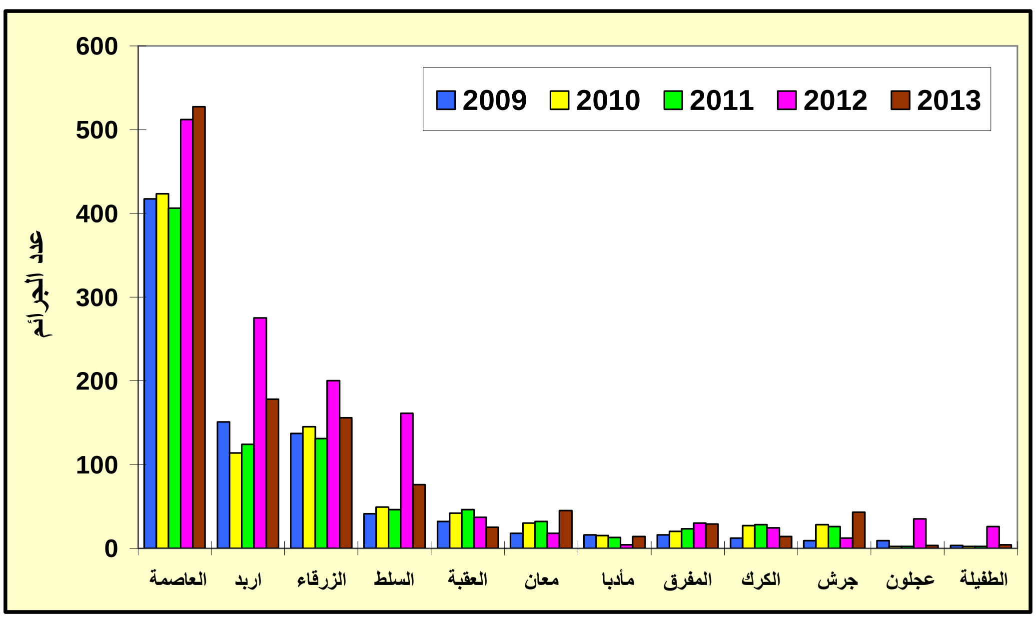
شكل (13)

التوزيع المكاني لأعداد الجرائم المخلة بالأخلاق العامة في المحافظات الأردنية للفترة (2009 - 2013)



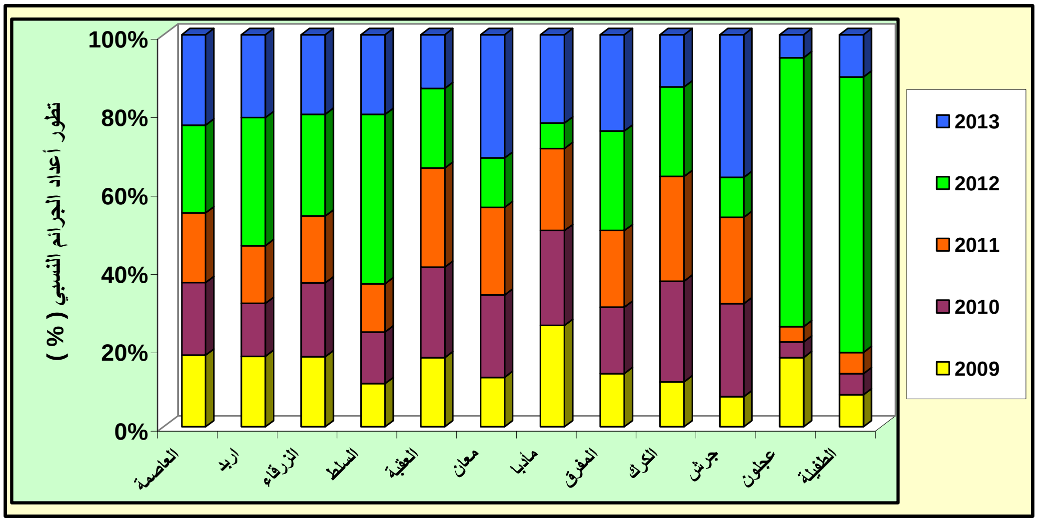
شكل (14)

أعداد الجرائم المخلة بالأخلاق العامة في الأردن للفترة (2009 - 2013)



شكل (15)

توزيع الجرائم المخلة بالأخلاق العامة في المحافظات للفترة (2009 - 2013)



شكل (16)

التغير النسبي في معدلات الجرائم المخلة بالأخلاق العامة في الأردن

للفترة (2009- 2013)

من خلال الجدول (4) والشكل (13) يظهر بوضوح التباين الكبير في أعداد الجرائم المخلة بالأخلاق العامة في الأردن بوجه عام خلال الفترة (2009-2013).

وتبين من خلال الجدول (4) والأشكال (14)، (15)، (16) ما يلي:

1) زادت أعداد الجرائم المخلة بالأخلاق العامة في الأردن بشكل قليل نسبياً خلال الفترة (2009-2011) حيث بلغ عددها عام 2009 نحو 861 جريمة، ارتفعت عام 2011 إلى نحو 879 جريمة. بزيادة مقدارها 18 جريمة.

2) في الفترة بين عامي 2012 – 2013 ارتفعت أعداد الجرائم المخلة بالأخلاق العامة في الأردن بشكل كبير نسبيا مقارنة مع الفترة السابقة، حيث بلغ عددها عام 2012 نحو 1334 جريمة، بينما بلغت نحو 1114 جريمة عام 2013م.

3) بلغ الوسط الحسابي لمقدار الزيادة السنوية لأعداد الجرائم المخلة بالأخلاق العامة في الأردن خلال الفترة (2009-2013) نحو 63 جريمة سنوياً، وكانت القيمة العظمى للزيادة السنوية نحو 455 جريمة بين عامي (2012) و (2011)، بينما كانت القيمة الصغرى للزيادة السنوية نحو -220 جريمة بين عامي (2013) و (2012).

4) حققت محافظة العاصمة واربد والزرقاء والبلقاء ومعان وجرش أعلى نسبة للجرائم المخلة بالأخلاق العامة خلال فترة الدراسة، بينما حققت محافظات الكرك والطفيلة وعجلون أقل نسبة للجرائم المخلة بالأخلاق العامة خلال فترة الدراسة.

رابعاً: تطور أعداد جرائم الثقة العامة:

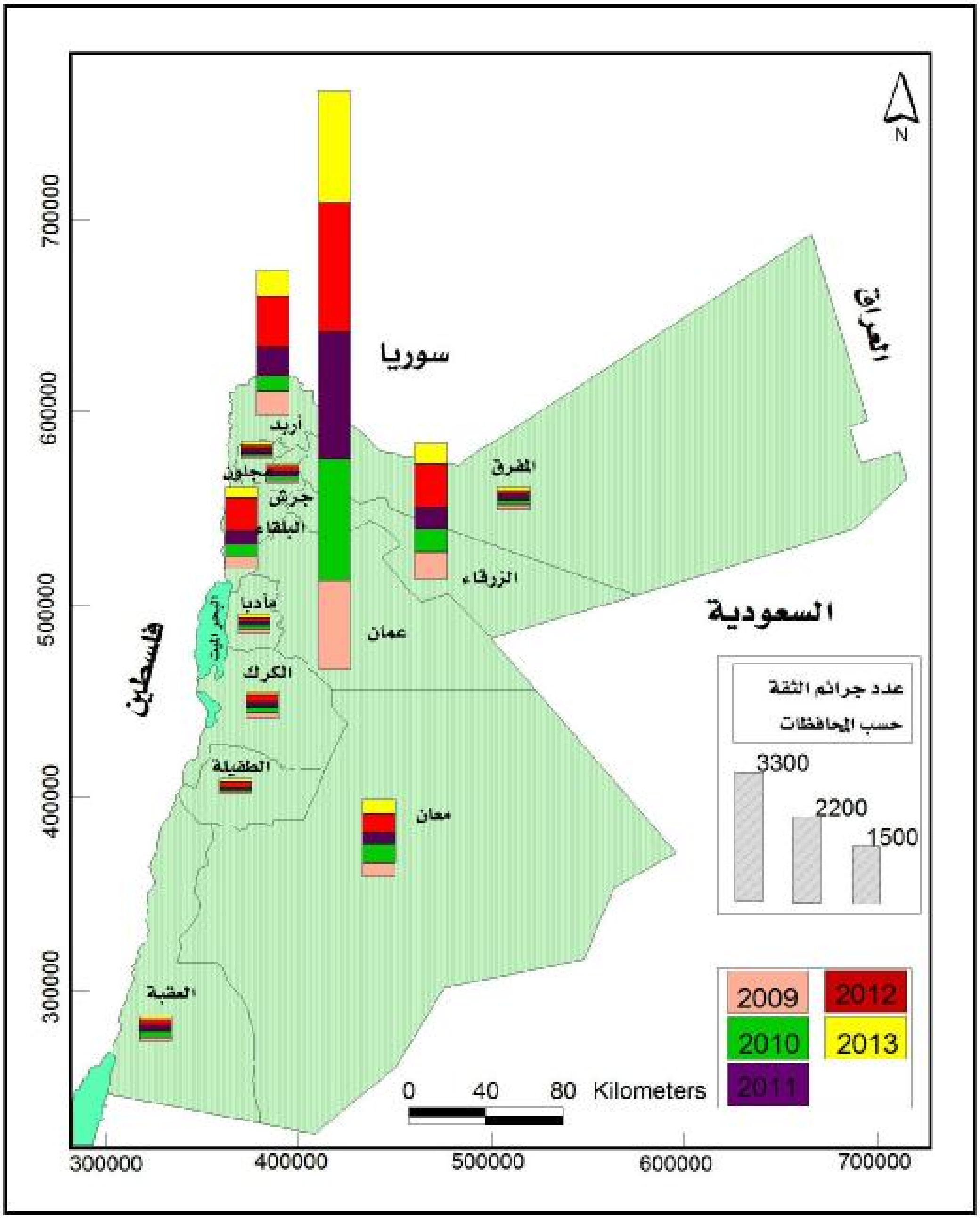
يبين الجدول (5) والشكل (17) والشكل (18) تطور أعداد جرائم الثقة العامة في الأردن حسب المحافظات للفترة (2009 - 2013)، والتـــي شـــملت (الـــسرقة الجنائية، والتزوير الجنائي، تزييف النقد).

جدول (5)

تطور أعداد جرائم الثقة العامة في الأردن للفترة (2009 - 2013)

المحافظات	السنة 2009	2010	2011	2012	2013
العاصمة	2445	3104	3293	3278	2834
مأدبا	117	100	110	84	102
جرش	84	107	135	132	70
عجلون	94	50	70	96	66
اربد	631	369	730	1301	664
الزرقاء	692	587	530	1111	532
الكرك	154	143	135	177	104
الطفيلة	56	36	52	148	71
معان	354	482	285	480	371
العقبة	130	169	147	137	109
المفرق	135	114	146	82	128
السلط	348	335	344	848	287
المجموع العام	5240	5596	5977	7874	5338

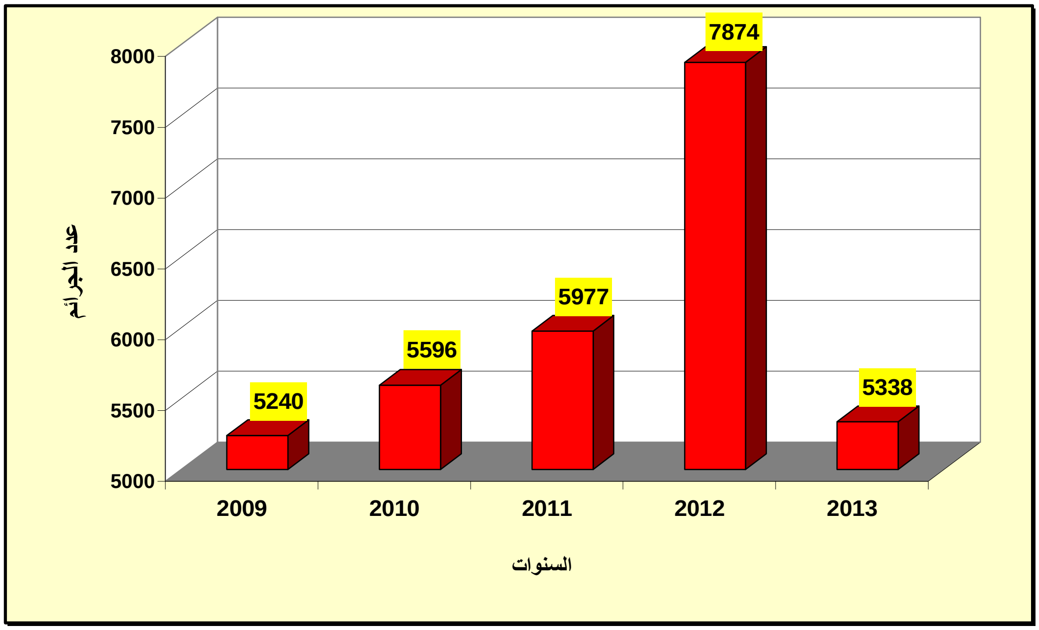
المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات(2009، 2010، 2011، 2012، 2013).



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات(2009، 2010، 2011، 2012، 2013).

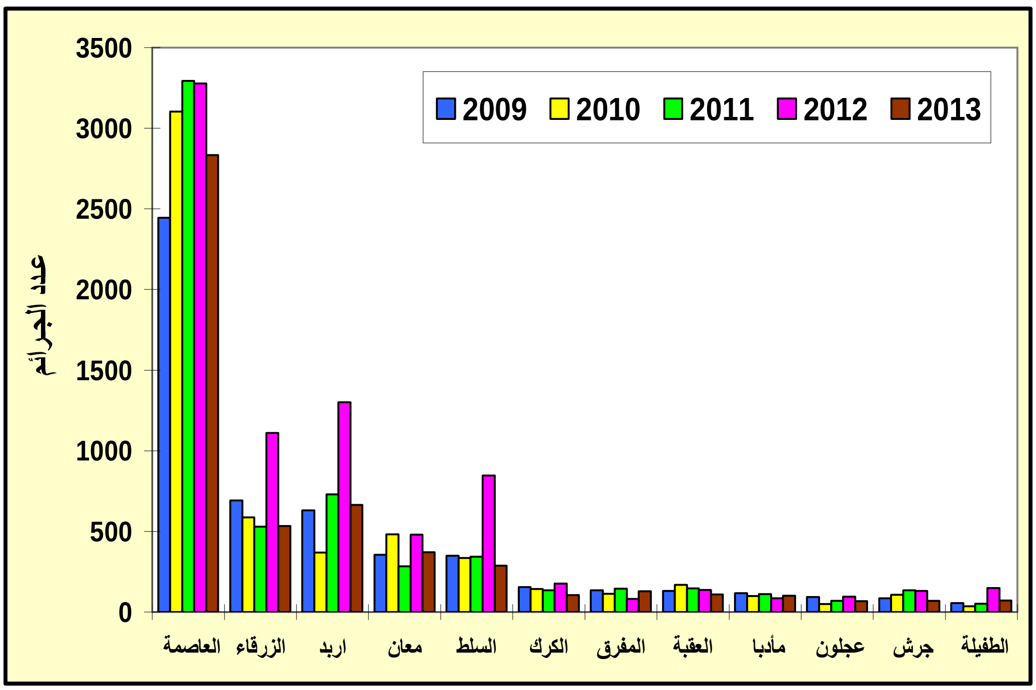
شكل (17)

التوزيع المكاني لأعداد جرائم الثقة العامة في المحافظات الأردنية للفترة (2009 - 2013)



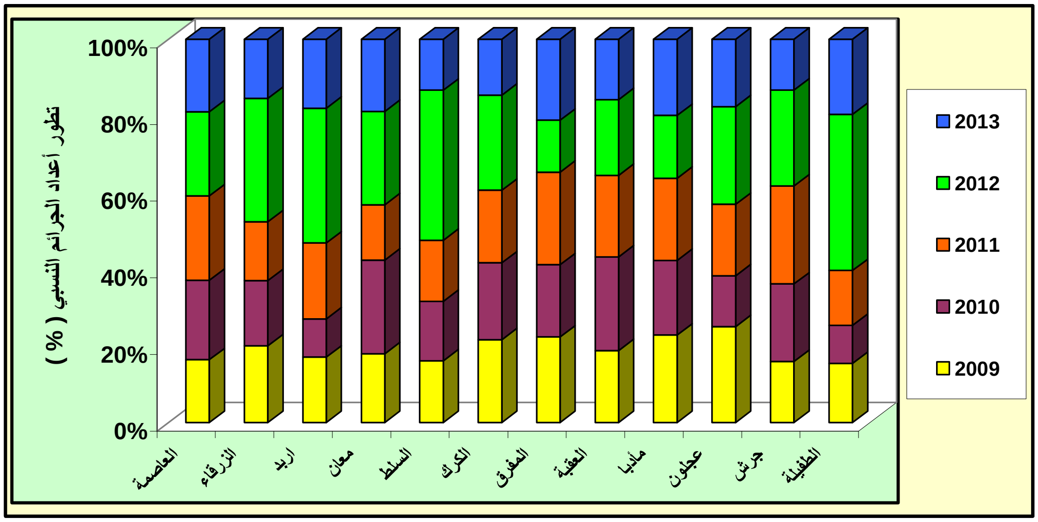
شكل (18)

أعداد جرائم الثقة العامة في الأردن للفترة (2009 - 2013)



شكل (19)

توزيع أعداد جرائم الثقة العامة في المحافظات للفترة (2009 - 2013)



شكل (20)

توزيع أعداد جرائم الثقة العامة في المحافظات للفترة (2009 - 2013)

من خلال الجدول (5) والشكل (17) يظهر بوضوح التباين الكبير في أعداد جرائم الثقة العامة (السرقة الجنائية، والتزوير الجنائي، تزييف النقد) في الأردن بوجه عام خلال الفترة (2009-2013).

وتبين من خلال الجدول (6) والأشكال (18)، (19)، (20) ما يلي:

1) زادت أعداد جرائم الثقة العامة في الأردن بشكل قليل نسبياً خلال الفترة (2009-2011) حيث بلغ عددها عام 2009 نحو **5240** جريمة، ارتفعت عام 2011 إلى نحو 5977 جريمة. بزيادة مقدارها 737 جريمة.

2) خلال عام 2012 ارتفعت أعداد جرائم الثقة العامة في الأردن بشكل كبير نسبيا مقارنة مع الفترة السابقة، حيث بلغ عددها نحو 7874 جريمة، بينما بلغت نحو 5338 جريمة عام 2013م.

3) بلغ الوسط الحسابي لمقدار الزيادة السنوية لأعداد جرائم الثقة العامة في الأردن خلال الفترة (2009-2013) نحو 24 جريمة سنوياً، وكانت القيمة العظمى للزيادة السنوية نحو 1897 جريمة بين عامي (2012) و (2011)، بينما كانت القيمة الصغرى للزيادة السنوية نحو -2536 جريمة بين عامي (2013) و (2012).

4) حققت محافظة العاصمة واربد والزرقاء ومعان والبلقاء أعلى نسبة لجرائم الثقة العامة خلال فترة الدراسة، بينما حققت محافظات جرش وعجلون أقل نسبة لجرائم الثقة العامة خلال فترة الدراسة.

خامساً: تطور أعداد جرائم الفساد:

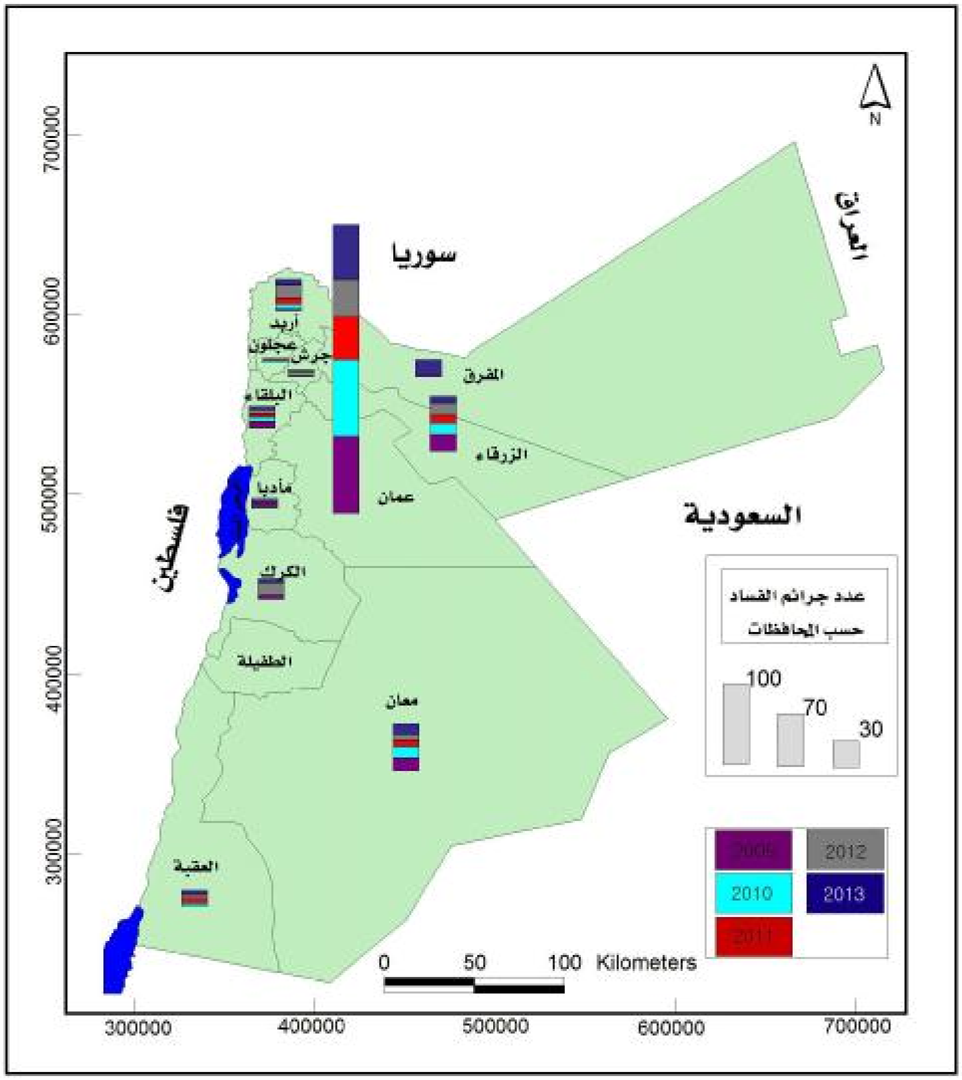
يبين الجدول (6) والشكل (21) والشكل (22) تطور أعداد بعض جرائم الفساد (الرشوة والاختلاس) في الأردن حسب المحافظات للفترة (2009 - 2013)، والتي شملت جرائم (الرشوة والاختلاس).

جدول (6)

تطور أعداد جرائم الفساد (الرشوة والاختلاس) في الأردن للفترة (2009 - 2013)

المحافظات	السنة				
	2009	2010	2011	2012	2013
العاصمة	119	104	58	49	72
مأدبا	6	2	0	1	1
جرش	1	2	1	2	3
عجلون	1	1	1	1	0
اربد	7	6	9	17	8
الزرقاء	23	16	11	16	9
الكرك	2	0	0	17	2
الطفيلة	0	0	0	0	1
معان	18	15	9	7	15
العقبة	0	4	6	4	4
المفرق	4	0	1	3	20
السلط	10	5	3	6	4
المجموع العام	191	155	99	123	139

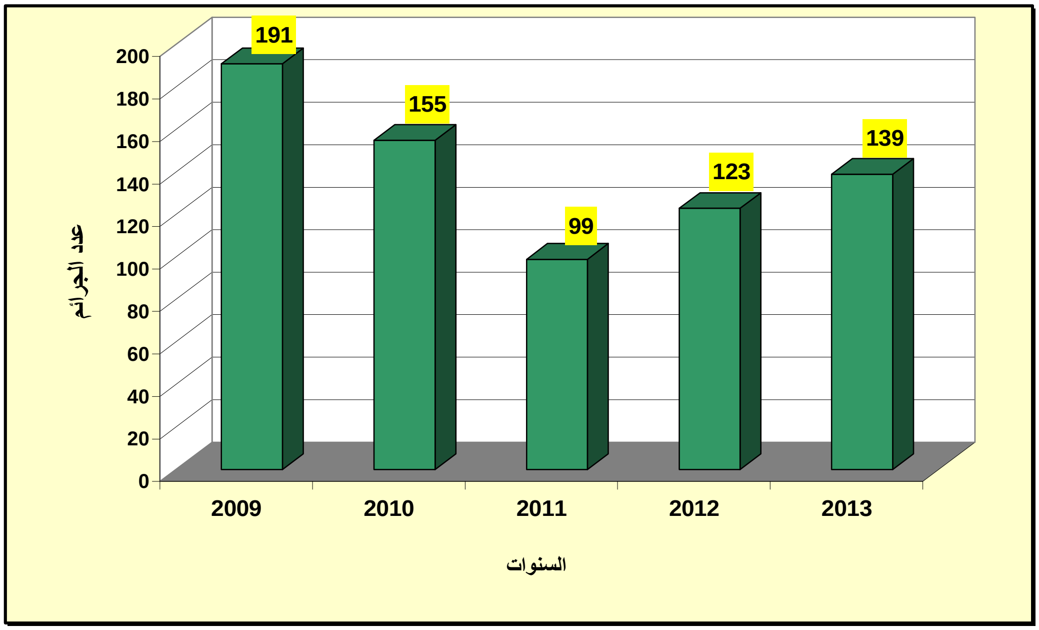
المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات(2009، 2010، 2011، 2012، 2013).



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات(2009، 2010، 2011، 2012، 2013).

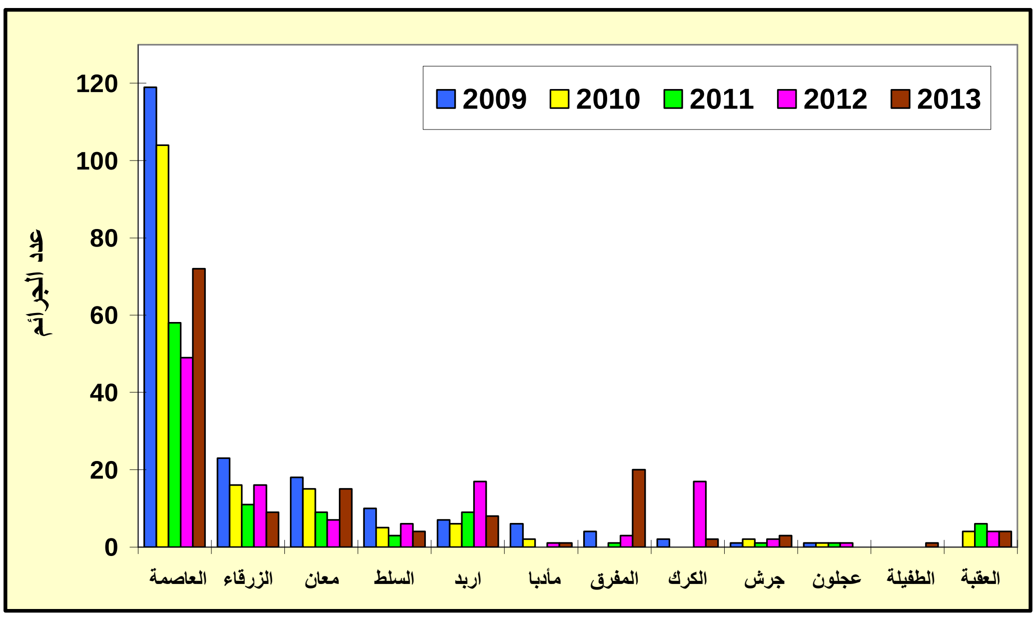
شكل (21)

التوزيع المكاني لأعداد جرائم الفساد (الرشوة والاختلاس) في المحافظات الأردنية للفترة (2009 - 2013)



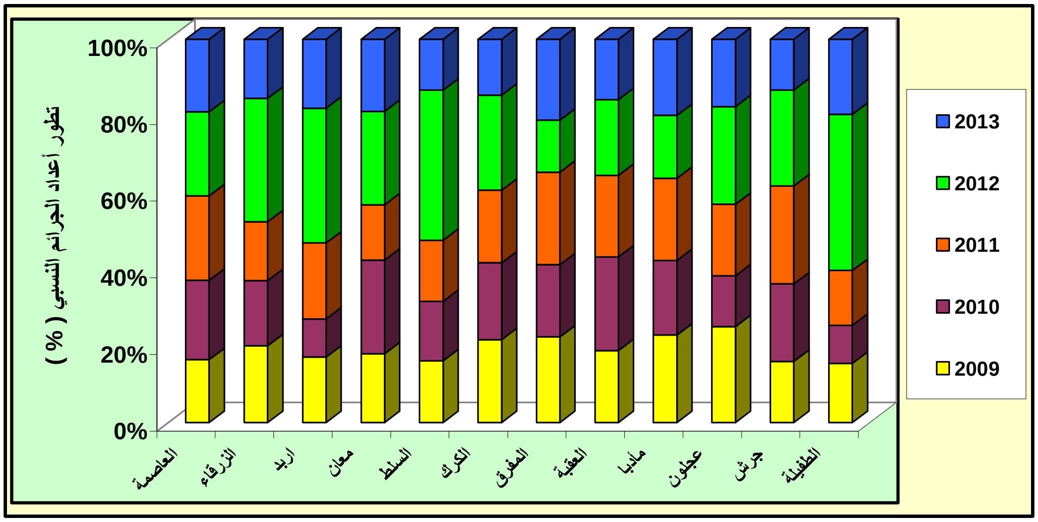
شكل (22)

أعداد جرائم الفساد (الرشوة والاختلاس) في الأردن للفترة (2009 - 2013)



شكل (23)

توزيع أعداد جرائم الفساد (الرشوة والاختلاس) في المحافظات للفترة (2009 - 2013)



شكل (24)

التغير النسبي في أعداد جرائم الفساد (الرشوة والاختلاس) في الأردن

للفترة (2009- 2013)

من خلال الجدول (6) والشكل (21) يظهر بوضوح التقارب الكبير في أعداد بعض جرائم الفساد (الرشوة والاختلاس) في الأردن بوجه عام خلال الفترة (2009-2013).

وتبين من خلال الجدول (6) والأشكال (22)، (23)، (24) ما يلي:

1) تباينت أعداد جرائم الفساد (الرشوة والاختلاس) في الأردن بشكل قليل نسبياً خلال الفترة (2009-2011) حيث بلغ عددها عام 2009 نحو **191** جريمة، انخفضت عام 2011 إلى نحو 99 جريمة. ثم زادت إلى نحو 139 جريمة عام 2013م.

2) خلال عام 2009 ارتفعت أعداد جرائم الفساد (الرشوة والاختلاس) في الأردن بشكل كبير نسبيا مقارنة بالسنة التي سبقتها والتي جاءت بعدها، حيث بلغ عددها نحو 99 جريمة، بينما بلغت نحو 156 جريمة عام 2010، ونحو 123 جريمة عام 2012م.

3) بلغ الوسط الحسابي لمقدار الزيادة السنوية لأعداد جرائم الفساد (الرشوة والاختلاس) في الأردن خلال الفترة (2009-2013) نحو 13 جريمة سنوياً، وكانت القيمة العظمى للزيادة السنوية نحو 24 جريمة بين عامي

(2012) و (2011)، بينما كانت القيمة الصغرى للزيادة السنوية نحو -56 جريمة بين عامي (2011) و (2010).

4) حققت محافظة العاصمة والمفرق ومعان أعلى نسبة لجرائم الفساد (الرشوة والاختلاس) خلال فترة الدراسة، بينما حققت محافظات الطفيلة وعجلون أقل نسبة لجرائم الفساد (الرشوة والاختلاس) خلال فترة الدراسة.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a\leq$0.01). بين " النمو السكاني والجريمة بأنواعها المختلفة في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم أولاً إيجاد المؤشرات الإحصائية الأساسية المستخلصة من تطور أعداد السكان في الأردن خلال فترة الدراسة (2009-2013) وإيجاد المؤشرات نفسها لعدد من أهم الجرائم المرتكبة في الأردن، في الجدول (7).

جدول (7)

المؤشرات الإحصائية الأساسية لأعداد السكان والجريمة في الأردن

للفترة (2009-2013)

المتغيرات	المؤشرات الإحصائية: الوسط الحسابي	المؤشرات الإحصائية: الانحراف المعياري
عدد السكان في الأردن (2009-2013)	6251800	2175845
الجرائم العامة (جنايات) **(2009-2013)**	9125	522
القتل مع سبق الإصرار "العمد" **(2009-2013)**	75.6	15.85
جرائم القتل القصد **(2009-2013)**	56.6	20.5
جرائم الضرب المفضي إلى الموت **(2009-2013)**	3.8	1.3
جرائم الشروع بالقتل **(2009-2013)**	526.4	87.14
جرائم الإيذاء البليغ **(2009-2013)**	942.2	206.2
جرائم الاغتصاب **(2009-2013)**	161.0	42.4
جرائم السرقات الجنائية **(2009-2013)**	4841.2	2570.3
جرائم هتك العرض **(2009-2013)**	729.2	132.0
جرائم الخطف **(2009-2013)**	127.2	45.9
جرائم التزييف **(2009-2013)**	111.0	24.5
جرائم التزوير الجنائي **(2009-2013)**	208.2	41.5
جرائم الرشوة **(2009-2013)**	132.0	31.3
جرائم الاختلاس **(2009-2013)**	12.2	6.9
جرائم الاتجار بالمخدرات **(2009-2013)**	590.6	73.2
تعاطي المخدرات **(2009-2013)**	296.8	156.5
حيازة المخدرات **(2009-2013)**	3751.0	1179.8

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات(2009، 2010، 2011، 2012، 2013).

ويلاحظ من الجدول (7) أن متوسط إجمالي الجرائم الجنائية المرتكبة خلال الفترة (2009-2013) بلغت نحو (9125) جريمة، بانحراف معياري (522) جريمة، مما يعكس وجود اختلافات متوسطة بين أعداد الجرائم خلال الفترة، ويلاحظ من الجدول بأن متوسط أعداد السكان في الأردن خلال نفس الفترة بلغت نحو (6251800) نسمة بنمو سكاني يبلغ 2.2 % سنوياً، وتعد هذه النسبة مرتفعه نسبياً إذا ما قورنت بمعدلات النمو في الدول الغربية التي تبلغ نحو 0.6 % (UN,

2014) ويعود ارتفاع معدلات السكان في الأردن إلى جملة من العوامل التي تتفق أو تختلف مع مثيلاتها من العوامل التي أثرت في نموها في دول العالم الأخرى، وتشارك المراكز الحضرية في المحافظات الأردنية مثيلاتها من دول العالم الثالث في النمو السريع للسكان بفعل العاملين الشائعين المسببين للنمو السكاني وهما الزيادة الطبيعية في عدد السكان، ونزوح سكان الريف على المدن الرئيسة، بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى ذات الأثر المميز (دائرة الإحصاءات العامة، 2014).

وكما هو الحال في كثير من دول العالم فان نمط التوزيع الجغرافي للتجمعات السكانية بالمملكة يعتبر انعكاسا للاختلافات التاريخية في معدلات النمو السكاني بين المحافظات نتيجة لنمط التوزيع الجغرافي للموارد الطبيعية ومشاريع التنمية والمناخ والظروف الطبيعية الأخرى والتطورات التي طرأت عليها نتيجة السياسات الحكومية والظروف السياسية للملكة.

وعوداً للجدول (7) فيلاحظ أن جرائم السرقة الجنائية تعد من أكثر الجرائم حدوثا في الأردن، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 4841 جريمة سنوياً بانحراف معياري 2570 جريمة، وتأتي في المرتبة الثانية جرائم حيازة المخدرات حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 3751 جريمة سنوياً بانحراف معياري 1180 جريمة، وفي الترتيب الثالث جرائم الإيذاء البليغ حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 942 جريمة سنوياً بانحراف معياري 206 جريمة، وفي الترتيب الرابع جرائم هتك العرض حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 729 جريمة سنوياً بانحراف معياري 132 جريمة، وفي الترتيب الخامس جرائم الاتجار بالمخدرات حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 591 جريمة سنوياً بانحراف معياري 73 جريمة، وفي الترتيب السادس جرائم الشروع بالقتل حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 526 جريمة سنوياً بانحراف معياري 87 جريمة، وفي الترتيب السابع جرائم تعاطي المخدرات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 297 جريمة سنوياً بانحراف معياري 157 جريمة، وفي الترتيب الثامن جرائم التزوير الجنائي حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 208 جريمة سنوياً بانحراف معياري 42 جريمة، وفي الترتيب التاسع جرائم الاغتصاب حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 161 جريمة سنوياً بانحراف معياري 42 جريمة، وفي الترتيب العاشر

جرائم الرشوة حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 132 جريمة سنوياً بانحراف معياري 31 جريمة، ويلاحظ بأن جرائم الخطف والتزييف والقتل العمد وجرائم القتل القصد وجرائم الاختلاس وجرائم الضرب المفضي على الموت جاءت بالمراتب الأخيرة وبمتوسطات حسابية تراوحت بين (127-4) جرائم سنوياً.

وللإجابة عن السؤال السابق وبعد إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في الجدول (7) السابق، تم إيجاد معاملات الارتباط بين المتغيرات، والجدول (8) يبين هذه النتائج.

جدول (8)

العلاقة بين معدلات النمو السكاني والجرائم في الأردن

أنواع الجرائم	النمو السكاني	
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
القتل مع سبق الإصرار "العمد"	***0.56**	**0.00**
القتل القصد	***0.44**	**0.00**
الضرب المفضي إلى الموت	***0.36**	**0.00**
الشروع بالقتل	***0.32**	**0.00**
جرائم الإيذاء البليغ	***0.37**	**0.00**
جرائم الاغتصاب	***0.48**	**0.00**
السرقات الجنائية	***0.48**	**0.00**
جرائم هتك العرض	***0.38**	**0.00**
جرائم الخطف	***0.37**	**0.00**
جرائم التزييف	***0.40**	**0.01**
جرائم التزوير الجنائي	***0.33**	**0.00**
جرائم الرشوة	***0.49**	**0.08**
جرائم الاختلاس	***0.39**	**0.00**
جرائم الاتجار بالمخدرات	***0.50**	**0.00**
تعاطي المخدرات	***0.49**	**0.00**
حيازة المخدرات	***0.53**	**0.00**

***ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 ≥a).**

تكشف بيانات الجدول (8)، عن وجود علاقات طردية بين النمو الـــسكاني في الأردن خلال فترة الدراسة من جهة وعدد الجرائم بأنواعها المختلفة من جهة أخرى، مما يعني أن زيادة أعداد السكان ومعدلات نمـــوهم فـــي الأردن، زادت أعداد الجرائم. ويتبين من الجدول وجود علاقة طردية بين النمو السكاني وعدد جرائم القتل مع سبق الإصرار "العمد" حيث بلغ معامل ارتباط بيرســـون 0.56 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05)، ووجـــود علاقـــة طردية وذات دلالة إحصائية بين معدل نمو السكان وجرائم القتل القصد حيـــث بلغ معامل ارتباط بيرسون 0.44 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عنـــد مـــستوى دلالة (α≤0.05)، كما يبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جرائم الضرب المفضية إلى الموت والنمو السكاني حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون 0.36 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05)، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جرائم الشروع بالقتل والنمو السكاني حيث بلغ معامـــل ارتبـــاط بيرسون 0.32 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مـــستوى دلالـــة (α≤0.05)، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جرائم الإيذاء البليغ والنمو السكاني حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون 0.37 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عنـــد مـــستوى دلالة (α≤ 0.05).

الإجابة عن السؤال الثالث: ما درجة التباين في التوزيع المكاني للجـــرائم العامـــة بأشـــكالها المختلفة (لكل 25000 نسمة) في المحافظات الأردنية خلال الفترة 2009-2014م؟

أولاً: التوزيع المكاني لأماكن ارتكاب جرائم القتل العمد

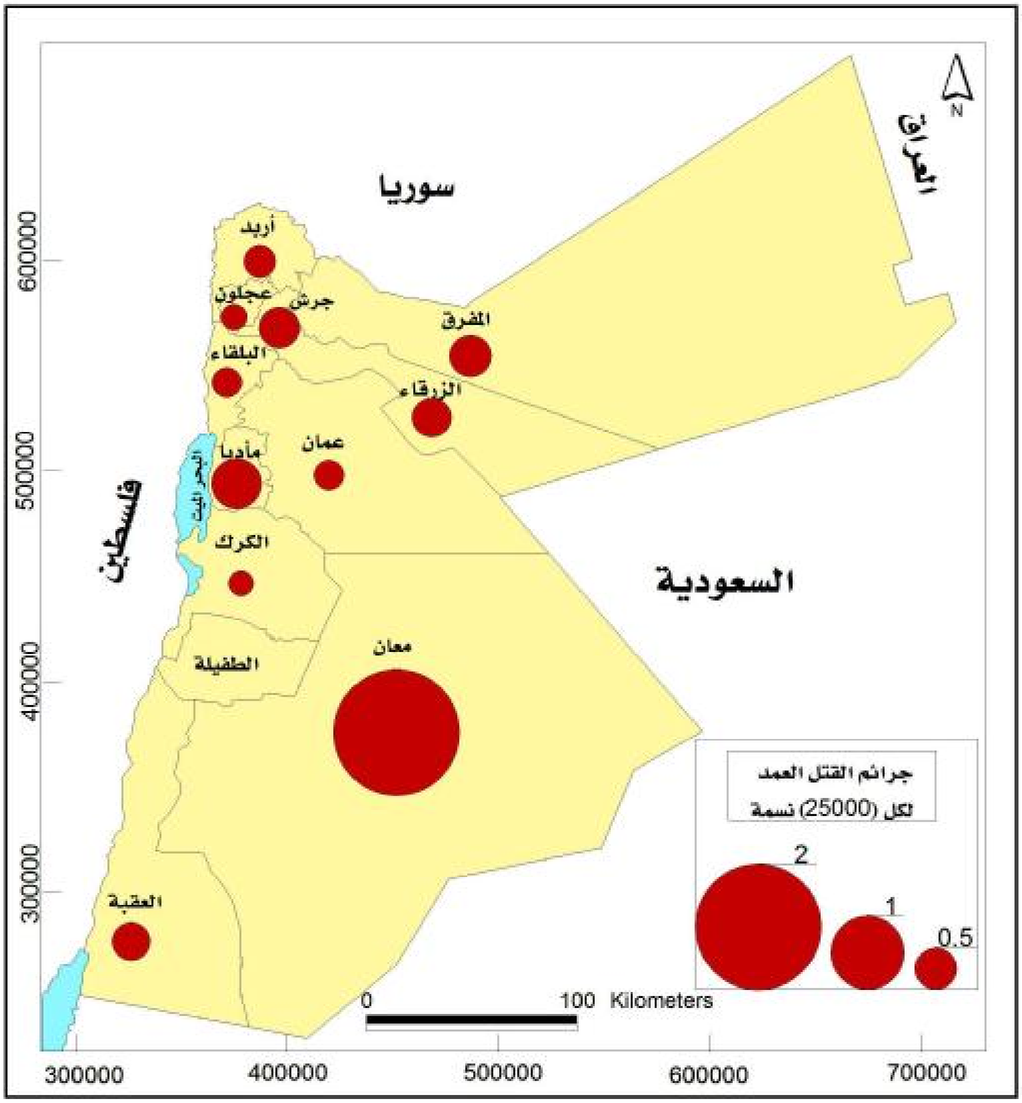
للتعرف على التوزيع المكاني لأماكن ارتكاب جرائم القتل العمد تم أولا تحديد أعداد السكان، وأعداد جرائم القتل العمد ومعدل ارتكابها خـــلال الفتـــرة (2009-2013) في كل محافظة، وحساب معدل ارتكابها لكل 25000 نسمة.

جدول (9)

متوسط أعداد جرائم القتل العمد والتوزيع النسبي لها حسب أعداد السكان في المحافظات خلال الفترة (2009 - 2013)

المحافظة	عدد السكان عام 2013	متوسط عدد جرائم القتل العمد للفترة (2009-2013)	متوسط جرائم القتل لكل 25000 نسمة
العاصمة	2528500	27.6	0.27
مأدبا	163300	2.8	0.43
جرش	195900	2.6	0.33
عجلون	150200	2.8	0.47
أربد	1162300	8.2	0.18
الزرقاء	972900	10.8	0.28
الكرك	254700	2	0.20
الطفيلة	91400	1.8	0.49
معان	124100	7.4	1.49
العقبة	142300	2	0.35
المفرق	306900	2.2	0.18
البلقاء	437500	5.4	0.31

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات(2009، 2010، 2011، 2012، 2013).



المصدر: من عمل الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصاء الجنائي، 2013.

شكل (25)

التوزيع المكاني لجرائم القتل العمد لكل 25000 نسمة حسب المحافظة عام 2013

ويظهر من الجدول (9) أن معظم جرائم القتل العمد تتركز في محافظات العاصمة والزرقاء واربد ومعان والبلقاء بمتوسط حسابي (27.6، 10.8، 8.2، 7.4، 5.4) على الترتيب. ويظهر من الشكل (25) أن معدل جرائم القتل العمد لكل 25000 نسمة من السكان في المحافظات خلال فترة الدراسة، تبلغ أقصاها في محافظة معان بنسبة (1.49 جريمة : 25000 نسمة)، تلاها محافظة الطفيلة في

الترتيب الثاني وبنسبة (0.49 جريمة : 25000 نسمة). وفي الترتيب الثالث في محافظة عجلون بنسبة (0.47 جريمة : 25000 نسمة)، وفي الترتيب قبل الأخير والأخير في محافظتي المفرق وإربد وبنسبة (0.18 جريمة : 25000 نسمة).

ثانيا: التوزيع المكاني لأماكن ارتكاب جرائم القتل القصد

للتعرف على التوزيع المكاني لأماكن ارتكاب جرائم القتل القصد تم أولا تحديد أعداد السكان، وأعداد جرائم القتل القصد ومعدل ارتكابها خلال الفترة (2009-2013) في كل محافظة، وحساب معدل ارتكابها لكل 25000 نسمة.

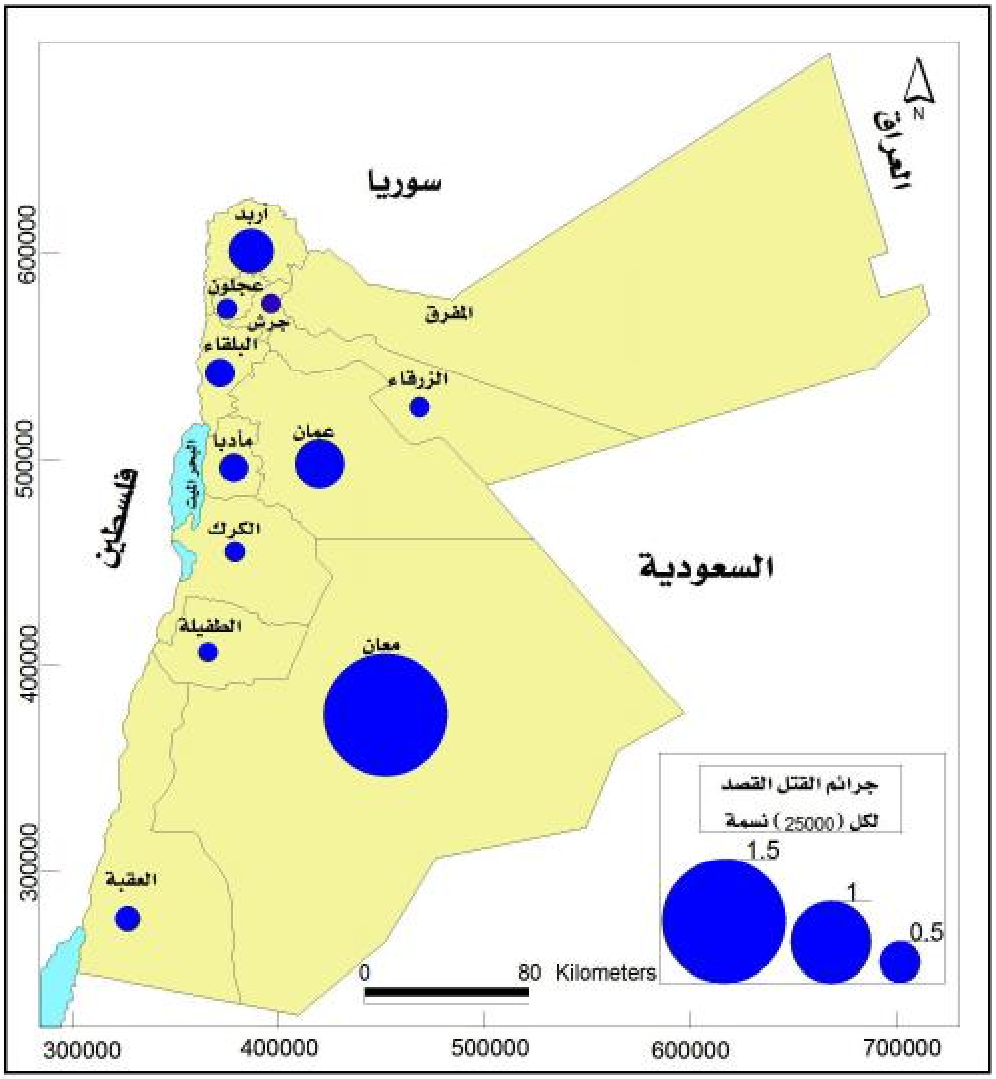
جدول (10)

متوسط أعداد جرائم القتل القصد والتوزيع النسبي لها حسب أعداد السكان في المحافظات خلال الفترة (2009-2013)

المحافظة	عدد السكان عام 2013	متوسط عدد جرائم القتل القصد للفترة (2009-2013)	جرائم القتل القصد لكل 25000 نسمة
العاصمة	2528500	21.2	0.21
مأدبا	163300	1.6	0.09
جرش	195900	1.2	0.20
عجلون	150200	1.4	0.11
أربد	1162300	7.2	1.12
الزرقاء	972900	5.8	0.89
الكرك	254700	2.4	0.24
الطفيلة	91400	0.8	0.14
معان	124100	5.6	1.97
العقبة	142300	1.8	0.36
المفرق	306900	2.2	0.05
البلقاء	437500	5.4	0.69

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على الكتاب الإحصائي السنوي عام 2014، والتقرير الجنائي لعام 2014.

يظهر من الجدول (10) أن معظم جرائم القتل القصد تتركز في محافظات العاصمة واربد ومأدبا والزرقاء وجرش بمتوسط حسابي (21.2، 7.2، 5.8، 5.6، 5.4) على الترتيب. ويظهر من الشكل (26) أن معدل جرائم القتل اقصد لكل 25000 نسمة من السكان في المحافظات خلال فترة الدراسة، تبلغ أقصاها في محافظة معان بنسبة (1.97 جريمة : 25000 نسمة)، تلاها محافظة اربد في الترتيب الثاني وبنسبة (1.12 جريمة : 25000 نسمة). وفي الترتيب الثالث في محافظة البلقاء بنسبة (0.69 جريمة : 25000 نسمة)، وفي الترتيب قبل الأخير والأخير في محافظتي المفرق ومادبا وبنسبة (0.09 جريمة : 25000 نسمة)، و (0.05 جريمة : 25000 نسمة) على الترتيب. ويبين الشكل (26) التوزيع المكاني لجرائم القتل القصد لكل 25000 نسمة حسب محافظات المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2013م.



شكل (26)

التوزيع المكاني لجرائم القتل القصد لكل 25000 نسمة حسب المحافظة لعام 2013

ثالثاً: التوزيع المكاني لأماكن جرائم الإيذاء البليغ

للتعرف على التوزيع المكاني لأماكن ارتكاب جرائم الإيذاء البليغ تم أولا تحديد أعداد السكان، وأعداد جرائم الإيذاء البليغ ومعدل ارتكابها خلال الفتــرة (2009-2013) في كل محافظة، وحساب معدل ارتكابها لكل 25000 نسمة.

جدول (11)

متوسط أعداد جرائم الإيذاء البليغ والتوزيع النسبي لها حسب أعداد السكان في المحافظات خلال الفترة (2009-2013)

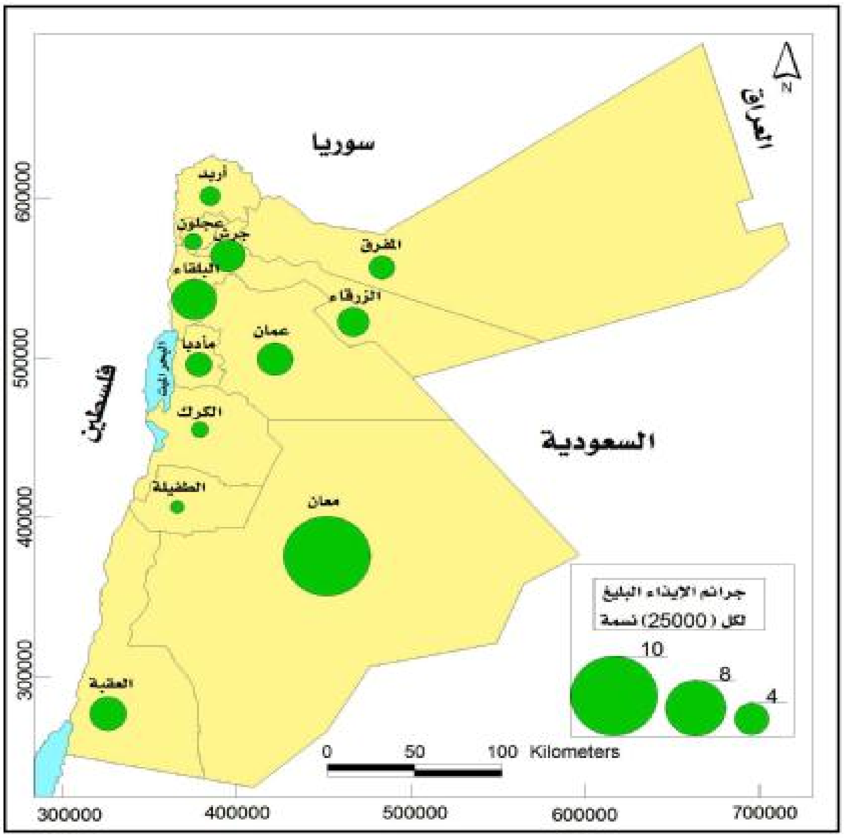
المحافظة	عدد السكان عام 2013	متوسط عدد جرائم الإيذاء البليغ للفترة (2009-2013)	جرائم الإيذاء البليغ لكل 25000 نسمة
العاصمة	2528500	358.6	3.55
مأدبا	163300	15.2	2.33
جرش	195900	23	2.94
عجلون	150200	19.4	3.23
أربد	1162300	120.2	2.59
الزرقاء	972900	189.4	4.87
الكرك	254700	29.8	2.93
الطفيلة	91400	9.2	2.52
معان	124100	47.6	9.59
العقبة	142300	19.2	3.37
المفرق	306900	26.6	2.17
البلقاء	437500	84	4.80

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على الكتاب الإحصائي السنوي عام 2014، والتقرير الجنائي لعام 2014.

يظهر من الجدول (11) أن معظم جرائم **الإيذاء البليغ** تتركز في محافظات العاصمة والزرقاء إربد والبلقاء ومعان والكرك بمتوسط حسابي (358.4، 120.2، 48.0، 47.6، 29.8) على الترتيب.

ويظهر من الجدول (11) أن معدل جرائم الإيذاء البليغ لكل 25000 نسمة من السكان في المحافظات خلال فترة الدراسة، تبلغ أقصاها في محافظة معان بنسبة (9.6 جريمة : 25000 نسمة)، تلاها محافظة الزرقاء في الترتيب الثاني وبنسبة (4.9 جريمة : 25000 نسمة). وفي الترتيب الثالث في محافظة البلقاء بنسبة (4.8 جريمة : 25000 نسمة)، وفي الترتيب قبل الأخير والأخير في محافظتي مأدبا والمفرق وبنسبة (2.3 جريمة : 25000 نسمة)، و (2.2 جريمة : 25000 نسمة)

على الترتيب. ويبين الشكل (27) التوزيع المكاني لجرائم **الإيــذاء البليــغ** لكــل 25000 نسمة حسب محافظات المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2013م.



شكل (27)

التوزيع المكاني لجرائم الإيذاء البليغ لكل 25000 نسمة حسب المحافظة لعام 2013

رابعاً: التوزيع المكاني لأماكن جرائم الاغتصاب:

للتعرف على التوزيع المكاني لأماكن ارتكاب جرائم الاغتصاب تم أولا تحديــد أعداد السكان، وأعداد جرائم الاغتصاب ومعدل ارتكابها خــلال الفتــرة (2009-2013) في كل محافظة، وحساب معدل ارتكابها لكل 25000 نسمة.

جدول (12)

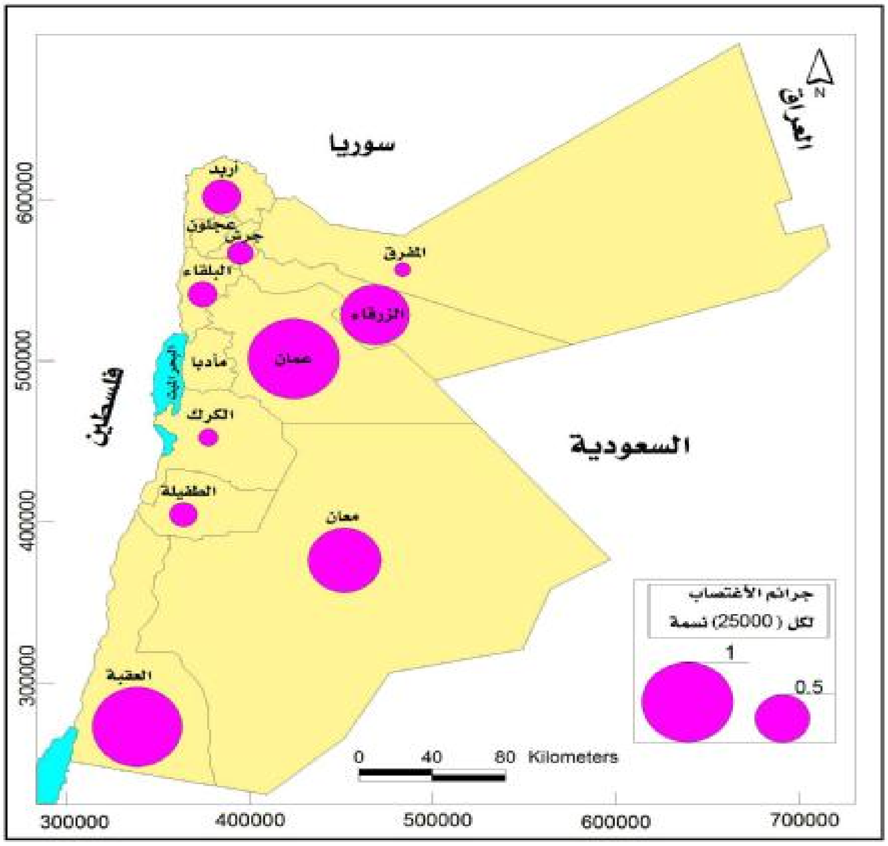
متوسط أعداد جرائم الاغتصاب والتوزيع النسبي لها حسب أعداد السكان في المحافظات خلال الفترة (2009-2013)

المحافظة	عدد السكان عام 2013	متوسط عدد جرائم الاغتصاب للفترة (2009-2013)	جرائم الاغتصاب لكل 25000 نسمة
العاصمة	2528500	85.8	0.85
مأدبا	163300	0.6	0.09
جرش	195900	2.4	0.31
عجلون	150200	2.0	0.33
أربد	1162300	19.6	0.42
الزرقاء	972900	21.0	0.54
الكرك	254700	4.4	0.43
الطفيلة	91400	1.6	0.44
معان	124100	2.8	0.56
العقبة	142300	6.2	1.09
المفرق	306900	2.4	0.20
البلقاء	437500	12.2	0.70

يظهر من الجدول (12) أن معظم جرائم الاغتصاب تتركز في محافظات العاصمة والزرقاء إربد والبلقاء والعقبة والكرك بمتوسط حسابي (85.8، 21.0، 19.6، 12.2، 6.2، 4.4) على الترتيب.

ويظهر من الجدول (12) أن معدل جرائم الاغتصاب لكل 25000 نسمة من السكان في المحافظات خلال فترة الدراسة، تبلغ أقصاها في محافظة العقبة بنسبة (1.1 جريمة: 25000 نسمة)، تلاها محافظة العاصمة في الترتيب الثاني وبنسبة (0.8 جريمة : 25000 نسمة). وفي الترتيب الثالث في محافظة البلقاء بنسبة (0.7 جريمة : 25000 نسمة)، وفي الترتيب قبل الأخير والأخير في محافظتي المفرق ومأدبا وبنسبة (0.2 جريمة : 25000 نسمة)، و (0.1 جريمة : 25000 نسمة)

على الترتيب. ويبين الشكل (28) التوزيع المكاني لجرائم الاغتصاب لكـــل 25000 نسمة حسب محافظات المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2013م.



شكل (28)

التوزيع المكاني لجرائم الاغتصاب لكل 25000 نسمة حسب المحافظة لعام 2013

خامساً: التوزيع المكاني لأماكن جرائم هتك العرض:

للتعرف على التوزيع المكاني لأماكن ارتكاب جرائم هتك العرض تـــم أولا تحديد أعداد السكان، وأعداد جرائم هتك العرض ومعدل ارتكابهـــا خـــلال الفتـــرة (2009-2013) في كل محافظة، وحساب معدل ارتكابها لكل 25000 نسمة.

جدول (13)

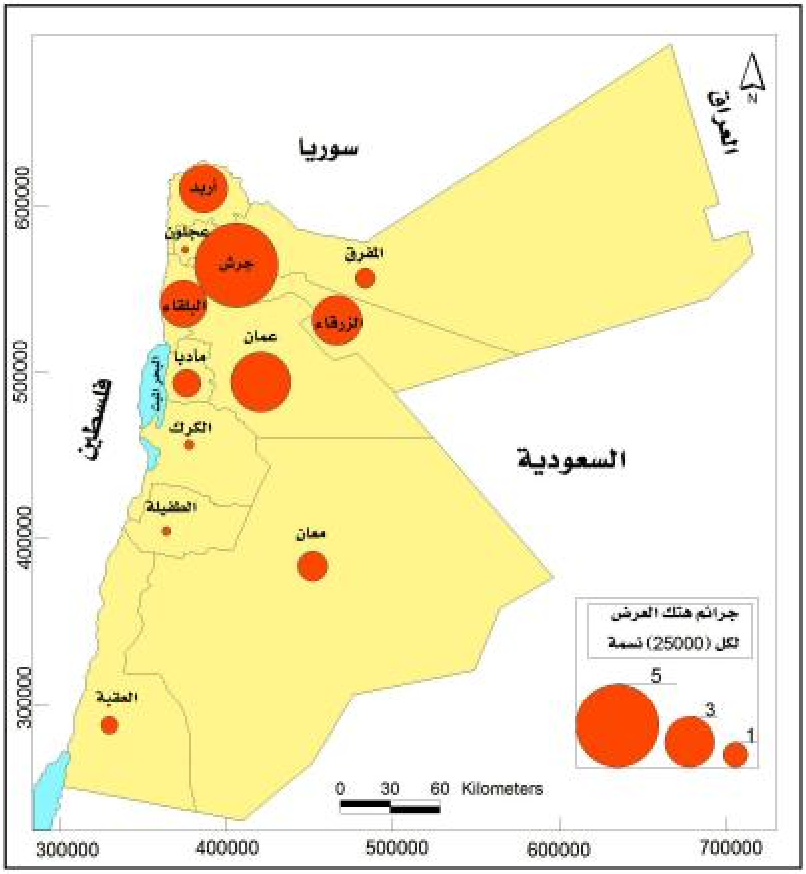
متوسط أعداد جرائم هتك العرض والتوزيع النسبي لها حسب أعداد السكان في المحافظات خلال الفترة (2009-2013)

المحافظة	عدد السكان عام 2013	متوسط عدد جرائم هتك العرض للفترة (2009-2013)	جرائم هتك العرض لكل 25000 نسمة
العاصمة	2528500	321.8	3.18
مأدبا	163300	9.0	1.38
جرش	195900	20.0	2.55
عجلون	150200	7.2	1.20
أربد	1162300	126.4	2.72
الزرقاء	972900	116.2	2.99
الكرك	254700	14.0	1.37
الطفيلة	91400	4.6	1.26
معان	124100	12.8	2.58
العقبة	142300	24.2	4.25
المفرق	306900	17.0	1.38
البلقاء	437500	56.0	3.20

يظهر من الجدول (13) أن معظم جرائم هتك العرض تتركز في محافظات العاصمة وإربد والزرقاء والبلقاء والعقبة وجرش بمتوسط حسابي (321.8، 126.4، 116.2، 56.0، 24.2، 20.0) على الترتيب.

ويظهر من الجدول (13) أن معدل جرائم الاغتصاب لكل 25000 نسمة من السكان في المحافظات خلال فترة الدراسة، تبلغ أقصاها في محافظة العقبة بنسبة (4.3 جريمة : 25000 نسمة)، تلاها محافظة البلقاء في الترتيب الثاني وبنسبة (3.2 جريمة : 25000 نسمة). وفي الترتيب الثالث في محافظة العاصمة بنسبة (3.2 جريمة : 25000 نسمة)، وفي الترتيب قبل الأخير والأخير في محافظتي الطفيلة وعجلون وبنسبة (1.3 جريمة : 25000 نسمة)، و (1.2 جريمة : 25000

نسمة) على الترتيب. ويبين الشكل (29) التوزيع المكاني لجرائم هتك العرض لكل 25000 نسمة حسب محافظات المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2013م.



شكل (29)

التوزيع المكاني لجرائم هتك العرض لكل 25000 نسمة حسب المحافظة لعام 2013

سادساً: التوزيع المكاني لأماكن جرائم الخطف

للتعرف على التوزيع المكاني لأماكن ارتكاب جرائم الخطف تم أولا تحديد أعداد السكان، وأعداد جرائم الخطف ومعدل ارتكابها خلال الفترة (2009-2013) في كل محافظة، وحساب معدل ارتكابها لكل 25000 نسمة.

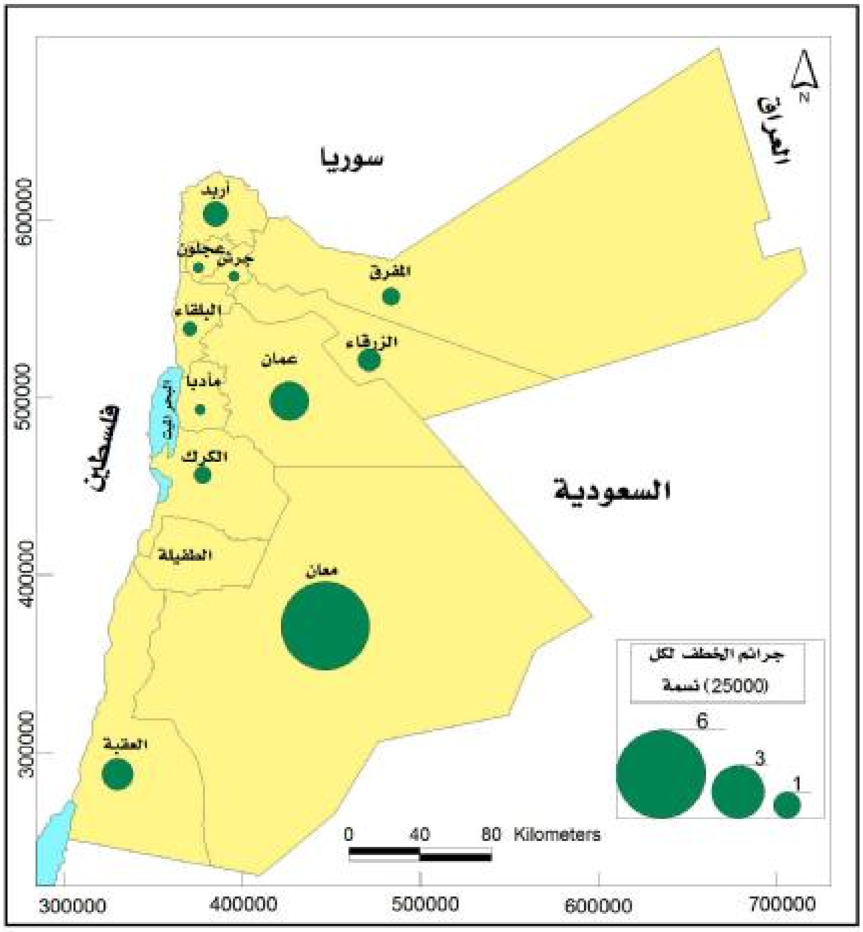
جدول (14)

متوسط أعداد جرائم الخطف والتوزيع النسبي لها حسب أعداد السكان في المحافظات خلال الفترة (2009-2013)

المحافظة	عدد السكان عام 2013	متوسط عدد جرائم الخطف للفترة (2013-2009)	جرائم الخطف لكل 25000 نسمة
العاصمة	2528500	49.4	0.49
مأدبا	163300	2.8	0.43
جرش	195900	1.2	0.15
عجلون	150200	1.0	0.17
أربد	1162300	18.8	0.40
الزرقاء	972900	17.2	0.44
الكرك	254700	2.6	0.26
الطفيلة	91400	1.2	0.33
معان	124100	15.0	3.02
العقبة	142300	4.2	0.74
المفرق	306900	3.4	0.28
البلقاء	437500	10.4	0.59

يظهر من الجدول (14) أن معظم جرائم الخطف تتركز في محافظات العاصمة وإربد والزرقاء ومعان والبلقاء والعقبة والمفرق بمتوسط حسابي (49.4، 18.8، 17.2، 15.0، 10.4، 4.2) على الترتيب.

ويظهر من الجدول (14) أن معدل جرائم الخطف لكل 25000 نسمة من السكان في المحافظات خلال فترة الدراسة، تبلغ أقصاها في محافظة معان بنسبة (3.0 جريمة: 25000 نسمة)، تلاها محافظة العقبة في الترتيب الثاني وبنسبة (0.7 جريمة: 25000 نسمة). وفي الترتيب الثالث في محافظة البلقاء بنسبة (0.6 جريمة: 25000 نسمة)، وفي الترتيب قبل الأخير والأخير في محافظتي عجلون وجرش وبنسبة (0.2 جريمة : 25000 نسمة)، ويبين الشكل (30) التوزيع جرائم **الخطف** لكل 25000 نسمة حسب محافظات المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2013م.



شكل (30)

التوزيع المكاني لجرائم الخطف لكل 25000 نسمة حسب المحافظة لعام 2013

سابعاً: التوزيع المكاني لأماكن جرائم تزيف النقد:

للتعرف على التوزيع المكاني لأماكن ارتكاب جرائم تزيف النقد تم أولا تحديد أعداد السكان، وأعداد جرائم تزيف النقد ومعدل ارتكابها خلال الفترة (2009-2013) في كل محافظة، وحساب معدل ارتكابها لكل 25000 نسمة.

جدول (15)

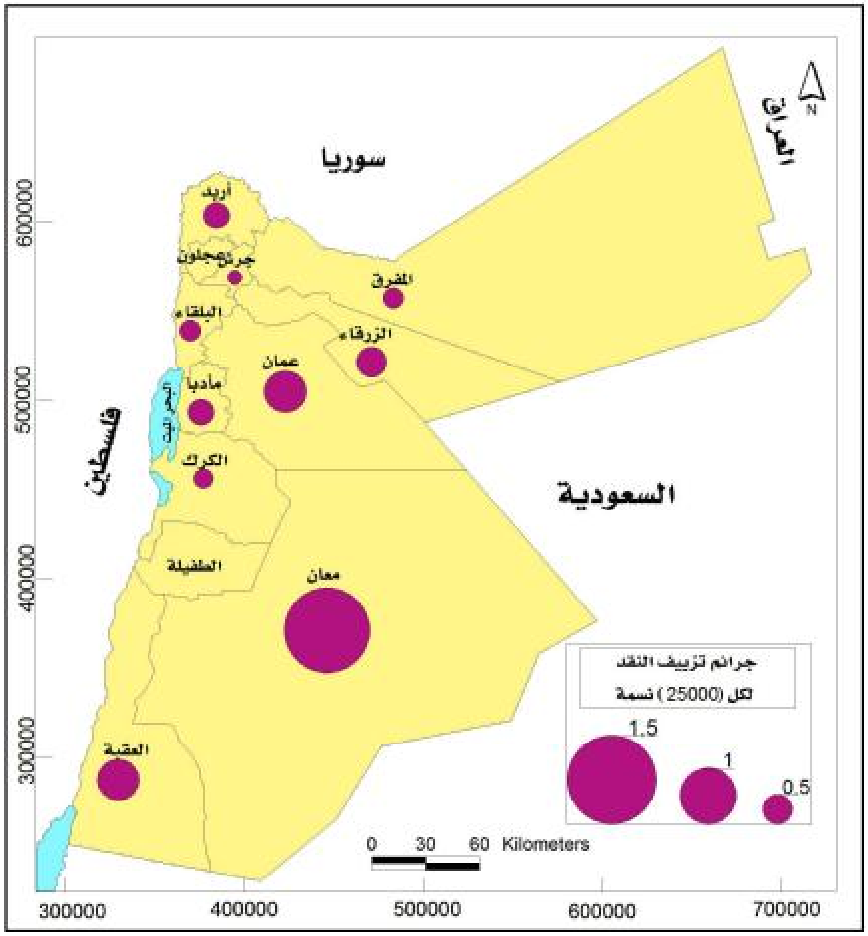
متوسط أعداد جرائم تزييف النقد والتوزيع النسبي لها حسب أعداد السكان في المحافظات خلال الفترة (2009-2013)

المحافظة	عدد السكان عام 2013	متوسط عدد جرائم تزيف النقد للفترة (2009-2013)	جرائم تزيف النقد لكل 25000 نسمة
العاصمة	2528500	48.4	0.48
مأدبا	163300	3.0	0.46
جرش	195900	3.0	0.38
عجلون	150200	2.0	0.33
أربد	1162300	9.8	0.21
الزرقاء	972900	18.0	0.46
الكرك	254700	4.8	0.47
الطفيلة	91400	0.6	0.16
معان	124100	5.6	1.13
العقبة	142300	5.6	0.98
المفرق	306900	3.6	0.29
البلقاء	437500	6.6	0.38

يظهر من الجدول (15) أن معظم جرائم تزييف النقد تتركز في محافظات العاصمة والزرقاء وإربد والبلقاء ومعان والعقبة والكرك بمتوسط حسابي (48.4، 18.0، 9.8، 6.6، 5.6، 5.6) على الترتيب.

ويظهر من الجدول (15) أن معدل جرائم تزييف النقد لكل 25000 نسمة من السكان في المحافظات خلال فترة الدراسة، تبلغ أقصاها في محافظة معان بنسبة (1.13 جريمة : 25000 نسمة)، تلاها محافظة العقبة في الترتيب الثاني وبنسبة (0.98 جريمة : 25000 نسمة). وفي الترتيب الثالث في محافظة العاصمة بنسبة (0.48 جريمة : 25000 نسمة)، وفي الترتيب قبل الأخير والأخير في محافظتي اربد والطفيلة وبنسبة (0.21 جريمة : 25000 نسمة)، و(0.16 جريمة : 25000

نسمة)، ويبين الشكل (31) التوزيع المكاني لجرائم تزيف النقد لكل 25000 نسمة حسب محافظات المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2013م.



شكل (31)

التوزيع المكاني لجرائم تزييف النقد لكل 25000 نسمة حسب المحافظة لعام 2013

ثامناً: التوزيع المكاني لأماكن جرائم التزوير الجنائي:

للتعرف على التوزيع المكاني لأماكن ارتكاب جرائم التزوير الجنائي تم أولا تحديد أعداد السكان، وأعداد جرائم التزوير الجنائي ومعدل ارتكابها خلال الفترة (2009-2013) في كل محافظة، وحساب معدل ارتكابها لكل 25000 نسمة.

جدول (16)

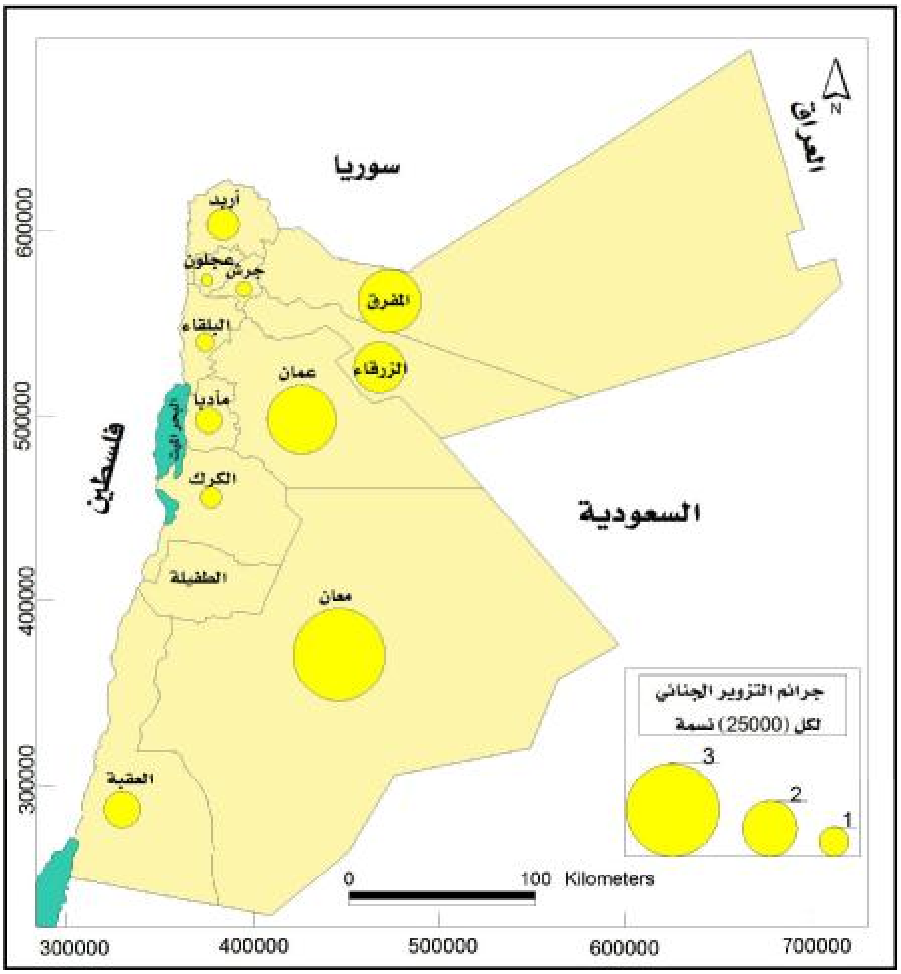
متوسط أعداد جرائم التزوير الجنائي والتوزيع النسبي لها حسب أعداد السكان في المحافظات خلال الفترة (2009-2013)

المحافظة	عدد السكان عام 2013	متوسط عدد جرائم التزوير الجنائي للفترة (2013- 2009)	جرائم التزوير الجنائي لكل 25000 نسمة
العاصمة	2528500	111.4	1.10
مأدبا	163300	29.0	0.75
جرش	195900	18.6	0.40
عجلون	150200	11.6	2.34
أربد	1162300	11.2	0.64
الزرقاء	972900	7.6	0.62
الكرك	254700	6.4	1.12
الطفيلة	91400	4.4	0.67
معان	124100	3.2	0.41
العقبة	142300	2.4	0.24
المفرق	306900	1.4	0.38
البلقاء	437500	1.0	0.17

يظهر من الجدول (16) أن معظم جرائم التزوير الجنائي تتركز في محافظات العاصمة والزرقاء وإربد ومعان والبلقاء والمفرق والعقبة بمتوسط حسابي (111.4، 29.0، 18.6، 11.6، 11.2، 7.6) على الترتيب.

ويظهر من الجدول (16) أن معدل جرائم التزوير الجنائي لكل 25000 نسمة من السكان في المحافظات خلال فترة الدراسة، تبلغ أقصاها في محافظة عجلون بنسبة (2.3 جريمة : 25000 نسمة)، تلاها محافظة الكرك في الترتيب الثاني وبنسبة (1.12 جريمة : 25000 نسمة). وفي الترتيب الثالث في محافظة العاصمة بنسبة (1.1 جريمة : 25000 نسمة)، وفي الترتيب قبل الأخير والأخير في محافظتي البلقاء والعقبة وبنسبة (0.17 جريمة : 25000 نسمة)، و(0.24 جريمة :

25000 نسمة)، ويبين الشكل (32) التوزيع المكاني لجرائم جرائم التزوير الجنائي لكل 25000 نسمة حسب محافظات المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2013م.



شكل (32)

التوزيع المكاني لجرائم تزييف النقد لكل 25000 نسمة حسب المحافظة لعام 2013

تاسعاً: التوزيع المكاني لأماكن جرائم السرقات الجنائية

للتعرف على التوزيع المكاني لأماكن ارتكاب جرائم السرقات الجنائية تم أولا تحديد أعداد السكان، وأعداد جرائم السرقات الجنائية ومعدل ارتكابها خلال الفترة (2009-2013) في كل محافظة، وحساب معدل ارتكابها لكل 25000 نسمة.

جدول (17)

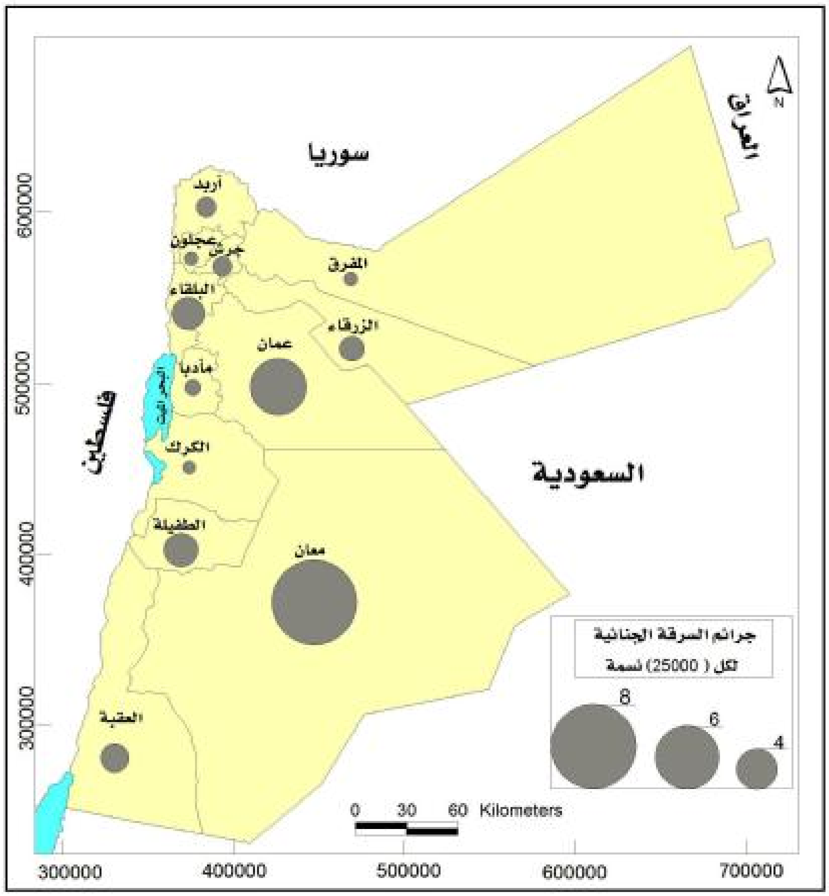
متوسط أعداد جرائم السرقات الجنائية والتوزيع النسبي لها حسب أعداد السكان في المحافظات خلال الفترة (2009-2013)

المحافظة	عدد السكان عام 2013	متوسط عدد جرائم السرقات الجنائية للفترة (2013- 2009)	السرقات الجنائية لكل 25000 نسمة
العاصمة	2528500	2323.0	22.97
مأدبا	163300	78.0	11.94
جرش	195900	91.6	11.69
عجلون	150200	56.4	9.39
أربد	1162300	662.8	14.26
الزرقاء	972900	563.8	14.49
الكرك	254700	119.0	11.68
الطفيلة	91400	59.2	16.19
معان	124100	318.8	64.22
العقبة	142300	107.4	18.87
المفرق	306900	91.0	7.41
البلقاء	437500	370.2	21.15

يظهر من الجدول (17) أن معظم جرائم السرقات الجنائية تتركز في محافظات العاصمة وإربد والزرقاء والبلقاء ومعان والكرك والعقبة بمتوسط حسابي (2323.0، 662.8، 563.8، 370.2، 318.8، 119.0، 107.4) على الترتيب.

ويظهر من الجدول (17) أن معدل جرائم السرقات الجنائية لكل 25000 نسمة من السكان في المحافظات خلال فترة الدراسة، تبلغ أقصاها في محافظة معان بنسبة (64.2 جريمة : 25000 نسمة)، تلاها محافظة العاصمة في الترتيب الثاني وبنسبة (23.0 جريمة : 25000 نسمة). وفي الترتيب الثالث في محافظة البلقاء بنسبة (21.2 جريمة : 25000 نسمة)، وفي الترتيب قبل الأخير والأخير في محافظتي عجلون والمفرق وبنسبة (9.4 جريمة : 25000 نسمة)، و(7.4 جريمة :

25000 نسمة)، ويبين الشكل (33) التوزيع المكاني لجرائم جرائم السرقات الجنائية لكل 25000 نسمة حسب محافظات المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2013م.



شكل (33)

التوزيع المكاني لجرائم السرقات الجنائية لكل 25000 نسمة حسب المحافظة لعام 2013

عاشراً: التوزيع المكاني لأماكن جرائم الرشوة:

للتعرف على التوزيع المكاني لأماكن ارتكاب جرائم الرشوة تم أولا تحديد أعداد السكان، وأعداد جرائم الرشوة ومعدل ارتكابها خلال الفترة (2009-2013) في كل محافظة، وحساب معدل ارتكابها لكل 25000 نسمة.

جدول (18)

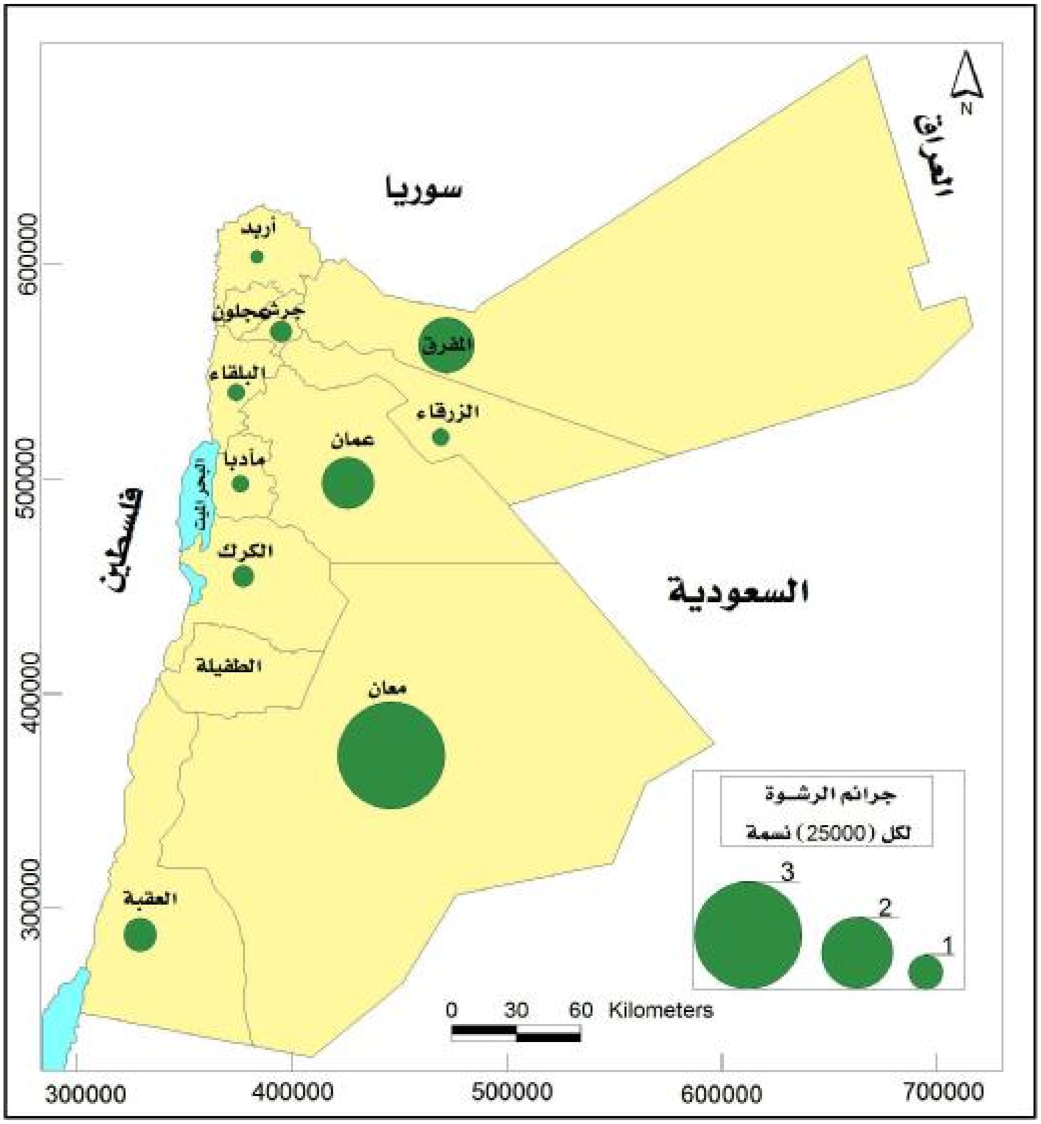
متوسط أعداد جرائم الرشوة والتوزيع النسبي لها حسب أعداد السكان في المحافظات خلال الفترة (2009 - 2013)

المحافظة	عدد السكان عام 2013	متوسط عدد جرائم الرشوة للفترة (2009-2013)	جرائم الرشوة لكل 25000 نسمة
العاصمة	2528500	74.0	0.73
مأدبا	163300	1.8	0.28
جرش	195900	1.6	0.20
عجلون	150200	0.8	0.13
أربد	1162300	8.6	0.18
الزرقاء	972900	14.6	0.38
الكرك	254700	4.2	0.41
الطفيلة	91400	0.0	0.00
معان	124100	12.4	2.50
العقبة	142300	3.6	0.63
المفرق	306900	5.0	0.41
البلقاء	437500	5.4	0.31

يظهر من الجدول (18) أن معظم جرائم الرشوة تتركز في محافظات العاصمة والزرقاء ومعان واربد والبلقاء والمفرق بمتوسط حسابي (74.0، 14.6، 12.4، 8.6، 5.4، 5.0) على الترتيب.

ويظهر من الجدول (18) أن معدل جرائم الرشوة لكل 25000 نسمة من السكان في المحافظات خلال فترة الدراسة، تبلغ أقصاها في محافظة معان بنسبة (2.5 جريمة : 25000 نسمة)، تلاها محافظة العاصمة في الترتيب الثاني وبنسبة (0.73 جريمة : 25000 نسمة). وفي الترتيب الثالث في محافظة العقبة بنسبة (0.63 جريمة : 25000 نسمة)، وفي الترتيب قبل الأخير والأخير في محافظتي عجلون والطفيلة وبنسبة (0.13 جريمة : 25000 نسمة)، و(0.01 جريمة :

25000 نسمة)، ويبين الشكل (34) التوزيع المكاني **لجرائم الرشوة** لكـــل 25000 نسمة حسب محافظات المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2013م.



شكل (34)

التوزيع المكاني لجرائم الرشوة لكل 25000 نسمة حسب المحافظة لعام 2013

حادي عشر: التوزيع المكاني لأماكن جرائم الاتجار بالمخدرات:

للتعرف على التوزيع المكاني لأماكن ارتكاب جرائم الاتجار بالمخدرات تم أولا تحديد أعداد السكان، وأعداد جرائم الاتجار بالمخدرات، ومعدل ارتكابها خلال الفترة (2009-2013) في كل محافظة، وحساب معدل ارتكابها لكل 25000 نسمة.

جدول (19)

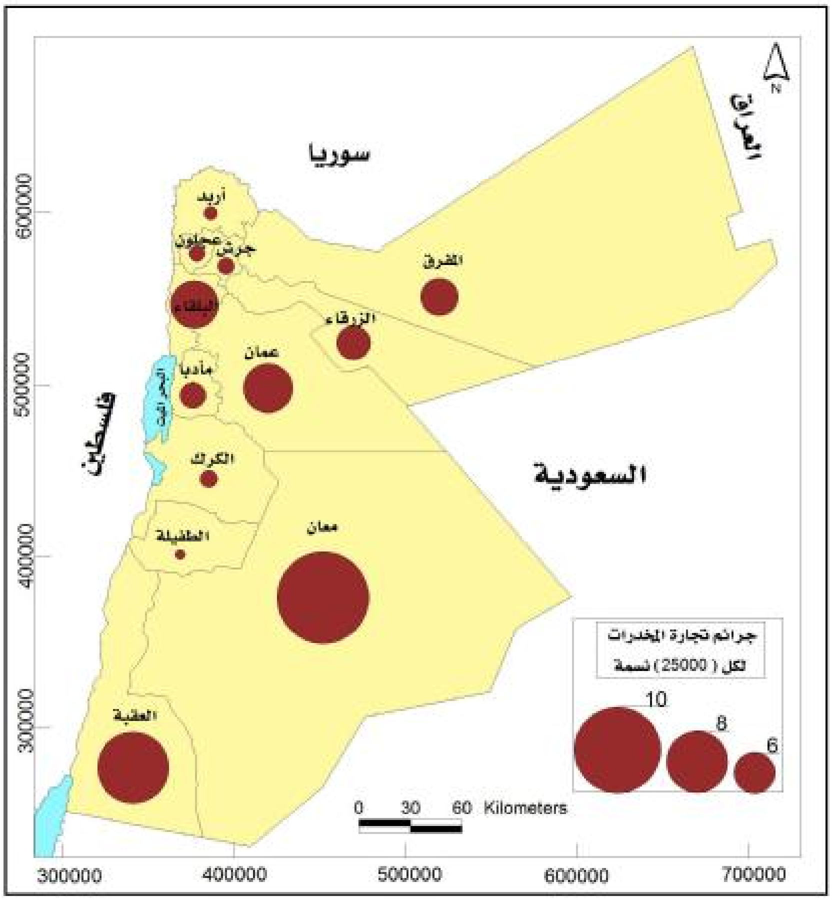
متوسط أعداد جرائم الاتجار بالمخدرات والتوزيع النسبي لها حسب أعداد السكان في المحافظات خلال الفترة (2009-2013)

المحافظة	عدد السكان عام 2013	متوسط عدد جرائم الاتجار بالمخدرات للفترة (2009-2013)	الاتجار بالمخدرات لكل 25000 نسمة
العاصمة	2528500	221.0	2.19
مأدبا	163300	44.0	6.74
جرش	195900	12.0	1.53
عجلون	150200	4.0	0.67
أربد	1162300	27.8	0.60
الزرقاء	972900	76.0	1.95
الكرك	254700	27.8	2.73
الطفيلة	91400	5.6	1.53
معان	124100	44.2	8.90
العقبة	142300	31.0	5.45
المفرق	306900	42.4	3.45
البلقاء	437500	54.8	3.13

يظهر من الجدول (19) أن معظم جرائم الاتجار بالمخدرات تتركز في محافظات العاصمة والزرقاء والبلقاء ومعان ومأدبا والمفرق بمتوسط حسابي (221.0، 76.0، 12.4، 54.8، 44.2، 44.0) على الترتيب.

ويظهر من الجدول (19) أن معدل جرائم الاتجار بالمخدرات لكل 25000 نسمة من السكان في المحافظات خلال فترة الدراسة، تبلغ أقصاها في محافظة معان بنسبة (8.90 جريمة : 25000 نسمة)، تلاها محافظة مأدبا في الترتيب الثاني وبنسبة (6.74 جريمة : 25000 نسمة). وفي الترتيب الثالث في محافظة العقبة بنسبة (5.45 جريمة : 25000 نسمة)، وفي الترتيب قبل الأخير والأخير في محافظتي عجلون واربد وبنسبة (0.67 جريمة : 25000 نسمة)، و(0.60 جريمة :

25000 نسمة)، ويبين الشكل (35) التوزيع المكاني لجرائم الاتجار بالمخدرات لكل 25000 نسمة حسب محافظات المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2013م.



شكل (35)

التوزيع المكاني لجرائم الاتجار بالمخدرات لكل 25000 نسمة حسب المحافظة لعام 2013

ثاني عشر: التوزيع المكاني لأماكن جرائم تعاطي المخدرات:

للتعرف على التوزيع المكاني لأماكن ارتكاب جرائم تعاطي المخدرات تم أولا تحديد أعداد السكان، وأعداد جرائم تعاطي المخدرات ومعدل ارتكابها خلال الفترة (2009-2013) في كل محافظة، وحساب معدل ارتكابها لكل 25000 نسمة.

جدول (20)

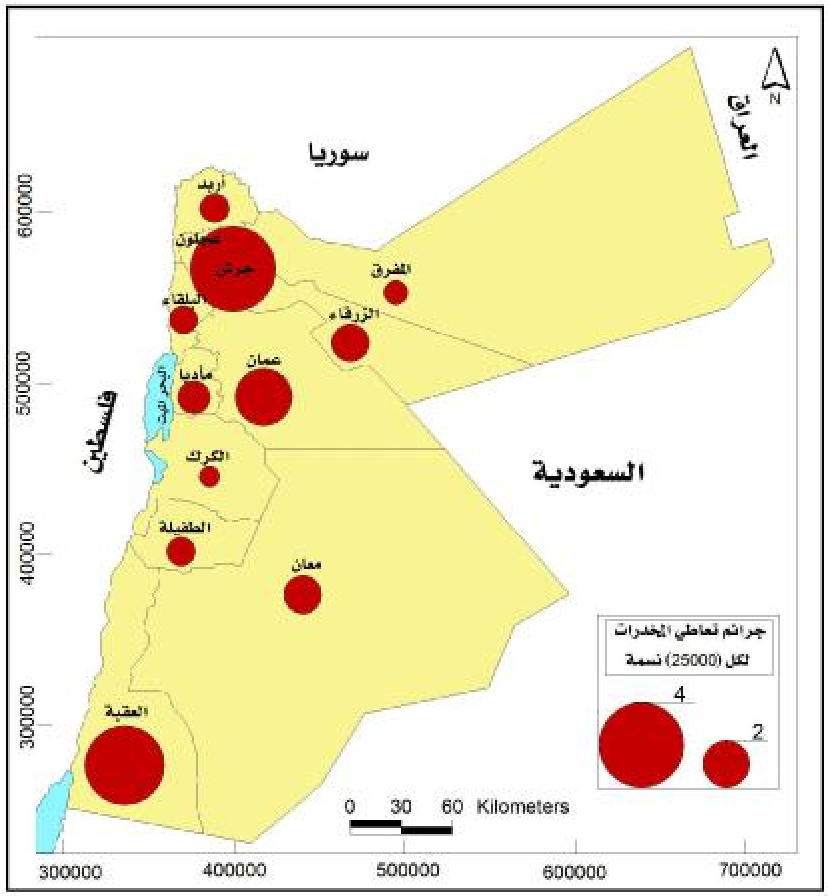
متوسط أعداد جرائم تعاطي المخدرات والتوزيع النسبي لها حسب أعداد السكان في المحافظات خلال الفترة (2009-2013)

المحافظة	عدد السكان عام 2013	متوسط عدد جرائم تعاطي المخدرات للفترة (2013-2009)	تعاطي المخدرات لكل 25000 نسمة
العاصمة	2528500	145.0	1.43
مأدبا	163300	7.6	1.16
جرش	195900	12.2	1.56
عجلون	150200	2.8	0.47
أربد	1162300	33.8	0.73
الزرقاء	972900	42.4	1.09
الكرك	254700	3.4	0.33
الطفيلة	91400	1.2	0.33
معان	124100	6.6	1.33
العقبة	142300	10.8	1.90
المفرق	306900	5.4	0.44
البلقاء	437500	25.6	1.46

يظهر من الجدول (20) أن معظم جرائم تعاطي المخدرات تتركز في محافظات العاصمة والزرقاء واربد والبلقاء وجرش والعقبة ومأدبا بمتوسط حسابي (145.0، 42.4، 33.8، 25.6، 12.2، 10.8) على الترتيب.

ويظهر من الجدول (20) أن معدل جرائم تعاطي المخدرات لكل 25000 نسمة من السكان في المحافظات خلال فترة الدراسة، تبلغ أقصاها في محافظة العقبة بنسبة (1.90 جريمة : 25000 نسمة)، تلاها محافظة جرش في الترتيب الثاني وبنسبة (1.56 جريمة : 25000 نسمة). وفي الترتيب الثالث في محافظة البلقاء بنسبة (1.46 جريمة : 25000 نسمة)، وفي الترتيب قبل الأخير والأخير في محافظتي الكرك والطفيلة وبنسبة (0.332 جريمة : 25000 نسمة)، و(0.330 جريمة :

25000 نسمة)، ويبين الشكل (36) التوزيع المكاني لجرائم تعاطي المخدرات لكل 25000 نسمة حسب محافظات المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2013م.



شكل (36)

التوزيع المكاني لجرائم تعاطي المخدرات لكل 25000 نسمة حسب المحافظة لعام 2013

ثالث عشر: التوزيع المكاني لأماكن جرائم حيازة المخدرات:

للتعرف على التوزيع المكاني لأماكن جرائم حيازة المخدرات تم أولا تحديد أعداد السكان، وأعداد جرائم حيازة المخدرات ومعدل ارتكابها خلال الفترة (2009-2013) في كل محافظة، وحساب معدل ارتكابها لكل 25000 نسمة.

جدول (21)

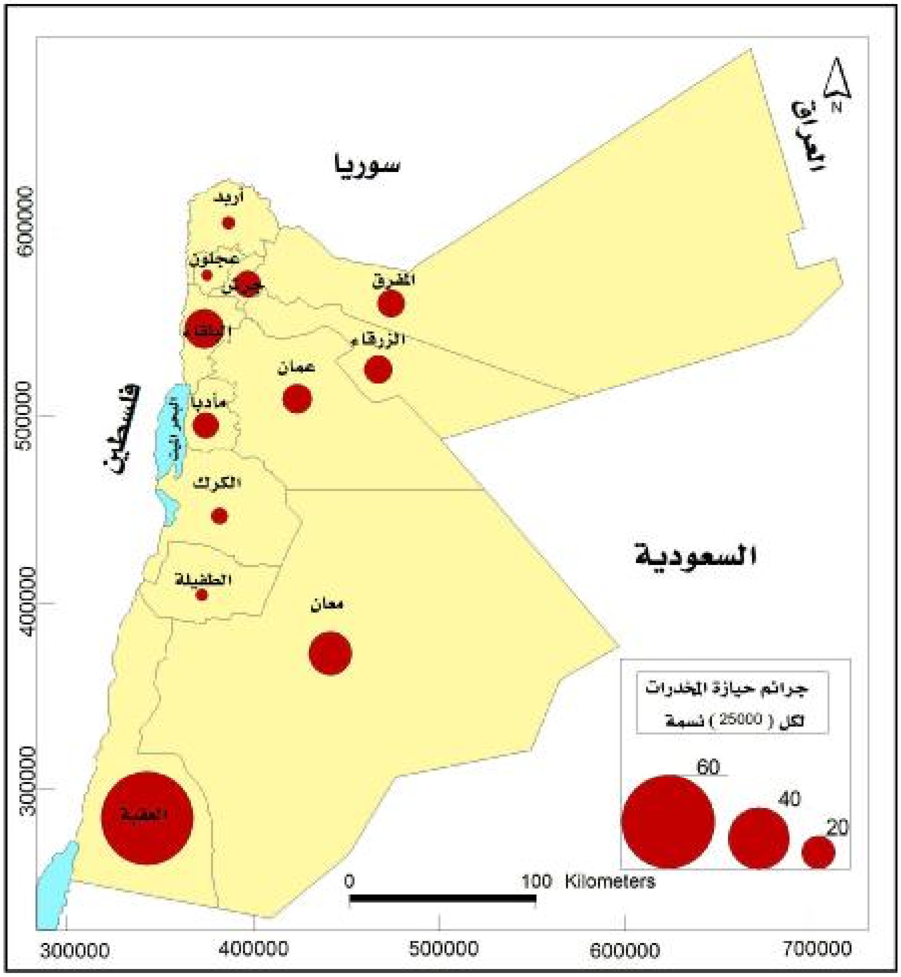
متوسط أعداد جرائم حيازة المخدرات والتوزيع النسبي لها حسب أعداد السكان في المحافظات خلال الفترة (2009-2013)

المحافظة	عدد السكان عام 2013	عدد جرائم حيازة المخدرات2013	حيازة المخدرات لكل 25000 نسمة
العاصمة	2528500	1623.0	16.0
مأدبا	163300	91.0	13.9
جرش	195900	135.6	17.3
عجلون	150200	29.4	4.9
أربد	1162300	324.2	7.0
الزرقاء	972900	603.4	15.5
الكرك	254700	78.0	7.7
الطفيلة	91400	15.2	4.2
معان	124100	122.0	24.6
العقبة	142300	244.2	42.9
المفرق	306900	109.2	8.9
البلقاء	437500	375.8	21.5

يظهر من الجدول (21) أن معظم جرائم حيازة المخدرات تتركز في محافظات العاصمة والزرقاء والبلقاء واربد والعقبة وجرش بمتوسط حسابي (1623.0، 603.4، 375.8، 324.2، 244.2، 135.6) على الترتيب.

ويظهر من الجدول (21) أن معدل جرائم حيازة المخدرات لكل 25000 نسمة من السكان في المحافظات خلال فترة الدراسة، تبلغ أقصاها في محافظة العقبة بنسبة (42.90 جريمة : 25000 نسمة)، تلاها محافظة معان في الترتيب الثاني وبنسبة (24.58 جريمة : 25000 نسمة). وفي الترتيب الثالث في محافظة البلقاء بنسبة (21.47 جريمة : 25000 نسمة)، وفي الترتيب قبل الأخير والأخير في محافظتي عجلون والطفيلة وبنسبة (4.89 جريمة : 25000 نسمة)، و(4.16 جريمة :

25000 نسمة)، ويبين الشكل (37) التوزيع المكاني لجرائم حيازة المخدرات لكـــل 25000 نسمة حسب محافظات المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2013م.



شكل (37)

التوزيع المكاني لجرائم حيازة المخدرات لكل 25000 نسمة حـــسب المحافظـــة لعـــام 2013

الإجابة عن السؤال الرابع:

هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \le 0.05$) للخصائص المكانية للمحافظات بأبعادها (حجم السكان، معدلات البطالة) على "ارتكاب الجرائم بأنواعها في الأردن".

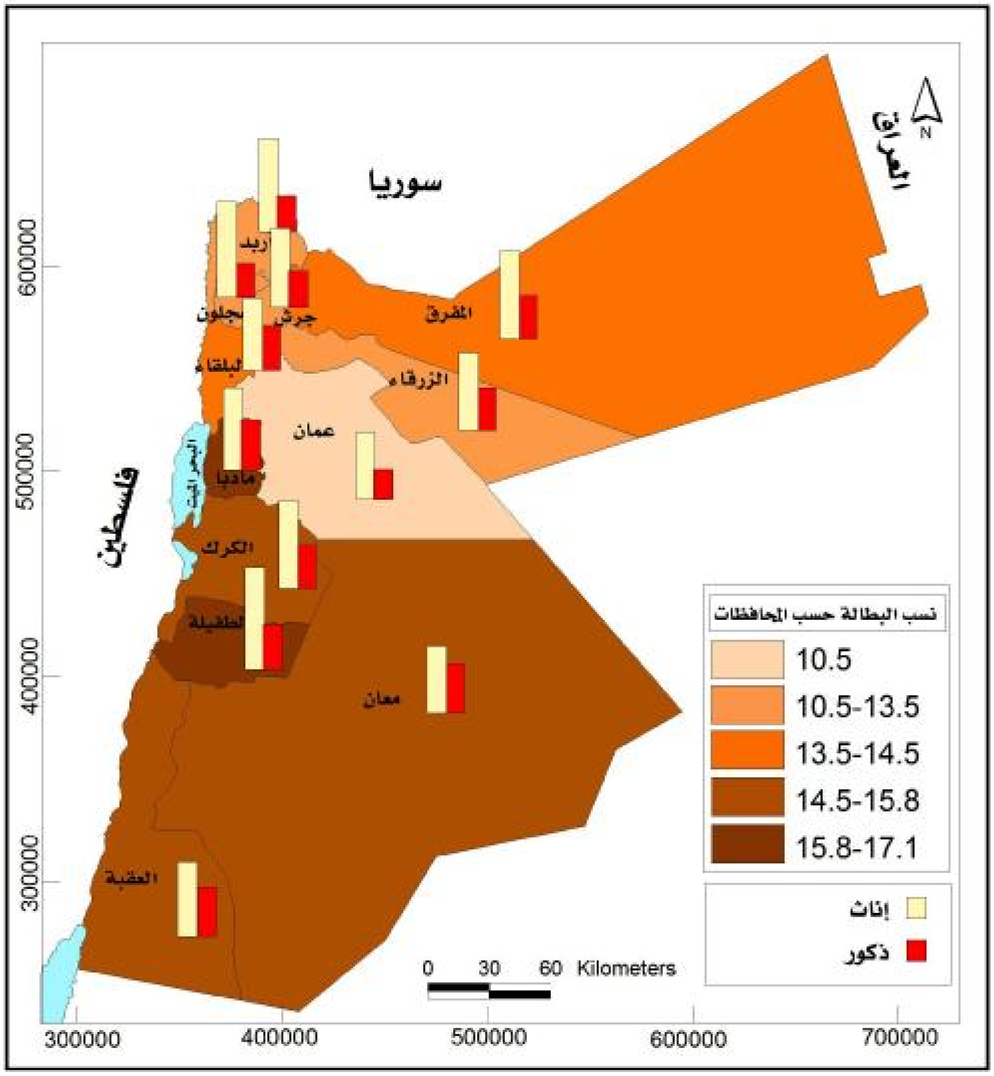
قبل البدء بالإجابة عن هذا السؤال، تم إيجاد معدلات البطالة وأعداد السكان لكل محافظة من محافظات المملكة الأردنية الهاشمية في الجدول رقم (22)، والشكل رقم (37).

جدول (22)

أعداد السكان ومعدلات البطالة في المحافظات الأردنية

المحافظة	عدد السكان	معدل البطالة %
العاصمة	2528500	10.5
مأدبا	163300	16.2
جرش	195900	12.3
عجلون	150200	13.5
أربد	1162300	13
الزرقاء	972900	13.1
الكرك	254700	15.8
الطفيلة	91400	17.1
معان	124100	15
العقبة	142300	15.2
المفرق	306900	14.5
البلقاء	437500	14.4

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، 2015.



المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على بيانات دائرة الإحصاءات العامة، 2015.

شكل (38)

معدلات البطالة (ذكور، إناث) في المحافظات الأردنية

وللإجابة عن السؤال السابق، تم إجراء اختبار الانحدار المتعدد لتحديد أثر المتغيرات المكانية المستقلة والتي شملت: عدد السكان في المحافظة، معدلات البطالة على ارتكاب الجرائم المختلفة، بالشكل التالي:

1- أثر عدد السكان، معدلات البطالة في المحافظة على معدل ارتكاب جرائم القتل (القتل العمد، والقتل القصد، والضرب المفضي للموت).

جدول (23)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر "عدد السكان، معدلات البطالة" على ارتكاب جرائم القتل

المتغيرات المستقلة	Beta	قيمة (T)	دلالة قيمة (T)	R^2 معامل التحديد	(F) المحسوبة	مستوى الدلالة
عدد السكان في المحافظات	0.734	2.85	0.02	0.79	**43.4***	**0.00**
معدلات البطالة في المحافظات	0.589	2.54	0.03			

* **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a<0.05).**

تظهر نتائج تحليل الانحدار في الجدول (23) نموذج اختبار أثر المتغيرات المستقلة: (عدد السكان، ومعدلات البطالة في المحافظات) على ارتكاب جرائم القتل (القتل العمد، والقتل القصد، والضرب المفضي للموت)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (43.4) عند درجات حرية (2 ,19)، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ويظهر من النتائج في الجدول (23) أن المتغيرات المستقلة - (عدد السكان، ومعدلات البطالة في المحافظات) - قد فسرت (79.02 %) من التباين في " ارتكاب جرائم القتل "، وتؤكد هذه النتيجة أثر أعداد السكان ومعدلات البطالة في تفسير ارتكاب جرائم القتل، ويتضح من النتائج الواردة في الجدول (23) ومن متابعة قيم (T) أن الأبعاد المستقلة (عدد السكان، ومعدلات البطالة في المحافظات) لها أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ودرجات الحرية المماثلة لها على ارتكاب جرائم القتل، حيث كان أقوى المتغيرات المستقلة تأثيراً في المتغير التابع (عدد السكان في المحافظة) تلاه بعد (معدلات البطالة في المحافظة)، حيث بلغت قيمة بيتا (0.734)، (0.589) على الترتيب.

2- أثر أعداد السكان، ومعدلات البطالة في المحافظات على ارتكاب الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة (الاغتصاب، الخطف، هتك العرض)

جدول (24)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر "عدد السكان، معدلات البطالة" على ارتكاب الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة

المتغيرات المستقلة	Beta	قيمة (T)	دلالة قيمة (T)	R^2 معامل التحديد	(F) المحسوبة	مستوى الدلالة
عدد السكان في المحافظات	0.901	12.06	0.00	0.89	***81.1**	**0.00**
معدلات البطالة في المحافظات	0.618	6.49	0.00			

* **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a<$0.05).**

تظهر نتائج تحليل الانحدار في الجدول (24) نموذج اختبار أثر المتغيرات المستقلة: (عدد السكان، ومعدلات البطالة في المحافظات) على ارتكاب الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة (الاغتصاب، الخطف، هتك العرض)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (81.1) عند درجات حرية (2 ,19)، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha\leq0.05$)، ويظهر من النتائج في الجدول (30) أن المتغيرات المستقلة - (عدد السكان، ومعدلات البطالة في المحافظات) - قد فسرت (81.1%) من التباين في " ارتكاب الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة "، وتؤكد هذه النتيجة أثر أعداد السكان ومعدلات البطالة في تفسير ارتكاب الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة (الاغتصاب، الخطف، هتك العرض) في المجتمع، ويتضح من النتائج الواردة في الجدول (24) ومن متابعة قيم (T) أن الأبعاد المستقلة (عدد السكان، ومعدلات البطالة في المحافظات) لها أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha\leq0.05$) ودرجات الحرية المماثلة لها على ارتكاب الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة، حيث كان أقوى المتغيرات المستقلة تأثيراً في المتغير التابع (عدد السكان في المحافظة) تلاه بُعد (معدلات البطالة في المحافظة)، حيث بلغت قيمة بيتا (0.901)، (0.618) على الترتيب.

3- أثر عدد السكان، معدلات البطالة في المحافظة على ارتكاب جرائم المخدرات (الاتجار بالمخدرات، وتعاطي المخدرات، والحيازة).

جدول (25)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر "عدد السكان، معدلات البطالة"

على ارتكاب جرائم المخدرات

المتغيرات المستقلة	Beta	قيمة (T)	دلالة قيمة (T)	R^2 معامل التحديد	(F) المحسوبة	مستوى الدلالة
عدد السكان في المحافظات	0.882	5.60	0.00	0.85	***36.6**	**0.00**
معدلات البطالة في المحافظات	0.441	4.21	0.00			

* **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a<0.05).**

تظهر نتائج تحليل الانحدار في الجدول (25) نموذج اختبار أثر المتغيرات المستقلة: (عدد السكان، ومعدلات البطالة في المحافظات) على ارتكاب جرائم المخدرات (الاتجار بالمخدرات، وتعاطي المخدرات، والحيازة). حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (36.6) عند درجات حرية (2 ,19)، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (α≤0.05)، ويظهر من النتائج في الجدول (30) أن المتغيرات المستقلة - (عدد السكان، ومعدلات البطالة في المحافظات) - قد فسرت (85.4 %) من التباين في " ارتكاب جرائم المخدرات "، وتؤكد هذه النتيجة أثر أعداد السكان ومعدلات البطالة في تفسير جرائم المخدرات (الاتجار بالمخدرات، وتعاطي المخدرات، والحيازة). ويتضح من النتائج الواردة في الجدول (25) ومن متابعة قيم (T) أن الأبعاد المستقلة (عدد السكان، ومعدلات البطالة في المحافظات) لها أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) ودرجات الحرية المماثلة لها على ارتكاب جرائم المخدرات، حيث كان أقوى المتغيرات المستقلة تأثيراً في المتغير التابع (عدد السكان في المحافظة) تلاه بعد (معدلات البطالة في المحافظة)، حيث بلغت قيمة بيتا (0.882)، (0.441) على الترتيب.

4- أثر عدد السكان، معدلات البطالة في المحافظة على ارتكاب جرائم السرقات الجنائية

جدول (26)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر "عدد السكان، معدلات البطالة" على ارتكاب جرائم السرقات الجنائية

المتغيرات المستقلة	Beta	قيمة (T)	دلالة قيمة (T)	R^2 معامل التحديد	(F) المحسوبة	مستوى الدلالة
عدد السكان في المحافظات	0.93	6.68	0.00	0.91	***48.5**	**0.00**
معدلات البطالة في المحافظات	0.41	4.02	0.00			

* **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a<**0.05**).**

تظهر نتائج تحليل الانحدار في الجدول (26) نموذج اختبار أثر المتغيرات المستقلة: (عدد السكان، ومعدلات البطالة في المحافظات) علـــى ارتكـــاب جـــرائم السرقات الجنائية. حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (48.5) عند درجات حرية (19, 2)، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (α≤0.05)، ويظهر من النتائج في الجدول (26) أن المتغيرات المستقلة - (عدد الـــسكان، ومعـــدلات البطالـــة فـــي المحافظات) - قد فسرت (48.5%) من التباين في "ارتكـــاب جـــرائم الـــسرقات الجنائية"، وتؤكد هذه النتيجة أثر أعداد السكان ومعدلات البطالة فـــي تفـــسير هـــذه الجريمة، ويتضح من النتائج الواردة في الجدول (26) ومـــن متابعـــة قـــيم (T) أن الأبعاد المستقلة (عدد السكان، ومعدلات البطالة في المحافظات) لها أثر ذو دلالـــة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) ودرجات الحرية المماثلة لها على ارتكاب جرائم السرقات الجنائية، حيث كان أقوى المتغيرات المستقلة تأثيراً في المتغير التابع (عدد السكان في المحافظة) تلاه بُعد (معدلات البطالة في المحافظة)، حيث بلغـــت قيمة بيتا (0.93)، (0.41) على الترتيب.

2.4 الخلاصة:

هدفت هذه الدراسة التعرف على التباين المكاني للجرائم الجنائية في الأردن ومعرفة توزيعها الجغرافي، بالإضافة إلى تحليل العلاقات المختلفة بين أعداد السكان ومعدلات ارتكاب الجريمة في المحافظات الأردنية.

ولقد توصلت الدراسة إلى هناك مؤشرات لارتفاع نسبة ارتكاب الجرائم خلال فترة الدراسة، حيث بلغت نسبة الزيادة 8.3 %، وبلفت نسبة الزيادة في جرائم القتل العمد والقصد بنسبة 15.8 %، وجرائم الشروع بالقتل 15.05 %، وجرائم السرقات الجنائية بنسبة 14.43%. هذا وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة والتوصيات التي يمكن الاستفادة منها مستقبلا من قبل أصحاب القرار وصانعي السياسات الأمنية، والتي يمكن إجمالها بما يلي:

(1) أظهرت نتائج الدراسة زيادة في معدلات أعداد الجرائم الجنائية موضوع الدراسة في الأردن بوجه عام خلال فترة الدراسة، حيث ازداد عدد الجرائم تدريجياً وبشكل ملحوظ، وبلغ عددها عام 2009م نحو (24727) ارتفع إلى نحو (33853) عام 2013م. وأوضحت الدراسة من خلال خرائط التوزيع المكاني للجرائم في المحافظات الأردنية التباين الكبير في توزيع أعداد الجرائم بكافة أنواعها بين المحافظات، حيث لم يكن التوزيع متساوياً أو منتظماً، واتسم بالتركز الشديد في محافظات: العاصمة، وإربد، والزرقاء والبلقاء ومأدبا، حيث ضمت هذه المحافظات أكثر من 50 % من مجموع الجرائم خلال فترة الدراسة. وتفسر الدراسة هذه الزيادة في الجرائم في الأردن وبناء على نتاج العديد من الدراسات السابقة لأسباب عديدة لازدياد ظاهرة الجريمة والدخيلة على المجتمع الأردني ولها عدة أبعاد من المنظور الاجتماعي والنفسي و القانوني، ومن أهم هذه الأسباب البعد عن القيم والتعاليم الدينية التي تقيد الأسباب المؤدية إلى وقوع الجريمة وتغلق أبوابها فهي تعمل على نظام الوقاية قبل العلاج، عدم وجود العقاب الرادع والذي يتكفل بجانبي الردع المجتمعي والفردي ، وتباطؤ القضاء في إصدار الحكم على الجاني، التباطؤ في تنفيذ الحكم الصادر من القضاء ، دخول مبدأ

العشائرية والوجهاء لمرتكب الجريمة مما يؤدي إلى عرقلة سير العدالة وعدم القصاص من الجاني الذي يلغي مبدأ الردع بشقيه، الفقر والبطالة والجـوع والجهل، عدم فرض هيبة الدولة الصحيح من خلال الضابطة العدلية وعـدم إعطائهم الصلاحيات الكفيلة للحيلولة دون وقوع الجريمة.

(2) أظهرت النتائج ارتفاع أعداد جرائم القتل في الأردن بشكل كبير نسبيا، حيث بلغ عددها عام 2009 نحو 1194 جريمة، وبلغ عددها عام 2011م نحو 1603 جريمة، بينما بلغت نحو 1726 جريمة عام 2013م. بزيادة سنوية مقدارها 133 جريمة سنوياً، وكانت القيمة العظمى للزيادة السنوية نحو 495 جريمة بين عامي (2011) و (2010)، وتبوأت محافظة العاصمة والزرقاء واربد والبلقاء ومعان أعلى نسبة لجرائم القتل خلال فترة الدراسة، بينما حققت محافظات الطفيلة والعقبة والمفرق أقل نسبة لجرائم القتل خلال فترة الدراسة.

(3) أظهرت النتائج ارتفاع أعداد جرائم المخدرات في الأردن بشكل كبير حيث بلغ عددها عام 2009 نحو 3544 جريمة، ارتفعت عام 2011 إلى نحو 3923 جريمة. بزيادة مقدارها 379 جريمة، بلغ عددها عام 2011م نحو 3923 جريمة، بينما بلغت نحو 6113 جريمة عام 2013م. بزيادة مقدراها 2190 جريمة. وكانت القيمة العظمى للزيادة السنوية نحو 2146 جريمة بين عامي (2012) و (2011). وتبوأت محافظة العاصمة والزرقاء والبلقاء واربد والعقبة أعلى نسبة لجرائم المخدرات خلال فترة الدراسة، بينما حققت محافظات الطفيلة وعجلون و مأدبا أقل نسبة لجرائم المخدرات خلال فترة الدراسة.

(4) أظهرت النتائج ارتفاع أعداد الجرائم المخلة بالأخلاق العامة في الأردن حيث بلغ عددها عام 2009 نحو 861 جريمة، ارتفعت عام 2011 إلى نحو 879 جريمة. في الفترة بين عامي 2012 – 2013 ارتفعت أعداد الجرائم المخلة بالأخلاق العامة في الأردن بشكل كبير، حيث بلغ عددها عام 2012 نحو 1334 جريمة، بينما بلغت نحو 1114 جريمة عام 2013م. وبلغت القيمة

العظمى للزيادة السنوية نحو 455 جريمة بين عامي (2012) و (2011)، وتبوأت محافظة العاصمة واربد والزرقاء والبلقاء ومعان وجرش أعلى نسبة للجرائم المخلة بالأخلاق العامة خلال فترة الدراسة، بينما حققت محافظات الكرك والطفيلة وعجلون أقل نسبة للجرائم المخلة بالأخلاق العامة خلال فترة الدراسة.

(5) أظهرت النتائج ارتفاع أعداد جرائم الثقة العامة في الأردن حيث بلغ عددها عام 2009 نحو 5240 جريمة، ارتفعت عام 2011 إلى نحو 5977 جريمة. بزيادة مقدارها 737 جريمة. وخلال عام 2012 ارتفعت أعداد جرائم الثقة العامة في الأردن بشكل كبير نسبيا مقارنة مع الفترة السابقة، حيث بلغ عددها نحو 7874 جريمة، بينما بلغت نحو 5338 جريمة عام 2013م. وكانت القيمة العظمى للزيادة السنوية نحو 1897 جريمة بين عامي (2012) و (2011)، وتبوأت محافظة العاصمة واربد والزرقاء ومعان والبلقاء أعلى نسبة لجرائم الثقة العامة خلال فترة الدراسة، بينما حققت محافظات جرش وعجلون أقل نسبة خلال فترة الدراسة.

(6) أظهرت النتائج تباين أعداد الفساد (الرشوة والاختلاس) في الأردن خلال الفترة (2009-2011) حيث بلغ عددها عام 2009 نحو 191 جريمة، انخفضت عام 2011 إلى نحو 99 جريمة. ثم زادت إلى نحو 139 جريمة عام 2013م وخلال عام 2009 ارتفعت أعداد جرائم الفساد (الرشوة والاختلاس) في الأردن بشكل كبير نسبيا مقارنة بالسنوات التي سبقتها والتي جاءت بعدها، حيث بلغ عددها نحو 99 جريمة، بينما بلغت نحو 156 جريمة عام 2010، ونحو 123 جريمة عام 2012م.

(7) أظهرت النتائج أن جرائم السرقة الجنائية تعد من أكثر الجرائم حدوثا في الأردن، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 4841 جريمة سنوياً بانحراف معياري 2570 جريمة، خلال فترة الدراسة (2009-2013) وتأتي في المرتبة الثانية جرائم حيازة المخدرات حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 3751 جريمة سنوياً بانحراف معياري 1180 جريمة، وفي الترتيب الثالث جرائم

الإيذاء البليغ حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 942 جريمة سنوياً بانحراف معياري 206 جريمة، وفي الترتيب الرابع جرائم هتك العرض حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 729 جريمة سنوياً بانحراف معياري 132 جريمة، وفي الترتيب الخامس جرائم الاتجار بالمخدرات حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 591 جريمة سنوياً بانحراف معياري 73 جريمة، وفي الترتيب السادس جرائم الشروع بالقتل حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 526 جريمة سنوياً بانحراف معياري 87 جريمة، وفي الترتيب السابع جرائم تعاطي المخدرات حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 297 جريمة سنوياً بانحراف معياري 157 جريمة، وفي الترتيب الثامن جرائم التزوير الجنائي حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 208 جريمة سنوياً بانحراف معياري 42 جريمة، وفي الترتيب التاسع جرائم الاغتصاب حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 161 جريمة سنوياً بانحراف معياري 42 جريمة، وفي الترتيب العاشر جرائم الرشوة حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 132 جريمة سنوياً بانحراف معياري 31 جريمة، ويلاحظ بأن جرائم الخطف والتزييف والقتل العمد وجرائم القتل القصد وجرائم الاختلاس وجرائم الضرب المفضي إلى الموت جاءت بالمراتب الأخيرة وبمتوسطات حسابية تراوحت بين (127-4) جرائم سنوياً. وأظهرت النتائج وجود علاقات طردية بين النمو السكاني في الأردن خلال فترة الدراسة من جهة وعدد الجرائم بأنواعها المختلفة من جهة أخرى، مما يعني أن زيادة أعداد السكان ومعدلات نموهم في الأردن، زادت من أعداد الجرائم. وتشير الدراسة أن الأسباب الاقتصادية وعلى رأسها الفقر والبطالة، من أبرز أسباب زيادة معدلات الجريمة. والخصخصة وما تتركه من آثار على الفرد الأردني، قد أسهمت بدورها في ازدياد الجريمة محلياً. ويعد ارتفاع معدلات الفقر والبطالة ضمن مستوياتها الحالية، من أهم الآثار المترتبة على ارتفاع أعداد الجرائم المرتكبة في الأردن. والجدير بالذكر بأن الأمر لا يتوقف فقط عند الأسباب الاقتصادية، فزيادة الهجرات الداخلية بين محافظات الأردن ومن التجمعات السكانية الصغيرة إلى المدن الكبيرة، أثرت على معدلات

الجريمة، والهجرة من الريف إلى المدينة، ومن المحافظات الأصلية إلى أخرى، أسهمت في زعزعة العادات والتقاليد الأصيلة لدى البعض، وفي السياق القانوني، تؤكد الدراسة أن تجميد عقوبة الإعدام منذ أعوام، شجع من لديهم دوافع داخلية على ارتكاب الجرائم، لارتكابها بالفعل.

(8) أظهرت النتائج المتعلقة بدرجة التباين في التوزيع المكاني لجرائم القتل العمد (لكل 25000 نسمة) في المحافظات الأردنية خلال الفترة 2009-2014م ، أن معدل جرائم القتل العمد لكل 25000 نسمة من السكان في المحافظات خلال فترة الدراسة، تبلغ أقصاها في محافظة معان، تلاها محافظة الطفيلة في الترتيب الثاني وفي الترتيب الثالث في محافظة عجلون، أما جرائم القتل اقصد لكل 25000 نسمة من السكان في المحافظات خلال فترة الدراسة، تبلغ أقصاها في محافظة الطفيلة تلاها محافظة مأدبا في الترتيب الثاني وفي الترتيب الثالث في محافظة جرش، أما جرائم الإيذاء البليغ لكل 25000 نسمة من السكان في المحافظات خلال فترة الدراسة، تبلغ أقصاها في محافظة معان، تلاها محافظة الزرقاء في الترتيب الثاني وفي الترتيب الثالث في محافظة البلقاء، أما جرائم الاغتصاب لكل 25000 نسمة من السكان في المحافظات خلال فترة الدراسة، تبلغ أقصاها في محافظة العقبة تلاها محافظة العاصمة في الترتيب الثاني وفي الترتيب الثالث في محافظة البلقاء، أما جرائم هتك العرض لكل 25000 نسمة من السكان في المحافظات خلال فترة الدراسة، تبلغ أقصاها في محافظة العقبة، تلاها محافظة البلقاء، وفي الترتيب الثالث في محافظة العاصمة، أما جرائم الخطف لكل 25000 نسمة من السكان في المحافظات خلال فترة الدراسة، تبلغ أقصاها في محافظة معان، تلاها محافظة العقبة في الترتيب الثاني، وفي الترتيب الثالث في محافظة البلقاء، أما جرائم تزيف النقد لكل 25000 نسمة من السكان في المحافظات خلال فترة الدراسة، تبلغ أقصاها في محافظة معان، تلاها محافظة العقبة في الترتيب الثاني وفي الترتيب الثالث في محافظة العاصمة. أما جرائم التزوير الجنائي لكل 25000 نسمة من السكان في المحافظات

خلال فترة الدراسة، تبلغ أقصاها في محافظة معان تلاها محافظة العقبة في الترتيب الثاني، وفي الترتيب الثالث في محافظة العاصمة. أما جرائم السرقات الجنائية لكل 25000 نسمة من السكان في المحافظات خلال فترة الدراسة، تبلغ أقصاها في محافظة معان، تلاها محافظة العاصمة في الترتيب الثاني، وفي الترتيب الثالث في محافظة البلقاء، أما جرائم الاتجار بالمخدرات لكل 25000 نسمة من السكان في المحافظات خلال فترة الدراسة، تبلغ أقصاها في محافظة مأدبا، تلاها محافظة العاصمة في الترتيب الثاني؟، وفي الترتيب الثالث في محافظة العقبة. أما جرائم حيازة المخدرات لكل 25000 نسمة من السكان في المحافظات خلال فترة الدراسة، تبلغ أقصاها في محافظة العقبة تلاها محافظة معان في الترتيب الثاني، وفي الترتيب الثالث في محافظة البلقاء.

(9) أظهرت نتائج التحليل المتعلقة بمدى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للخصائص المكانية للمحافظات بأبعادها (حجم السكان، معدلات البطالة) على " ارتكاب الجرائم بأنواعها في الأردن. حيث بينت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأعداد السكان في المحافظات ومعدلات البطالة فيها على ارتكاب جميع الجرائم والتي شملت (القتل العمد، والقتل القصد، والضرب المفضي للموت، الاغتصاب، الخطف، هتك العرض، الاتجار بالمخدرات، وتعاطي المخدرات، وحيازة المخدرات، السرقات الجنائية).

3.4 مناقشة النتائج:

من خلال عرض النتائج السابقة نجد أنها تلتقي مع العديد من الاتجاهات النظرية التي فسرت التباين المكاني للجريمة، مثل الاتجاه الجغرافي من حيث وجود علاقة بين توزيع وكثافة السكان وكثافة ارتكاب الجرائم حيث نجد أن معظم الجرائم في الأردن تتركز في المحافظات التي تتسم بارتفاع أعداد سكانها وكثافتهم، وتلتق نتائج هذه الدراسة مع الاتجاه الايكولوجي "البيئي " حيث يركز هذا الاتجاه

على البيئة المحيطة بالفرد وتأثيرها على ارتكابه للجرائم، وأن الفروق بين البيئات الاجتماعية تؤدي إلى اختلاف في نسبة الجرائم وهذا ما لمسناه في نتائج هذه الدراسة حيث تزداد بعض أنماط الجرائم مثل السرقات والقتل في المناطق التي تتسم بطابعها الحضري أو المدني مثل عمان واربد والزرقاء بينما تقل في المحافظات التي ما زالت تتسم بطابعها الريفي، وفي هذا إشارة إلى نظرية الأنومي التي ترى أن ازدياد أعداد الجرائم تزداد في المناطق التي يقل فيها التماثل والتماسك بين أفرادها بسبب كثافة السكان فيها، وتنوع المهن والأعمال والمصالح، وبفعل الهجرة وعدم التجانس في التركيب النوعي والعمري للسكان. وتتفق نتائج الدراسة مع نظرية تباين الفرص التي ترى أن فرص ارتكاب الجرائم غير متساوية في المجتمع الواحد، وأن الجرائم تختلف فرص ارتكابها من مكان لأخر بحسب ما يتوفر في هذا المكان من فرص أكثر لارتكاب الجريمة، فنجد أن بعض الجرائم مثل السرقات والتزييف والفساد تزداد في بعض محافظات المملكة الأردنية التي تتسم بنشاطها المالي والإداري. وتتفق نتائج الدراسة مع نظرية الاختيار العقلاني ركزت على مكان ارتكاب الجريمة والظروف التي تحيط بهذا المكان، ومن خلال أهمية المكان وأثرة في تحقيق الهدف من الجريمة.

وتلتقي نتائج هذه الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (بدوي، 2003) التي أشارت نتائجها إلى وجود ارتفاع نسبي لمعدلات الجرائم في مدينة الرياض، وأظهرت أيضا وجود علاقة بين الظروف البشرية للمكان (أعداد السكان، الفقر والبطالة) وحجم الجرائم في المجتمع. وتلتقي نتائج هذه الدراسة مع دراسة (البطيخي وزكريا، 2010) التي أظهرت وجود تباين في أعداد الجرائم في المناطق الإدارية في محافظة بابل في العراق، وأن هناك علاقة بين عدد السكان وحجم الجريمة. وتلتقي نتائج هذه الدراسة أيضا مع دراسة (الخريف، 1999) التي أشارت نتائجها عن وجود تباين مكاني لأعداد الجرائم في المدن السعودية، وبينت الدراسة أيضا أن هناك علاقة بين حجم السكاني للمدينة وعدد الجرائم المرتكبة. وتلتقي نتائج هذه الدراسة أيضا مع دراسة (Brown, 2001) التي أشارت نتائجها إلى أن هناك تركز للجرائم في بعض المناطق التي ترتفع فيها أعداد السكان وتزداد

كثافتهم، وأن هناك تباين كبير في التوزيع المكاني للجريمة في ولاية أويجون في الولايات المتحدة الأمريكية .

4.4 التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة، فإن الدراسة توصي بما يلي:

1. الحاجة للمزيد من الدراسات في الأردن التي تهتم بجغرافية الجريمة للوقوف على أنماط توزيعها والخصائص المكانية والزمانية لها بهدف مساعدة المؤسسات الأمنية على الحد منها ومنع وقوعها.
2. تكثيف الرقابة والدوريات الأمنية في المحافظات الأردنية الأكثر ارتكابا للجرائم في النطاقات المستهدفة أو المناطق الساخنة للجريمة كما هو مفصل في هذه الدراسة.
3. التركيز على تفعيل كل ما يتعلق بالوعي الأمني لدى المواطن الأردني عن طريق التوعية الإعلامية، على أن يرافقها حملات مسانده ومتزامنة في المساجد والمدارس والمؤسسات الاجتماعية والجامعات والمعاهد لتتكامل حلقات التوعية ويعضد بعضها بعضاً في سبيل تعبئة المجتمع بصوره كليه لمواجهة الجريمة في مختلف أنماطها وعلى رأسها جريمة السرقة الجنائية وحيازة المخدرات.
4. فتح مجالات أوسع لتوظيف الشباب العاطلين عن العمل واندماجهم داخل المجتمع خاصة وأنهم يمثلون الشريحة الأكبر بين مرتكبي الجرائم.
5. إن التوجه النفعي في هذه الدراسة لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تعزل الجغرافيا عن قضايا المجتمع. وعليه فتوصي الدراسة بإنشاء قسم خاص للدراسات الجغرافية يهتم بمثل هذه القضايا في وزارة الداخلية الأردنية بشكل خاص، وفي باقي الدوائر والمؤسسات الحكومية بشكل عام .
6. الاهتمام بنشر الإحصاءات الجنائية التفصيلية على مستوى المحافظات في الأردن وربط معدلاتها بأعداد السكان فيها، لأهمية ذلك في إيجاز الأبحاث والدراسات الجادة والمتعمقة عن مختلف أنواع الجرائم.

7. إجراء دراسات تفصيلية على جوانب محددة في جغرافية الجريمة في المـــدن الأردنية الرئيسة مثل عمان واربد والزرقاء، مثل جرائم المخدرات والسرقة والتي تشمل سرقة المساكن أو سرقة السيارات باعتبارهـــا مـــن الظـــواهر البارزة في جغرافية السرقة على مستوى المملكة بشكل عام .
8. إنشاء خريطة أمنية دقيقة ومعتمدة يمكن إعادة تحديثها سنوياً يتم من خلالها تقسيم المحافظات إلى نطاقات أمنية ذات حدود واضحة تتفق مع تقسيمات الإدارية .

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

ابن منظور، محمد بن مكرم (1998) **لسان العرب**، ط1، دار صادر، بيروت.

أبو عياش، عبد الإله (1984) **الإحصاء في معالجة البيانات مع تطبيقات جغرافية،** وكالة المطبوعات، الكويت، الكويت.

أروى سعيد (2011). **التحليل المكاني وألزماني للجريمة والمجرمين في إقليم الشمال- المملكة الأردنية الهاشمية، للفترة (2000-2009)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الأمن العام (2014) **التقرير الإحصائي الجنائي**، إدارة المعلومات الجنائية، عمان، الأردن.

أميل دوركايم (1988). **قواعد المنهج في علم الاجتماع**، ترجمة محمد قاسم والسيد محمد بدوي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر.

الباحوث، عبد الرحمن (2003). **جرائم الأحداث في مدينة الرياض**، دراسة في جغرافية الجريمة، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية.

بدوي، عبد الرحمن علي (2003). **التوزيع المكاني للجريمة في مدينة الرياض وعلاقتها بالخصائص البيئية للمكان – دراسة تحليلية في جغرافية الجريمة**، جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

برهم، نسيم، وكايد أبو صبحة، عبد الفتاح لطفي (1998). **مدخل إلى الجغرافية البشرية**، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

البطيحي، زكريا (2010). التوزيع الجغرافي للجريمة في محافظة بابل لسنة 2007 ، **مجلة جامعة بابل**، العلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد 1، ص 40-73.

جابر، محمد مدحت (2002). مسرح الجريمة: منظور جغرافي لدعم الشرطة في مكافحة الجريمة، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد الأول، العدد (1)، جامعة الكويت، الكويت.

الجابري، نزهة يقظان (2005). **تحليل النظام الحضري بمنطقة مكـــة المكرمـــة، دراسة في جغرافية العمران**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربيـــة للبنات، جدة، السعودية.

الجميلي، فتحية (2001). **الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة**، دار وائل للنشر، عمّان، الأردن.

جوستون، نبوتول (1964). **ابن خلدن – فلسفته الاجتماعية، ترجمة غنيم عبدون،** المؤسسة المصرية للتأليف والطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

الحارثي، وفاء بنت عوض (1432). **الخصائص المكانية لمواقع الجرائم الإرهابية في المملكة العربية السعودية، دراسة تطبيقية على مدينة الرياض،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

الحواس، عساف علي (1418). **نمذجة التوزيع المكاني لقوة الشرطة والجرائم في مدينة الرياض،** مركز أبحاث الجريمة، وزارة الداخلية، الرياض، السعودية.

الخريف، رشود بن محمد (1999). **الجريمة في المدن السعودية، دراسة في جغرافية الجريمة،** مركز أبحاث الجريمة، وزارة الداخلية السعودية، الرياض، السعودية.

الخشاب، أحمد (1981). **التفكير الاجتماعي، دراسة متكاملة للنظرية الاجتماعية،** دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

الخشاب، مصطفى (1977). **علم الاجتماع ومدارسه،** مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

الخليفة، عبد الله بن حسين (1992). **المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض** ، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض.

الخليفة، عبدالله بن حسين (1421). **أبعاد الجريمة ونظم العدالة الجنائية في الوطن العربي،** جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

الدويكات، قاسم (2004) **نظم المعلومات الجغرافية-النظرية والتطبيق،** دار البهجة، اربد، الأردن.

الزهراني، خالد (2012). **بناء قاعدة بيانات عن الإرهاب في الوطن العربي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

سذرلاند وكريسي (1968). **مبادئ علم الإجرام**، ترجمة محمود السباعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

السعيد، صبحي أحمد (1986). تحليل صلة الجوار دراسة مقارنة من المملكة العربية السعودية، **مجلة كلية الآداب**، جامعة الملك سعود، العدد الأول، المجلد 12، ص 83-110.

السمري، عدلي (2009) **علم الاجتماع الجنائي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

السيد عبد المعطي، السيد (2003). **علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعي، الإسكندرية، مصر.

الشريف، عبد الرحمن صادق (2005). **جغرافية المملكة العربية السعودية** ، مكتبة العبيكان ، الرياض.

عبد الجليل، محمد مدحت (1995). **جغرافية الجريمة: مناهجها وأبعادها وتطبيقاتها**، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، مصر.

غنيم، محمد غنيم (2005). **مقدمة في التخطيط التنموي والإقليمي**، دار صفاء للطباعة النشر، عمان، الأردن.

الفاروق، عبد الحليم والجابري، نزهة يقظان (2009). تحليل صلة الجوار في الدراسات الجغرافية، بالتطبيق على المستوطنات البشرية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة أم القرى، العدد الأول، المجلد الأول، ص 150-190.

فوزية، عبد الستار (1998) **مبادئ علم الإجرام والعقاب**، المكتبة الجامعية، الزاوية، ليبيا.

الفيصل، خالد (2008) التوزيع المكاني لجرائم السرقة في منطقة حائل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن،

الكسناوي، محمود محمد (1428). **جرائم النشل والآثار النفسية للمتضررين في الحج والعمرة**، جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

مطاعن، فاطمة موسى (1428). **جغرافية تسول النساء والأطفال في مكة المكرمة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

المهيرات، بركات النمر (2001). **جغرافية الجريمة، علم الإجرام الكارتوجرافي، دراسة تطبيقية للجوانب المكانية لظاهرة الجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية**، دار مجدلاوي للنشر، عمان.

الوريكات، عايد (2008). **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن.

يسر، أنور وعثمان، آمال (1977). **الوجيز في علم الإجرام وعلم العقاب**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

Allen, E. Liska (1981) **Perspectives on Deviance**, Prentice Hall, Englewwod, New Jersey, USA.

Block, Richard L. (1997)" **Space, Place and Crime: Hot Spot Areas and Hot Places of Liquor-Related Crime** " In Ronald V. Clarke, series Editor, Criminal Justice Press, Monsey, NY and The Police Executive Research Forum, Washington, D.C. pp 145-183.

Brantingham & Brantingham (1981) **Environmental Criminology**, Stage Puplication, Beverly Hills.

Brewton, B and Henry, l.,(1978) **Tishler Race and Ethnic relation,** 4 Edition, Houghton, Mifflin Company, Boston, USA.

Davis, John B.(2006) "The Distribution of Property Crime and Police Arrest Rates" **Western Criminology Review**, Vol. 7 No. 3 , PP 7-26

Donald . J . Boyue. **Principles of Demography**, John Wiley and Sons , Inc , New York , 1969.p. 463.

Eck Jhon E.and David Weisburd. (1995) **"Crime Places in Crime Theory "** In Ronald V. Clarke, séries Editor, Criminal Justice Press, Monsey, NY and The Police Executive Research Forum, Washington, D.C. ,pp 1-34.

Harrise, K., (1974) The Geography of Crime and Justice, , Mc Graw-Hill Book, New York, USA.

Herbert, D. (1992) **The Geography of Urban Crime**, long man, London.

Lewis, D.A and G. Salem (1986). Fears of crime, Incivility, and the production of social problem. New Brunswick, NJ: Transaction Book

Rephann, J.(1999), Link Between Rural Development and Crime, Papers in Regional Science, Vol.(78), PP:365-378.

Rosenbaum, Dennis P. and Paul J.Lavrakas. (1996) "**Criminality in Space and Crime: Life Course Analysis and The Micro-Ecology of Crime"** In Ronald v. Clarke, series Editor, Criminal Justice Press, Monsey, NY and The Police Executive Research Forum, Washington, D.C. ,pp 315-347 .

Sarah, L (1966) **Urban Crime Pattern in American**, Sociological Review, No 3, P 890, USA.

Shaw, Clifford R. and Henry D. Mckay (1942) **juvenile Delinquency and Urban Areas**, Chicago, University of Chicago Press.

Sherman, Lawrence, M. (1995) "**Hot Spots of Crime and Criminal Careers of Places**" In Ronald v. Clarke, series Editor, Criminal Justice Press, Monsey, NY and The Police Executive Research Forum, Washington, D.C. ,pp 1-34.

Tompson, Lisa and Townsley, Michael (2010). Using Space - Time Patterns to Better predict Crimes. **International Journal of police Science And Management**, 12 (1).

المعلومات الشخصية

الاسم: مهند محمد منصور البطوش

التخصص: ماجستير علم الجريمة

الكلية: العلوم الاجتماعية

السنة: 2015

هاتف رقم: 0778695729

البريد الإلكتروني: btoush366@gmail.com